العنوان:	رسالة في بيان الإعراب و الاستثناء في " لا إله إلا االله "، تأليف شيخ الأزهر الشيخ عبداالله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي المتوفي عام 1277هـ رحمه االله تعالى
المصدر:	مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة
الناشر:	جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالمنصورة
المؤلف الرئيسي:	الشرقاوي، عبداالله بن حجازي بن إبراهيم، ت. 1227 هـ.
مؤلفين آخرين:	العمري، محمد علي محمد علي(محقق)
المجلد/العدد:	ع30, ج6
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الصفحات:	3 - 123
رقم MD:	623479
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	تحقيق المخطوطات ، كتاب : رسالة في بيان الإعراب و الاستثناء في " لا إله إلا االله "، النحو العربي ، الإعراب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/623479

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الشرقاوي، عبدالله بن حجازي بن إبراهيم، و العمري، محمد علي محمد علي. (2011). رسالة في بيان الإعراب و الاستثناء في " لا إله إلا الله "، تأليف شيخ الأزهر الشيخ عبدالله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي المتوفي عام 1277هـ رحمه الله تعالى.مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع30, ج6، 3 - 123. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/623479

إسلوب MLA

الشرقاوي، عبدالله بن حجازي بن إبراهيم، و محمد علي محمد علي العمري. "رسالة في بيان الإعراب و الاستثناء في " لا إله إلا الله "، تأليف شيخ الأزهر الشيخ عبدالله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي المتوفي عام 1277هـ رحمه الله تعالى."مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورةع30, ج6 (2011): 3 - 123. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/623479

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

رسالة في بيان الإعراب والاستثناء في (لا إله إلا اللّه)

تأليف

شيخ الأزهر

الشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي

المتوفى عام ١٢٢٧هـ رحمه الله تعالى

حقّقها ودرسها

د. محمد بن علي بن محمد العمري

أستاذ النحو والصرف المساعد بجامعة الملك خالد بأبها

المقدمة

الحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله ، وعلى آله ومن والاه ، وبعد : فهذه رسالة جليلة القدر ، للشيخ الجليل عبدالله ابن حجازي الشرقاوي ، الشيخ الثاني عشر للأزهر الشريف ، جمع فيها بين بيان الإعراب وبيان الاستثناء في كلمة الشهادة (لا إله إلا الله) ، قرأتها وعرضت ما فيها على ما في غيرها من الرسائل المؤلفة في هذا الموضوع ، فوجدت النظرة فيها أشمل والنقاش فيها أعمق والفائدة فيها أكبر ؛ لأنها قرنت الإعراب ببيان نوع الاستثناء ، وهذا يعني مراقبة اللفظ والمعنى وتحكيم الدلالة على الإعراب ، ولأنها لم تعن بالإعراب في ضوء أحكام الصناعة النحوية فحسب ، بل رصدت بكل عمق ودقة ما تقتضيه أحكام العقيدة وأصول الفقه من لوازم في إعراب هذه الكلمة الشريفة ، فجاءت الرسالة بما فيها من العلوم المؤتلفة حول هذه الكلمة متناسبة مع شخصية الإمام الشرقاوي التي ألف الله فيها العلوم فقهًا وعقيدةً ونحوًا وأصولا ومنطقًا ، فوظفها جميعًا في إعراب هذه الكلمة العظيمة الكريمة في هذه الرسالة .

ولذلك كله حققت هذه الرسالة النفيسة على ثلاث نسخ ، وسرت في تحقيقها على ما نهجه لنا علماؤنا في التحقيق من ضبط النص ، والمقابلة بين النسخ، وتوثيق النصوص والنقولات من مصادرها العالية ، والتعريف بالأعلام ، وتوضيح الغوامض والمشكلات ، وإضافة ما لابد منه من التعليقات، ووصف دقيق للنسخ ، وتصوير نماذج منها للقارئ .

ثم درستها في فصلين تحدثت في الأول منهما بإيجاز بالغ عن حياة الشرقاوي وشيوخه وتلاميذه ، وأحلت المستزيد إلى مظان ترجمته ، وبإطناب

لازم في الحديث عن مؤلفاته ؛ إذ لم أجد من حقَّق القول فيها قبلي بالصورة التي وضعتها هنا .وتحدثت في الفصل الثاني عن الرسالة،فعرفتها من حيث العنوان والموضوع والنسبة ، ثم كشفت قيمتها العلمية ، حيث حددت المصادر التي أفاد منها الشرقاوي في رسالته هذه أولا، ثم أبرزت إضافاته العلمية من ترجيح وتعليل وشرح وتوضيح وتنظير ، بالإضافة إلى ما نقله من تفصيلات لم أجدها عند غيره ، ثم رصدت بعض مواطن السهو التي لا يكاد يخلو منها عمل بشريٌ.

وقد رجعت في دراسة هذه الرسالة وتحقيقها إلى عدد كبير من المراجع الأصول في فنونها ، من كتب تفسير وعقيدة وفقه وأصول ونحو ، بالإضافة إلى كتب الشيخ الشرقاوي مطبوعة ومخطوطة ، والكتب التي أُلفت في إعراب كلمة الشهادة ، وكتب التراجم ، وقد سردتها جميعًا في ثبت في آخر البحث.

أسأل الله أن يجعل عملي في هذه الرسالة ، على ما فيه من قصور- هو من لوازم كل مخلوق - ، خالصًا لوجهه الكريم ، وأن يجعل كاتبها ومحققها وقارئها وكل من أعان على تحقيقها بقليل أو كثير ممن تشفع فيهم (لا إله إلا الله) فتشفع، وتدافع عنهم فتسمع ، وتسأل لهم الجنة فتعطى ، إنه هو الجواد الكريم البرُّ الرحيم .

كتبها بيده الفانية

أبو الطيب محمد بن علي العمري

في يوم الجمعة ٢٣/١١/١٤٣٢هـ في أبها

القسم الأول : الدراسة

وفيها فصلان

الفصل الأول (الشيخ الشرقاوي سيرته ومنزلته العلمية)

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : اسمه ومولده وحياته ووفاته .

المبحث الثاني : منزلته العلمية .

الفصل الثاني (رسالة الشرقاوي:تعريفها وقيمتها العلمية)

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف الرسالة .

المبحث الثاني : القيمة العلمية للرسالة .

الفصل الأول

الشيخ الشرقاوي: سيرته ومنزلته العلمية(١)

المبحث الأول : اسمه ومولده وحياته ووفاته :

أ- اسمه :

هو الشيخ عبدالله بن حجازي بن إبراهيم المصري الشافعي الأزهري،الشهير بالشرقاوي،وهي نسبة شاذة إلى محافظة (الشرقية) [٢] التي ولد بها [٣].

ب- مولده :

ولد في قرية (الطَّويلة) من ضواحي مدينة (بَلبيس) بالقرب من قرية (القُرين) في محافظة الشرقيَّة سنة ١١٥٠هـ تقريبًا [٤].

ج - تعليمه :

حفظ في طفولته القرآن الكريم،في قرية (القُرين) حيث نشأ،ثم تطلَّع إلى المعرفة، فشدَّ رحاله إلى الجامع الأزهر،فدرسٍ على كثير من أعلام علمائه،في علوم وفنون شتّى،فارتقى حتّى صار أستاذا في الأزهر،وأفتى في

---

(١) تنظر ترجمته في: عجائب الآثار في التراجم والأخبار (٧/٢٥٦-٢٦٣)وتاريخ آداب اللغة العربية (٤/٢٥٤، ٢٥٥)وحلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (٢/١٠٠٥، ١٠٠٦)وهدية العارفين(١/٤٤٨) تاريخ الآداب العربية في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين (١/٨)وتاريخ الأدب العربي(١٠/٣٨، ٣٩)وتاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر(٢/٢٣٩-٢٤٣) والأعلام(٤/٧٨)ومعجم المؤلفين(٢/٢٣٤)ومشيخة الأزهر (١/١٥٥-١٨٦)ومنبر الإسلام ص ١٧٢-١٧٤ .

(٢) القياس في النسب إلى (الشرقيَّة): شرقيٌّ.ينظر مثلا: التبيان في تصريف الأسماء ص ٢٦٩ .

(٣) ينظر جميع مصادر الترجمة المذكورة في الحاشية الأولى .

(٤) ينظر جميع مصادر الترجمة المذكورة في الحاشية الأولى .

مذهبه الشافعي،وتميَّز في إلقاء الدروس وتحرير المؤلفات[١] .

د- توليه مشيخة الأزهر :

لما مات شيخ الأزهر الإمام شهاب الدين أحمد بن موسى العروسي[٢]،رحمه الله،عام ١٢٠٨هـ، تولى الشيخ الشرقاوي مشيخة الأزهر،ليكون شيخه الثاني عشر،واستمر في منصبه هذا إلى أن مات. [٣]

هـ إطلالة على حياته :

بدأ الشيخ الشرقاوي حياته فقيرًا معدمًا خاملا منسيًّا، ثم برع في العلم، ولقي القبول عند الناس عامة والوجهاء خاصة،وتولى مشيخة الأزهر،وعلم ووعظ وخطب وألَّف،وأقبلت الدنيا عليه،فاجتمعت له وجاهة العلم والمنصب والثراء،فأصبح من أهل الجاه والسلطان[٤] .

وقد جرَّت عليه هذه النعم حقد الأعداء وحسد الأقران؛لأن المعاصرة حجاب، فتعرَّض لمحن في حياته كثيرة،فبعد توليه مشيخة الأزهر نوزع في التدريس بالمدرسة الصلاحية المجاورة لضريح الإمام الشافعي،وهو منصب موقوف على من يلي مشيخة الأزهر،وله قيمة علمية ومادية كبرى،فاستطاع بسماحته وحكمته أن يخمد هذه الفتنة،حيث تمسك بحقه فيها حتى أُقِرَّ له،ثم

---

(١) ينظر:عجائب الآثار(٧/٢٥٦)وتاريخ آداب اللغة العربية(٤/٢٥٤)وحلية البشر(٢/١٠٠٦) وتاريخ الحركة القومية (٢/٢٤٠)ومشيخة الأزهر(١/ ١٥٧)ومنبر الإسلام ص ١٧٢ .

(٢) تنظر ترجمته في: الأعلام (١/٢٦٢)ومنبر الإسلام ص ١٧٢ .

(٣) ينظر: عجائب الآثار(٧/٢٥٧)وحلية البشر(٢/١٠٠٦)وتاريخ الآداب العربية(١/٨) ومشيخة الأزهر (١/١٥٨) .

(٤) ينظر: عجائب الآثار(٧/٢٥٦، ٢٥٧)وتاريخ الحركة القومية (٢/٢٤٠)وتاريخ الأدب العربي (١٠/ ٣٨)ومشيخة الأزهر (١/١٥٧، ١٥٨) .

تنازل عنه لمُنازعه ؛ درءًا للفتنة وحفاظًا على وحدة الصف[١] .

ثم عمل عددٌ من خصوم الشيخ الشرقاوي على إحياء منصب (ناظر الأزهر) وهو منصب قديم،كان يتولى صاحبه الإشراف على الشئون الإدارية للأزهر،ثم حلت مشيخة الأزهر محله، وأصبح شيخ الأزهر يشرف على جميع شئونه العلمية والإدارية والروحية،فلما نجح خصومه في إحياء هذا المنصب المنسوخ وتعيين ناظر للأزهر،سما على هذه الفتنة بسماحته وحكمته،وغض الطرف عنها[٢] .

ثم كان الابتلاء الأكبر عند قيام الحملة الفرنسية على مصر،بقيادة نابليون،سنة ١٢١٣هـ[٣]،فاستطاع الشيخ الشرقاوي أن يجنب الأزهر وعلماءه[٤]،ومصر وأهلها،كثيرًا من ويلات الحرب والاستعمار،فاجتهد في مهادنة الفرنسيين،ومسايرة أصحاب السلطان فيهم،ليكون قريبًا من مركز القرار ؛ لدرء ما يمكن درؤه من المفاسد[٥] ؛ ولذلك قبل رئاسة الديوان الذي أسسه نابليون لإدارة شئون القاهرة،ومعه فيه عدد من علماء الأزهر[٦]،واستثمر زعامته الشعبية،التي اكتسبها بمواقفه الصارمة في ردّ طغيان الحكام المماليك عن الشعب

---

(١) ينظـر: عجائب الآثار (٢٥٧/٧، ٢٥٨) وحلية البشر(١٠٠٦/٢) ومشيخة الأزهر(١٥٨/١-١٦٠).

(٢) ينظر: مشيخة الأزهر (١٦٠/١، ١٦١).

(٣) ينظر: عجائب الآثار(٢٥٨/٧)ومشيخة الأزهر(١٦١/١-١٧٦).

(٤) ينظر: مظهر التقديس ص١٧٢ ، والأزهر بين السياسة وحرية الفكر ص ٤١ .

(٥) ينظر: الأزهر بين السياسة وحرية الفكر ص ٤٣، ٤٤ ومشيخة الأزهر(١/ ١٧٢-١٧٤)ومنبر الإسلام ص ١٧٣ .

(٦) ينظر: مظهر التقديس ص٣٤ ، ٥٥، ٥٦ ومشيخة الأزهر(١٦٧/١).

غير مرَّة[١]،في تعطيل عدد من مخططاتِ الفرنسيين،أو الحد من طغيانها[٢] .

وقد عرَّضه هذا المسلك المتزن في التعامل مع هذه المحنة الكبرى إلى الأذى من جانب الفرنسيين ؛ إذ اعتقلوه غير مرَّة[٣]،وإلى الأذى من جانب العامة ؛ إذ اتهموه بالتعاون مع الفرنسيين وخذلان المسلمين[٤]،وإلى الأذى من جانب بعض المؤرخين، الذين لم يرضوا منهجه[٥]،وانتقدوا بعض أعماله[٦]، وارتابوا من سعة ثرائه[٧] .

إلا أنَّ الإنصاف،بجده الأدنى،يقتضي أن نقول إنَّ الشيخ الشرقاوي قد اجتهد، فكان هذا اجتهاده الذي رأى أنَّ الخير فيه،واثقين من خلوص نيته ونقاء سريرته،واستغراقه غاية جهده،وطاقة نفسه،في دفع الأذى عن وطنه وأمته،صابرًا على الأذى في كل محنة،مجاهدًا بجاهه ومكانته وحكمته ورأيه،قانعًا بأنَّ دوره الذي يؤديه من خلال هذه الموازنة العسيرة،لا يقل في الجهاد عن عمل المناضلين،المقاومين بأموالهم وأنفسهم :

---

(١) ينظر: عجائب الآثار(٤/٣٨٩، ٣٩٠)وتاريخ الحركة القومية (٢/٢٤٠)ومشيخة الأزهر(١/ ١٦٥ -١٦٧)ومنبر الإسلام ص ١٧٢ .

(٢) ينظر: مظهر التقديس ص٤٣، ٤٧، ٤٨، ١٢٦، ١٦١ ، ومشيخة الأزهر(١/ ١٧٢-١٧٤)ومنبر الإسلام ص ١٧٣ .

(٣) ينظر: مظهر التقديس ص ١٧٠، ١٩٦، ١٩٧، ٢٣٦،وتاريخ الحركة القومية(٢/٢٤١) ومشيخة الأزهر(١/ ١٧٦،١٧٥) .

(٤) ينظر: مظهر التقديس ص ١٥١،وعمر مكرم ص ٧٤، ١٣٤،٧٥، ١٣٥ .

(٥) ينظر: تاريخ الحركة القومية (٢/٢٤٢) ، وعمر مكرم ص ٢٦٨، ٢٦٩ .

(٦) ينظر: عجائب الآثار (٧/٢٥٨- ٢٦٠)ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٠-١٨٢) .

(٧) ينظر: عجائب الآثار (٧/٢٥٨)وتاريخ الحركة القومية (٢/٢٤٢، ٢٤٣)ومشيخة الأزهر (١/ ١٨٠-١٨٢) .

فلا خير في حلم إذا لم تكن له بوادرُ تحمي صفوه أن يكـــدَّرا
ولا خير في جهلٍ إذا لم يكن لـه حليمٌ إذا ما أورد الأمر أصـدرا[١]

و- وفاته :

في يوم الخميس الثاني من شهر شوال سنة ١٢٢٧هـ،حضر الشيخ الشرقاوي اجتماعًا كبيرًا في الأزهر،وفي أثناء ذلك الاجتماع سقط ميتًا [٢]، فودع به الأزهر إمامًا من أبرز من ولي أمره من الأئمة، وأكثرهم تأثيرًا في الحياة العلمية والسياسية،وقد صلى عليه في الأزهر جمع كبيرٌ من الناس،ودفن في مدفنه الذي بناه لنفسه في القاهرة،رحمه الله رحمة واسعة[٣] .

---

(١) البيتان للنابغة الجعدي ﷺ . شرف بإنشادهما بين يدي سيد الخلق ﷺ ، فكافأه بقوله (لا يفضض الله فاك) ينظر الخبر في جمهرة أشعار العرب (١/١٥٢، ١٥٣) .

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي (١٠/٣٨) .

(٣) ينظر: عجائب الآثار (٧/٢٦١)وتاريخ آداب اللغة العربية (٤/٢٥٩)وحلية البشر ٢/١٠٠٦-١٠٠٧) .

المبحث الثاني

منزلته العلمية

الحق أنَّ الحديث عن المنزلة العلمية لرجل ولي مشيخة الأزهر في العصر الذي عاش فيه الشرقاوي يكاد يكون من فضل الكلام ؛ لأن هذه المنزلة لن يتبوأها إلا من بلغ الغاية في سعة العلم رواية ودراية،وفي نشره بقلمه ولسانه،وفي حسن خلقه واستقامة منهجه وانتفاع طلاب العلم به،وهذه هي حال الشيخ الشرقاوي،رحمه الله . ولكني وجدت كل ما رأيته من سير مكتوبة له قد ذكرت شيوخه وطلابه ومؤلفاته دون تحقيق وتدقيق وتوثيق،فرأيت أن أعقد هذا المبحث في الحديث عن منزلته العلمية لما انطوت عليه من تحقيقات مهمة،وإحالات نافعة،بإذن الله :

أ- شيوخه:

ليس مرادي هنا أن أحصر جميع الشيوخ الذين تلمذ لهم الشيخ الشرقاوي،ودرس عليهم، فلا شكَّ أنه،وقد دخل جامعة كبرى كالأزهر وهو صبي،قد درس على عدد كبير من المعلمين والقراء والوعاظ والعلماء والأئمة،وغاية مرادي هنا هي أن أسرد أسماء الأئمة الأعلام الكبار من شيوخه،الذين لن يتخرج تحت أيديهم،ولن يجاز لديهم،دون شك،إلا طالب صاحب بصر وبصيرة وجلد ووعي ونبوغ وأدب .

وقد اجتمع للشيخ الشرقاوي في حياته العلمية ثلة من أكابر العلماء قل أن يجتمع مثلهم في زمن واحد في مكان واحد،ولذلك رأيت أنَّ الاكتفاء بذكرهم،مع شهرتهم ونبوغهم وأثرهم البين في الحركة العلمية آنذاك، كفيل بكشف جانب مهم من منزلته العلمية،وهم :

١- السيد محمد بن محمد الحسني،الشهير بـ(البَليدي)المتوفى سنة ١١٧٦هـ[١] .

٢- جمال الدين الحِفني: يوسف بن سالم الشافعي، المتوفى سنة ١١٧٦هـ [٢] .

٣- شهاب الدين الجوهري،أبو العباس أحمد بن الحسن بن عبدالكريم الخالدي الشافعي، المتوفى سنة ١١٨١هـ [٣] .

٤- شهاب الدين الملوي المُجيري،أبو العباس أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف الشافعي، المتوفى سنة ١١٨١هـ [٤] .

٥- الشريف شمس الدين (ونجم الدين) الحفني،أبو المكارم محمد بن سالم بن أحمد ،الشيخ الثامن للأزهر،المتوفى سنة ١١٨١هـ[٥]، وإليه ينتهي سند الشرقاوي في التفسير والحديث والفقه الشافعي،وفي عدد كبير من المصنفات في

---

(١) ينظر: عجائب الآثار (٢٥٦/٧)وحلية البشر (١٠٠٦/٢)وتنظر سيرة الشيخ البليدي ومؤلفاته في: سلك الدرر (١١٠/٤، ١١١)وتاريخ الأدب العربي(٢٤٠/٨، ٢٤١) والأعلام (٦٨/٧)ومعجم المؤلفين(٦٧٧/٣، ٦٧٨) .

(٢) ينظر: عجائب الآثار (٢٥٦/٧)وتنظر سيرة الحفني في: سلك الدرر(٢٤١/٤، ٢٤٢) والأعلام(٢٣٢/٨)ومعجم المؤلفين(١٦١/٤، ١٦٢) .

(٣) ينظر: عجائب الآثار(٢٥٦/٧)وحلية البشر(١٠٠٦/٢) ، وتنظر سيرة الجوهري ومؤلفاته في: سلك الدرر (٩٧/١)و تاريخ الأدب العربي (٢٤١/٨، ٢٤٢) والأعلام (١١٢/١) ومعجم المؤلفين (١٢١/١) .

(٤) ينظر: عجائب الآثار(٢٥٦/٧)وحلية البشر(١٠٠٦/٢)ومنبر الإسلام ص ١٧٢ ، وتنظر سيرة الملوي ومؤلفاته في: سلك الدرر (١١٦/١، ١١٧)وتاريخ الأدب العربي(٣١٩/٨، ٣٢٠)والأعلام(١ /١٥٢، ١٥٣)ومعجم المؤلفين (١/ ١٧٢، ١٧٣) .

(٥) ينظر: عجائب الآثار (٢٥٦/٧)وحلية البشر (١٠٠٦/٢)ومنبر الإسلام ص ١٧٢ ، وتنظر سيرة الإمام الحفني ومؤلفاته في: سلك الدرر (٩٤/٤، ٥٠)وتاريخ الأدب العربي (٢٠٤/٨، ٢٠٥) والأعلام (١٣٤/٦، ١٣٥)ومعجم المؤلفين(٣٠٩/٣)ومنبر الإسلام ص ١٧١ .

علوم شتى ، وفي الأحزاب والأوراد [١] .

٦-سراج الدين الطحلاوي:عمر بن علي المالكي،المتوفى سنة١١٨١هـ [٢] .

٧- نور الدين السَّقَّاط:أبو الحسن علي بن محمد المغربي،المتوفى سنة ١١٨٣هـ[٣] .

٨- العلامة علي بن أحمد العدوي الصعيدي،المتوفى سنة ١١٨٩هـ[٤] وقد نص الشرقاوي على أنه أخذ عنه علم التفسير أخذ تحقيق وإتقان وبحث وإمعان[٥] .

٩- الإمام عطية الله بن عطية البرهاني،الشهير بعطية الأُجهوري،المتوفى سنة ١١٩٠هـ[٦]، وقد نص الشرقاوي على أنه أخذ عنه علم التفسير [٧] .

١٠ -الإمام شهاب الدين الدمنهوري: أحمد بن عبد المنعم ، المعروف

---

(١) ينظر: الجامع الحاوي ص ١٤ إلى ٤١ .

(٢)ينظر: عجائب الآثار (٢٥٦/٧)وحلية البشر (١٠٠٦/٢)وتنظر سيرة الطحلاوي في: سلك الدرر(١٩٣/٣)ومعجم المؤلفين(٥٦٩/٢) .

(٣)ينظر: عجائب الآثار (٢٥٦/٧)وحلية البشر (١٠٠٦/٢)وتنظر سيرة السَّقَّاط ومؤلفاته في: سلك الدرر (٢٢٩/٣)وتاريخ الأدب العربي(٢٤٢/٨، ٢٤٣)والأعلام(١٦/٥)ومعجم المؤلفين(٥١٩/٢) .

(٤) ينظر: عجائب الآثار (٢٥٦/٧)وحلية البشر (١٠٠٦/٢)ومنبر الإسلام ص ١٧٢ ، وتنظر سيرة الصعيدي ومؤلفاته في: سلك الدرر(٢٠٦/٣)وتاريخ الأدب العربي(١٨٦/٨، ١٨٧)والأعلام(٤/ ٢٦٠)ومعجم المؤلفين (٤٠٢/٢) .

(٥) ينظر: الجامع الحاوي ص ١٤ .

(٦) ينظر: عجائب الآثار (٢٥٦/٧)وحلية البشر (١٠٠٦/٢)وتنظر سيرة الأُجهوري ومؤلفاته في:سلك الدرر(٢٦٥/٣ إلى ٢٧٣)وتاريخ الأدب العربي(٨/ ٢٣٢، ٢٣٣)والأعلام (٢٣٨/٤) ومعجم المؤلفين (٣٨٠/٢، ٣٨١) .

(٧) ينظر: الجامع الحاوي ص ١٣ .

بـ(المذاهبي) لسعة علمه بالمذاهب ، الشيخ العاشر للأزهر، المتوفى سنة ١١٩٢هـ[١] .

١١- الشيخ محمود بن محمد الكوراني ،المتوفى سنة ١١٩٥هـ[٢] .

ب- تلامذته:

ليس مرادي هنا أيضًا أن أستقصي تلاميذ الشيخ الشرقاوي،فلا شك أن ذلك غير ممكن، لأنه من القطعي عقلا أن دروسه ومواعظه وخطبه كان يحضرها آلاف الطلاب داخل الأزهر وخارجه،وغاية مرادي هنا هو ذكر عدد كاف من مشاهير تلاميذه الذين لازموه،فكانوا ثمرة طيبة يانعة نافعة،من ثمار عمره الشاهدة بعلو منزلته العلمية،وهم :

١- **الشيخ مصطفى الدمنهوري** ، المتوفى سنة ١٢١٣هـ،الذي لازم الشيخ الشرقاوي ملازمة كلية،واشتهر بنسبته إليه،ولما ولي الشرقاوي مشيخة الأزهر صار المترجم عنده،وأصبح هو صاحب الحل والعقد في القضايا والمهمات والمراسلات عند الأكابر والأعيان،وكان ذكيًا،وفيه ملكة واستحضار جيد للفروع الفقهية،وكان يكتب على الفتاوى على لسان شيخه المذكور،ويتحرى الصواب،وعبارته سلسة جيدة،وكان له شغف بكتب التاريخ وسير المتقدمين[٣] .

---

(١) ينظر: عجائب الآثار (٢٥٦/٧)وحلية البشر (١٠٠٦/٢)ومنبر الإسلام ص ١٧٢ ، وتنظر سيرة الدمنهوري ومؤلفاته في: سلك الدرر(١١٧/١)وتاريخ الأدب العربي(٣٧٩/٨ إلى٣٨١) والأعلام(١٦٤/١)ومعجم المؤلفين(١٨٨/١، ١٨٩)ومنبر الإسلام ص ١٧١، ١٧٢ .

(٢) ينظر: عجائب الآثار (٢٥٦/٧)وحلية البشر(١٠٠٦/٢) ، وتنظر سيرته ومؤلفاته في: تاريخ الأدب العربي (٣٢١/٨)والأعلام (١٨٤/٧)ومعجم المؤلفين (٨٢٦/٣) .

(٣) ينظر: حلية البشر (١٥٥٨/٣، ١٥٥٩) .

٢- **الشيخ حسين بن الكاشف الرشيدي**،المتوفى سنة ١٢٢٩هـ،الذي تعلق بالعلم وانخلع من الأمرية والجندية،ولازم الشيخ عبد الله الشرقاوي، وانتقل من مذهب الحنفية إلى الشافعية لملازمته لهم في المعقول والمنقول،وأكب على الاشتغال في الأزهر، وتزيًا بزي الفقهاء[١] .

٣- **الشيخ محمد بن معدان الحاجري الإسناوي**،الشهير بـ(جاد المولى) المتوفى سنة١٢٢٩هـ،الذي لازم الشيخ الشرقاوي، فحضر دروسه ومجالس أذكاره،وتقدم في خطابة الجمعة والأعياد في الجامع الأزهر،واشتهر ذكره ونما أمره في أقل زمن،وكان فصيحًا في التقرير والإلقاء،ولم يزل على حالة حميدة في حسن السلوك والطريقة،إلى أن توفي وهو يناهز الأربعين من عمره [٢] .

٤- **الشيخ علي الحصاوي الأزهري الشافعي**،المتوفى سنة ١٢٣٠هـ ، الفقيه النحوي الأصولي النبيه،حضر على الشيخ الشرقاوي مصطلح الحديث،وكان يحفظ جمع الجوامع مع شرحه للجلال المحلي في الأصول ،ومختصر السعد [٣] .

السيد الشريف حسين بن سليم بن سلامة الحسيني،الإمام المفتي الشهير، المتوفى سنة ١٢٧٤هـ [٤] .

٥- **الإمام الكبير والمصنف الشهير إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري**، الشيخ التاسع عشر للأزهر،المتوفى سنة ١٢٧٧هـ تقريبًا [٥] .

---

(١) ينظر:منبر الإسلام ص ١٧٤،وحلية البشر (٥٣٣/١، ٥٣٤)ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٥) .

(٢) ينظر: حلية البشر (١٢٦١/٣)وتاريخ الأدب العربي(٨٦/١٠، ٨٧)والأعلام(١٠٥/٧) ومعجم المؤلفين (٧٢٧/٣) .

(٣) ينظر: حلية البشر (١٠٨٨/٢) .

(٤) ينظر: حلية البشر(٥٣٧/١-٥٤٤)والأعلام(٢٣٩/٢)ومعجم المؤلفين(٦١٢/١،٦١١) .

(٥) ينظر: حلية البشر (٧/١-١١)وتنظر سيرة الباجوري ومؤلفاته في: تاريخ الأدب العربي (٧١/١٠-٧٣) والأعلام (٧١/١)ومعجم المؤلفين (٥٧/١)ومنبر الإسلام ص ١٧٥ .

مؤلفاته :

ترك الشيخ الشرقاوي عددًا كبيرًا من المؤلفات،في علوم شتى،شاهدة بفضله وسعة علمه،قال الجبرتي "وله مؤلفات دالة على سعة فضله"[١] وقال البيطار " وله تآليف دالة على علو قدره ورفعة مقامه وسمو قدره "[٢]ومع كثرتها ،وشهرة كثير منها،لم أجد أحدًا حرَّر القول فيها تحريرًا علميًّا بيّنًا،بل وجدت عناوين مؤلفاته ينقلها اللاحق عن السابق دون تدقيق أو تنقيح أو استقصاء،فكانت مؤلفاته عند بعض من ترجم له ناقصة،وذكر كثير منهم كثيرًا من المؤلفات بصفتها لا بعنوانها الذي وضعه المؤلف،ووقع عند بعضهم كثير من الأوهام،فذكر الكتاب الواحد باسمين اثنين،وحرَّف بعضهم أسماء بعض كتبه، ونسب بعضهم إليه ما ليس له،فرأيت أن أقف وقفة متأنية أستقصي فيها مؤلفات الشيخ الشرقاوي،وأبين ما وقع فيها من أوهام عند بعض المحققين والمؤرخين وكتاب السير،وقد حرصت على أن أبين المطبوع من المخطوط قدر استطاعتي،وأن أذكر معلومات طبعة واحدة من الكتب المطبوعة أثبت بها طباعته،وأن أبين أماكن وجود ما بقي من الكتب المخطوطة،ولو مكانًا واحدًا لكل كتاب،وسوف أوردها مقسومة على العلوم التي صنفت فيها فيما يأتي :

أولا. في التفسير :

١- فتح الوهاب الماجد في الكلام على بناء وتعمير المساجد[٣]:

وهو تفسير لقوله تعالى: ﴿إِنَمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللهِ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[٤][التوبة: ١٨]ومنه نسخة في دار الكتب المصرية،رقمها(٧٥٥ تفسير) .

---

(١) عجائب الآثار(٢٥٦/٧) .

(٢) حلية البشر (١٠٠٦/٢) .

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي(٣٩/١٠) .

(٤) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (٧٩٩/٢) .

ثانيًا : في السنة النبوية :

٢- فتح المبدي شرح مختصر الزبيدي [١] :

وهو شرح لكتاب (التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح) وهو مختصر لصحيح البخاري،ألفه الإمام الحافظ أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي، المتوفى سنة ٨٩٣هـ [٢]،وشرحه الشرقاوي في هذا الكتاب،وهو مطبوع [٣] .

ثالثًا : في السيرة والشمائل المحمدية :

٣- مختصر الشمائل (٤) :

وهو مختصر لكتاب (الشمائل النبوية) للإمام محمد بن عيسى السلمي،الشهير بأبي عيسى الترمذي،المتوفى سنة ١٧٩هـ.[٥] ولم أجده مخطوطا ولا مطبوعًا .

٤- شرح مختصر الشمائل(٦) :

وهو شرح لكتابه السابق،ولم أجده أيضًا لا مخطوطًا ولا مطبوعًا .

٥- المواهب السنية في سيرة خير البرية[٧]:منه نسخة في مكتبة برلين،

---

(١) ينظر: هدية العارفين (٤٨٨/١) وتاريخ الأدب العربي (١٨٥/٢) و (٣٩/١٠) والأعلام (٧٨/٤) ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٥) .

(٢) تنظر ترجمته في: هدية العارفين (١٣٦/١)والأعلام(٩١/١) .

(٣) ضبط نصه الشيخ عبد القادر محمد علي،الطبعة الأولى ،دار الكتب العلمية ، بيروت: ١٤٢٩هـ /١٩٩٨م .

(٤) ينظر: عجائب الآثار (٢٥٦/٧)وحلية البشر (١٠٠٦/٢)وهدية العارفين (٤٨٨/١) ومعجم المؤلفين (٢٣٤/٢)ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٤) .

(٥) تنظر ترجمته في: هدية العارفين (١٩/٢) والأعلام (٣٢٢/٦) .

(٦) ينظر: عجائب الآثار(٢٥٦/٧)وحلية البشر(١٠٠٦/٢)وإيضاح المكنون(٥٤/٢)وهدية العارفين(١ /٤٨٨)ومعجم المؤلفين(٢٣٤/٢)ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٤) .

(٧) ينظر: تاريخ الأدب العربي(٣٩/١٠) .

مخطوطات شرقية ٣٩٠٧/ ٤،وقد اطلعت عليه .

رابعًا : في العقيدة :

٦- **حاشية الشرقاوي على شرح الهدهدي على (أم البراهين)** المسماة بالصغرى[١]:وهي حاشية على شرح الشيخ محمد بن منصور الهدهدي[٢] على كتاب أمّ البراهين في العقائد،للشيخ محمد بن يوسف بن الحسين السنوسي، المتوفى سنة ٨٩٥هـ [٣]،وتسمى العقيدة السنوسية الصغرى. وقد ضمن الشرقاوي حاشيته هذه توضيح ما كتبه أستاذه الشيخ علي العدوي الصعيدي على هذا الشرح من تحقيقات،وكتابه هذا مطبوع[٤] .

٧- **العقائد المشرقية في التوحيد**[٥] :لم أجد هذا المتن،لا مخطوطًا ولا مطبوعًا، ولكن شرحه التالي موجود .

٨- **الجواهر السنية في شرح العقائد المشرقية**[٦] :وهو شرح لكتابه السابق، ومنه نسختان في المكتبة الأزهرية،رقمهما(٣٠٣١٢٥)و(٣٢٤٣٦١) ،

---

(١) ينظر: اكتفاء القنوع ص ١٦٨ ، وتاريخ الأدب العربي (٤٧٥/٧) (٣٩/١٠)ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٤)ومنبر الإسلام ص١٧٣ .

(٢) لم أجد ترجمة له ، سوى قول بروكلمان إنَّ اسمه محمد بن منصور الهدهودي (هكذا)وأنه عاش في القرن الحادي عشر الهجري ، وقول الشرقاوي عنه إنه منسوب إلى عرب الهداهدة ، وهي قبيلة بمصر من قبائل إقليم البحيرة . ينظر: تاريخ الأدب العربي (٤٧٤/٧)وحاشية الشرقاوي على شرح الهدهدي ص ٢ .

(٣) تنظر ترجمته في: كشف الظنون (١٧٠/١)وتاريخ الأدب العربي (٤٦٩/٧) والأعلام (١٥٤/٧) .

(٤) الطبعة الرابعة ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م .

(٥) ينظر: عجائب الآثار(٢٥٦/٧)وحلية البشر(١٠٠٦/٢)وهدية العارفين(٤٨٨/١)وتاريخ الأدب العربي (٣٨/١٠)والأعلام(٧٨/٤)ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٣) ومنبر الإسلام ص ١٧٣ .

(٦) ينظر:عجائب الآثار(٢٥٦/٧)وحلية البشر(١٠٠٦/٢)وإيضاح المكنون (٣٧٧/١)وهدية العارفين (١ /٤٨٨)وتاريخ الأدب العربي (٣٨/١٠) والأعلام (٧٨/٤) ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٣)، ومنبر الإسلام ص ١٧٣ .

ونسخة في دار الكتب المصرية رقمها (٢٣١١٩ب) ونسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،رقمها(٩٧٦٣٥ عقائد) .

٩- الفوائد الكبرى شرح الفتوح والبشرى :

وهو شرح لرسالة (الفتوح والبشرى) وهي متن في العقائد ،ألفه الشيخ عبدالفتاح العادلي،أحد علماء الشافعية المعاصرين للشرقاوي[١]،وقد نص الشرقاوي في مقدمة كتابه هذا على أنه شرح هذا المتن بطلب من المؤلف نفسه. وقد جاء عنوان هذا الكتاب عند كثير ممن ذكره من المؤرخين(شرح رسالة عبدالفتاح العادلي في العقائد)[٢]، وجاء في معجم المؤلفين (شرح رسالة عبدالفتاح العادلي في القصائد)[٣] وهو تحريف بيّن، وهذا الكتاب مطبوع[٤] .

خامسًا : في الفقه وأصوله :

١٠ -حاشية الشرقاوي على شرح التحرير للشيخ زكريا الأنصاري [٥]:

وهي حاشية على كتاب (تحفة الطلاب) الذي شرح فيه الشيخ زكريا الأنصاري،

المتوفى سنة ٩٢٦هـ [٦]، متنه المختصر (تحرير تنقيح اللباب في الفقه على مذهب الإمام الشافعي) .

وقد جاء ذكر حاشية الشرقاوي هذه بغير اسم عند المؤرخين،

---

(١) لم أجد له ترجمة أو ذكر ، مع طول البحث والتفتيش .

(٢) ينظر: عجائب الآثار (٢٥٦/٧)وحلية البشر (١٠٠٦/٢)ومعجم المؤلفين (٢٣٤/٢) ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٤) .

(٣) ينظر (٢٣٤/٢) .

(٤) تحقيق: محمد عبدالقادر نصار ، دارة الكرز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٠م .

(٥) ينظر: مشيخة الأزهر(١/ ١٨٤) .

(٦) تنظر ترجمته في: البدر الطالع ص٢٩٢، ٢٩٣ والأعلام(٤٦/٣) .

فسماها بروكلمان في موضع (تهذيب الطلاب)[١] وسماها في آخر(حاشية على تحفة الطلاب)[٢]،في حين سماها عدد من المؤرخين (حاشية على التحرير)[٣] وهي مطبوعة[٤] .

١١- فتح القدير الخبير بشرح تيسير التحرير (٥):

وهو شرح لمنظومة اسمها (تيسير التحرير) لشرف الدين يحيى بن نور الدين بن موسى العمريطي،المتوفى بعد ٩٨٩هـ [٦]، نظم فيها كتاب (تحرير تنقيح اللباب) للشيخ زكريا الأنصاري أيضا .

وقد جاء اسم هذا الكتاب عند بعض المؤرخين (شرح نظم يحيى العمريطي)[٧]، وعند بعضهم(شرح نظم التحرير)[٨]،وعند بعضهم(شرح منظومة العمريطي) [٩]، وجاء في معجم المؤلفين ذكره بالاسم الذي أثبته (فتح القدير الخبير)،إلا أنه ذكر معه كتابًا آخر سماه (شرح نظم يحيى العمريطي)[١٠] والحق أنهما كتاب واحد . وهو مطبوع [١١] .

---

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي (٦/٣٩٨) .

(٢) ينظر: السابق (١٠/٣٨) .

(٣) ينظر: عجائب الآثار (٧/٢٥٦)وحلية البشر(٢/١٠٠٦)وهدية العارفين(١/٤٨٨) والأعلام (٤/ ٧٨)ومنبر الإسلام ص ١٧٣ .

(٤) مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٦٠هـ/١٩٤١م .

(٥) ينظر: معجم المؤلفين (٢/٢٣٤) .

(٦) تنظر ترجمته في الأعلام (٨/١٧٤)ومعجم المؤلفين (٤/١١٨) .

(٧) ينظر: عجائب الآثار (٧/٢٥٦) ، وحلية البشر (٢/١٠٠٦) .

(٨) ينظر: تاريخ الأدب العربي (١٠/٣٩) .

(٩) ينظر: هدية العارفين (١/٤٤٨) .

(١٠) ينظر (٢/٢٣٤) .

(١١) مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥١هـ/ ١٩٣١م .

١٢- شرح مقدمة المعصراوي في الأنكحة :

لم أر أحدًا ممن ترجموا للشرقاوي ذكر هذا الكتاب،وهو شرح لأرجوزة في أحكام النكاح على المذاهب الأربعة،نظمها الشيخ محمد بن سالم المعصراوي،أحد العلماء المعاصرين للشرقاوي[١]وقد نص الشرقاوي على أنه شرحها بطلب من الناظم نفسه.

ويبدو أنَّ المعصراوي قد سمَّى منظومته هذه بـ (المربع)،فقد كتب على غلاف نسخة المكتبة الأزهرية من شرح الشرقاوي هذا (هذا شرح الشرقاوي على متن المربع للمعصراوي) .

ومنه نسخة في المكتبة الأزهرية،رقمها (٣٣٥٣٨٢) ونسخة في دار الكتب المصرية،رقمها (١٦٦ فقه) .

١٣- رسالة في مسألة أصولية في جمع الجوامع (٢): يبدو من عنوان هذه الرسالة أنَّ الشرقاوي قد خصَّ به إحدى المسائل الأصولية في جمع الجوامع في أصول الفقه،لتاج الدين السبكي(٣)،ولم أجد لهذه الرسالة أثرًا،ولم أجد أيضا من حدد تلك المسألة الأصولية .

سادسًا : في النحو :

١٤- رسالة في بيان الإعراب والاستثناء في (لا إله إلا الله):وهي التي أدرسها وأحققها في هذا البحث،وسأخصها بدراسة مستقلة في الفصل الثاني، بإذن الله.

---

(١) لم أجد له ترجمة ، وهذا ما ذكره الشرقاوي عنه ، في مقدمة الشرح ، وقال إنَّ لقبه (المعصراوي) نسبة إلى (المعصرة) قرية من قرى مصر في إقليم الغربية .

(٢) ينظر: عجائب الآثار(٢٥٦/٧)وحلية البشر (١٠٠٦/٢)ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٤) .

(٣) تنظر ترجمته في: البدر الطالع ص٤٥٠ وتاريخ الأدب العربي (٣٥٤/٦)والأعلام (١٨٤/٤) .

١٥- **مختصر مغني اللبيب**[١] :وهو تلخيصٍ لكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،لابن هشام،ولم أقع عليه لا مخطوطا ولا مطبوعًا .

سابعًا : في التراجم والتاريخ :

١٦- **التحفة البهية في طبقات الشافعية**[٢] :

وهو كتاب ترجم فيه الشرقاوي لفقهاء الشافعية حتى سنة ١٢٢١ هـ،ورتبه على حروف المعجم . ويزعم معاصره الجبرتي أنه نقل تراجم المتقدمين فيه من طبقات السبكي والإسنوي،ونقل تراجم المتأخرين من كتابه عجائب الآثار في التراجم والأخبار بالحرف الواحد،ثم قال : وأظنه آخر تأليفاته [٣] . وهذا الزعم يحتاج إلى تحقيق للحكم عليه ليس هذا مكانه .

ومن هذا الكتاب نسخة في مكتبة برلين ،رقمها (١٠٠٤١)،دار الكتب المصرية، رقمها (٥٧٨)،ونسختان في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقمهما (١٤٨٠- ف) و(٨٣- قص) .

---

(١)ينظر: عجائب الآثار (٢٥٦/٧)وحلية البشر(١٠٠٦/٢)وهدية العارفين (٤٨٨/١)وتاريخ الآداب العربية (٨/١)ومعجم المؤلفين(٢٣٤/٢)ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٤) .

(٢) ينظر: عجائب الآثار (٢٦٠/٧)وتاريخ آداب اللغة العربية (٢٥٥/٤)وإيضاح المكنون (٢٤٥/١) وهدية العارفين (٤٨٨/١)وتاريخ الآداب العربية(٨/١)وتاريخ الأدب العربي (٨٣/١٠)ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٣)ومنبر الإسلام ص ١٧٣ .

(٣) ينظر: عجائب الآثار (٢٦٠/٧) .

١٧- تحفة الناظرين في من ولي مصر من الولاة والسلاطين(١) :

وهو كتاب أرخ فيه لحكام مصر في زمنه،وذكر فيه خبر الحملة الفرنسية بقيادة نابليون عليها . وقد ذكر صاحب معجم المؤلفين هذا الكتاب بعنوانه هذا في مؤلفات الشرقاوي،ثم ذكر معه كتابًا آخر سماه (تحفة الناصرية في من ولي مصر من الولاة والسلاطين) [٢] فأوهم القارئ أنهما كتابان،والحق أنهما كتاب واحد، وأن (الناصرية) تحريف لكلمة (الناظرين) . وهذا الكتاب مطبوع[٣] .

ثامنًا : في التصوف :

١٨- ربيع الفؤاد في ترتيب صلوات الطريق والأوراد(٤) :وهو كتاب صغير قيَّد فيه الشرقاوي ما أخذه عن شيخه محمود الكردي الكوراني في هذا الباب. وقد ذكر بروكلمان أنه طبع على الحجر في القاهرة سنة ١٢٨٦هـ[٥]،ومنه نسخة في المكتبة الأزهرية رقمها (٣١٢١٩٢) ، ونسخة في دار الكتب المصرية،رقمها(٧٨٠تصوف)،ونسخة في مركز الملك فيصل،رقمها(ب٤٤٧٤٧) .

---

(١) ينظر: عجائب الآثار (٢٦٠/٧، ٢٦١) وتاريخ آداب اللغة العربية (٢٥٥/٤)واكتفاء القنوع ص ٨٨ ، وإيضاح المكنون (٢٦١/١)وتاريخ الآداب العربية (٨/١)وتاريخ الأدب العربي (٣٩/١٠) والأعلام(٧٨/٤)ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٥) .

(٢) ينظر (٢٣٤/٢) .

(٣) تحقيق وتعليق: رحاب عبدالحميد القاري ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

(٤) ينظر:إيضاح المكنون (٥٤٨/١)وهدية العارفين(٤٨٨/١)وتاريخ الأدب العربي (٣٨/١٠) .

(٥) ينظر: تاريخ الأدب العربي (٣٨/١٠) .

١٩- **شرح الحكم والوصايا الكردية**[١] :وهو كتاب شرح فيه (رسالة الحكم) المعروفة بالحكم الكردية،لشيخه محمود الكردي الكوراني،التي جمع فيها عددًا من الحكم والتأملات والمواعظ .

وقد جاء عنوان هذا الكتاب في هدية العارفين (شرح الحكم والوصايا البكرية) وأظنه تحريفًا،كما أنه ذكر مع هذا الكتاب كتابًا آخر سماه (الوصايا الكردية) (٢) والحق أنهما كتاب واحد، وهذا الكتاب مطبوع(٣) .

٢٠- **شرح ورد الستَّار** :

وهو شرح لـ(ورد السَّتَّار) للشيخ يحيى بن بهاء الدين الباكوي الشرواني،المتوفى سنة ٨٦٨ أو ٨٦٩هـ[٤]،فيه حمد الله تعالى وثناء عليه، وصلوات وسلام على رسوله الكريم ﷺ،وثناء على الصحابة الكرام وترض عنهم، وقد ألف الشيرواني هذا الورد ردًّا على بعضٍ من اتهمه بالرفض . وقد سماه ورد الستار لأنه بدأه بقوله" اللهم يا ستار يا ستار،يا عزيز يا غفار. . . ." . وهو مطبوع[٥] .

٢١- **شرح ورد الشاذلي** :

لم أره عند أحد ممن ذكر مؤلفات الشرقاوي،وهو شرح لورد من الأدعية والابتهالات،كتبه الشيخ الشهير علي بن الشريف عبدالله بن عبدالجبار

---

(١) ينظر: عجائب الآثار(٢٥٦/٧)وحلية البشر(١٠٠٦/٢)وإيضاح المكنون (٥٦٤/١) ومعجم المؤلفين(٢٣٤/٢)ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٤) .

(٢) ينظر (٤٨٨/١) .

(٣) بعنوان (شرح الحكم الصوفية) تقديم محمد عبدالقادر نصار ،وتحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي ، دارة الكرز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .

(٤) تنظر ترجمته في الشقائق النعمانية ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٥) تحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٨م .

بن يوسف، أبو الحسن الشاذلي،المتوفى سنة ٦٥٦هـ [١]، ومنه نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،رقمها (٠٤٥١٢) .

٢٢- الفيض العرشيّ على الفتح القدسيّ[٢] :

وهو شرح لكتاب (الفتح القدسي والكشف الأنسي) للشيخ مصطفى بن كمال الدين بن علي البكري الصديقي الخلوتي،المتوفى سنة ١١٦٢هـ [٣]، وهو ورد أدعية وابتهالات،كتبه ليقرأ في الأسحار ؛ ولذلك سمى بعض المؤرخين شرح الشرقاوي هذا (شرح ورد السَّحَر للبكري)[٤]في حين سماه بعضهم(الفيض العرسي) بالسين [٥]،وهو تحريف .

وجاء ذكر هذا الكتاب في هدية العارفين باسمين اثنين عند سرد مؤلفات الشرقاوي ،هما (الفتح العرسي) بالسين، و(شرح ورد السَّحَر)[٦]، فأوهم ذلك أنهما مختلفان،والحق أنهما كتاب واحد . ومنه ثلاث نسخ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ،أرقامها (٠١٣١٥) و(٢٤١٦) و(٣٧١٧١) .

٢٣- المنح القدسية على الحكم العطائية :

وهو شرح لكتاب (الحكم العطائية) للشيخ أحمد بن محمد بن عبد

---

(١) تنظر ترجمته في: هدية العارفين (١/٧٠٩ ، ٧١٠)وتاريخ الأدب العربي (٤/٤٢٠)والأعلام (٤/ ٣٠٥)ومعجم المؤلفين(٧/١٣٧) .

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي (١٠/٣٨) .

(٣) تنظر ترجمته في: تاريخ الأدب العربي (٨/٣٠١)والأعلام(٧/٢٣٩) .

(٤) ينظر: عجائب الآثار(٧/٢٥٦)وحلية البشر (٢/١٠٠٦)ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٤) .

(٥) ينظر (١/٤٨٨) .

(٦) ينظر: هدية العارفين (١/٤٨٨)ومعجم المؤلفين (٢/٢٣٤) .

الكريم، الشهير بابن عطاء الله الإسكندري،المتوفى سنة ٧٠٩هـ[١] ؛ ولذلك جاء اسم هذا الكتاب عند بعض المؤرخين (شرح حكم ابن عطاء الله السكندري) [٢] وعند بعضهم (شرح الحكم العطائية) [٣]،وهو مطبوع بالاسم الذي أثبته[٤] .

تاسعًا : في علوم مجتمعة :

٢٤- الجامع الحاوي في مرويات الشرقاوي:

وهو ثبت ذكر فيه الشرقاوي أسانيد شيوخه في التفسير والحديث والفقه والأحزاب والأوراد،ولذلك ذكره المؤرخون باسم (ثبت الشرقاوي)[٥]، وهو مطبوع بالاسم الذي أثبته[٦] .

٢٥- شرح مختصر في العقائد والفقه والتصوف :

ذكره الجبرتي والبيطار بهذا الاسم،وقالا إنه مشهور في بلاد داغستان[٧]،وجاء اسمه في هدية العارفين (شرح المختصر في العقائد والفقه)[٨] وجاء في معجم المؤلفين (شرح مختصر في القصائد والتصوف)[٩]،قوله (القصائد) تحريف لـ(العقائد) . وقد رأيت نسخة نادرة منه في مكتبة الملك فهد الوطنية

---

(١) تنظر ترجمته في: تاريخ الأدب العربي (٦/٤٨١، ٤٨٢) ، والأعلام (١/٢٢١، ٢٢٢) .

(٢) ينظر: اكتفاء القنوع ص ١٧٢ ، ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٤) ومنبر الإسلام ص ١٧٤ .

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي (١٠/٣٩)وينظر (٦/٤٨٣)وهدية العارفين (١/٤٨٨) .

(٤) تحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٨م .

(٥) ينظر:تاريخ الأدب العربي (١٠/٣٩)ومشيخة الأزهر(١/ ١٨٤)ومنبر الإسلام ص ١٧٤

(٦) تحقيق: محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي ، دار البصائر ، دمشق ، ١٤٠٥هـ.

(٧) ينظر: عجائب الآثار(٧/٢٥٦)وحلية البشر(٢/١٠٠٦)ومشيخة الأزهر (١/ ١٨٤) .

(٨) ينظر (١/٤٨٨) .

(٩) ينظر (٢/٢٣٤) .

بالرياض ، رقمها (٣١٣٥ مجموعة برنستون) ، كتب على غلافها "(شرح عبد الله بن حجازي الشرقاوي على كتاب شافع الداغستاني في الفقه والعقائد والتصوف) وقال الشرقاوي في مقدمتها " فقد رفع إليّ الأخ الصالح والعالم الفاتح محمد أفندي ،المشهور بشافع الداغستاني، كتاباً يُقرأ في بلادهم ، منسوباً للعالم العابد والفاضل الكامل الحاج على الكبير بن محمد الداغستاني . . . تغمده الله برحمته ، مشتملاً على مسائل من التوحيد والفقه والتصوف ، وطلب مني شرحه ، فأجبته إلى ذلك ، وإن كنت لست أهلاً لما هنالك ، رجاء الثواب من الله تعالى " ، ولم أجد ذكرا لهذين العالمين الداغستانيين فيما بين يدي من مراجع ، وأنبه إلى السهو الذي وقع في عنوان هذه ارسالة ، فقد نسب الكتاب المشروح فيه إلى شافع الداغستاني ، وهو ليس له ، كما صرح الشيخ الشرقاوي في نصه السابق .

عاشراً. ما نسب للشيخ الشرقاوي وليس له :

*** شمس التحقيق وعروة أهل التوفيق :**

وهو كتاب في التصوف نسبه إليه إسماعيل البغدادي في إيضاح المكنون[١] وهدية العارفين[٢]،والحق أنه ليس له،فهو للشيخ أحمد بن شرقاوي الخليفي،أبو العباس،الفقيه المالكي،المتوفى سنة ١٣١٦هـ[٣]وكان يسمى الشيخ أحمد الشرقاوي، ويبدو أن هذا هو الذي أوقع البغدادي في هذا السهو . وهذا الكتاب مطبوع[٤]،ومنسوب إلى صاحبه،وفي أوله تقريظات لخمسة من علماء المالكية،فيها ثناء على الكتاب ومؤلفه من معاصريه .

---

(١) ينظر (٤٨٨/١) .

(٢) ينظر (٥٥/٢) .

(٣) تنظر ترجمته في: الأعلام(١٣٥/١)ومعجم المؤلفين(٢٤٣/١) .

(٤) الطبعة الأولى ، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر المحمية ، ١٣٠٧هـ .

الفصل الثاني

رسالة الشرقاوي : تعريفها وقيمتها العلمية

المبحث الأول : تعريف الرسالة :

عنوان الرسالة :

جاء عنوان رسالة الشرقاوي عند معاصره عبدالرحمن بن حسن الجبرتي (المتوفى سنة ١٢٣٧هـ) [١] باسم (رسالة في لا إله إلا الله) [٢] ونقله عنه بعض المؤرخين[٣]،وجاء على غلاف النسخة (م) (هذه رسالة فيما يتعلق بلا إله إلا الله) في حين خلت النسختان الأخريان من العنونة .

وواضح أن كل ذلك وصف للرسالة،وأن الشرقاوي نفسه لم يضع لهذه الرسالة اسمًا ،فالمألوف في كتبه التي يضع لها اسمًا أن ينصَّ على ذلك الاسم في مقدمة الكتاب،ولأنه في مقدمة هذه الرسالة قال " هذه كلمات وضعتها لبيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله "ولم يسمّها؛ رأيت أن يكون هذا الوصف هو عنوان هذه الرسالة،وأن يكون بهذا النحو (رسالة في بيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله) نظرًا لدقة هذا الوصف،وشموله محتوى الرسالة،ولأن الشرقاوي نفسه هو قائله، ولأن وصف الجبرتي وناسخ النسخة(م) لها جاء عامًا مطلقًا لا يشي بموضوعها .

---

(١) تنظر ترجمته في:تاريخ الأدب العربي (١٠/٤٠-٤٢) والأعلام (٣/٣٠٤) ومعجم المؤلفين (٢/٨٦، ٨٧) .

(٢) ينظر: عجائب الآثار (٧/٢٥٦)

(٣) ينظر: حلية البشر (٢/١٠٠٦)ومشيخة الأزهر(١/١٨٤) .

ب- نسبة الرسالة إلى الشرقاوي :

نسبة هذه الرسالة إلى الشيخ الشرقاوي ثابتة لا شك فيها ،لأسباب عديدة أهمها :

١- أنَّ الجبرتي، وهو معاصـر للشرقاوي،نسب إليه رسالة في لا إله إلا الله [١] .

٢- أن النسخ الثلاث المخطوطة لهذه الرسالة قد جاء في أول كلٍ منها النَصُّ بعد حمد الله تعالى والصلاة على نبيه الكريم على أن مؤلفً هذه الرسالة هو الشيخ الشرقاوي .

٣- أنَّ النصَّ على نسبة هذه الرسالة إلى الشيخ الشرقاوي في النسخ الثلاث جاء بالعبارة الآتية "أما بعد فيقول كثير المساوي عبدالله بن حجازي الشرقاوي" وهذه لازمة أسلوبية افتتح بها الشرقاوي معظم كتبه [٢]،في حين كان يقول في بعضها "أما بعد فيقول المرتجي غفر المساوي عبدالله بن حجازي الشرقاوي"[٣]ويقول في بعضها الآخر "أما بعد فيقول الفقير الحقير الفاني عبدالله بن حجازي الشرقاوي" [٤] .

ج- موضوع الرسالة :في هذه الرسالة موضوعان رئيسان،هما :

الموضوع الأول : إعراب (لا إله إلا الله) :وفيه المسائل الإجمالية الآتية :

١- بيان أن (لا) نافية للجنس .

---

(١) ينظر: عجائب الآثار (٢٥٦/٧) .

(٢) ينظر مثلا أول المقدمة في: تحفة الناظرين ، والجامع الحاوي ، وحاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب ، وحاشيته على شرح الهدهدي ، وشرحه على مقدمة الأنكحة للمعصراوي ، وشرح ورد الشاذلي ، والمواهب السنية .

(٣) ينظر أول المقدمة في: ربيع الفؤاد ، وشرح ورد الستّار ، وفتح المبدي .

(٤) ينظر أول المقدمة في: الفيض العرشي .

٢- ذكر الخلاف في اسمها : أمبني هو أم معرب ؟ وما علة بنائه ؟ .

٣- بيان إعراب (إله) وذكر الخلاف في الخبر المقدر : أهو لـ(لا) أم للمبتدأ المكون من (لا) واسمها عند سيبويه،وبيان ما يرد عليه من إشكالات .

٤- ذكر خمسة أوجه لإعراب لفظ الجلالة في كلمة الشهادة حين يكون مرفوعًا،مع ما يرد على كل منها من اعتراضات .

٥- ذكر وجهين لإعراب لفظ الجلالة في كلمة الشهادة حين يكون منصوبًا،مع ما يرد على كل منها من اعتراضات .

الموضوع الثاني: بيان نوع الاستثناء في (لا إله إلا الله) :وفيه المسائل الإجمالية الآتية:

١- ذكر الخلاف في نوع الاستثناء في (لا إله إلا الله)،مع ما يترتب على كلِ رأي من لوازم دلالية عقدية .

٢- ذكر ما يلزم على جعل (لا) نافية للجنس من اللوازم العقدية الفاسدة،وبيان المخلص منها من ثلاثة أوجه .

٣- بيان الخلاف بين الشافعية والأحناف في دلالة (لا إله إلا الله) على إثبات الألوهية لله تعالى وحده : أهي بالعرف أم بالوضع ؟ .

٤- بيان الخلاف بين علماء الشافعية في الدلالة الوضعية لـ(لا إله إلا الله) على إثبات الألوهية لله تعالى وحده : أهي بالمنطوق أم بالمفهوم ؟ .

٥- الإلماح إلى ما يترتب على تقدير الخبر من لوازم دلالية عقدية .

وقد كان الجمع بين هذين الموضوعين في الحديث عن كلمة الشهادة في قرارة التوفيق،لشدة ارتباطهما وتأثير كل منهما في الآخر،وهذا الجمع لم أره بالصورة التي حرص عليها الشيخ الشرقاوي في رسالته هذه عند أحد،مع كثرة ما كتب في إعراب هذه الكلمة الشريفة .

وقد كنت أريد، وأنا أتحدث هنا عن موضوع هذه الرسالة،أن أعكف على استقصاء ما كتبه علماء الأمة،رحمهم الله تعالى،في هذا الموضوع،ثم إني وقفت على بعض الجهود الجادة في ذلك عند بعض الباحثين[1]،الذين استقصوا ما كتبه أهل العقيدة والفقه والنحو في هذه الكلمة من كتب مستقلة،مطبوعة ومخطوطة ومفقودة،وحرصًا على عدم التكرار ؛ ولأن هؤلاء الباحثين قد اقتصروا على الرسائل الخاصة،ولم يذكروا من ضمَّن أحد كتبه كلامًا مفصلا في الخلاف في إعراب (لا إله إلا الله)،ولأن بعضا من تلك الرسائل الخاصة قد ذكرت مخطوطة آنذاك،ثم حققت بعد ذلك،وبعضا منها ذكر له تحقيق واحد،مع أنه محقق غير مرَّة: رأيت أن أكتفي هنا بالحديث عمَّن كتب في هذا الموضوع من العلماء السابقين للشيخ الشرقاوي،قاصرًا الحديث على الكتب المطبوعة،وتحقيقاتها المختلفة ؛ ليكون ذلك إضافة جديدة تتكامل مع جهود إخواني الباحثين الذين سبقوني في الكتابة في هذا الأمر،وهؤلاء العلماء هم :

١- **جار الله محمود بن عمر الزمخشري** (المتوفى سنة ٥٣٨هـ) : له رأي في إعراب (لا إله إلا الله)،كتبه عنه بعض تلاميذه في رسالة صغيرة،حققتها د.بهيجة الحسني،ونشرتها في مجلة المجمع العلمي العراقي،المجلد ١٥،سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

ثم حققها د.محمد أحمد الدالي،ونشرها في مجلة مجمع اللغة العربية

---

(١) ينظر ما جمعه د.محمود رجب موسى المزين في دراسته لكتاب المرقاة لابن الصائغ ص ١٩-٢١ ، وما جمعه د.رباح اليمني مفتاح في دراسته للكتاب نفسه ص ١١٣-١١٨، وما جمعه عبدالله بن محمد الحبشي في كتابه معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي وبيان ما ألف فيها (٢/ ٧٠٥-٧٠٨) .

بدمشق،المجلد ٦٨، الجزء الأول،١٤١٣هـ /١٩٩٣م،وأعاد نشرها في الجزء الثالث (ص١٩٩-٢١٤) من كتابه الحصائل الذي جمع فيه بحوثه ودراساته ومقالاته وتحقيقاته . ثم حققها د .حسن موسى الشاعر،ونشرها مع (المرقاة) لابن الصائغ،في كتاب واحد ،في دار عمار،بالأردن،عام ٢٠٠٢م.

٢- **شمس الدين محمد بن عبدالرحمن الزمردي المعروف بابن الصائغ** (المتوفى سنة ٧٧٦هـ) : له رسالة (المرقاة في إعراب لا إله إلا الله) حققها د .حسن موسى الشاعر بعنوان (إعراب لا إله إلا الله) ونسبها إلى ابن هشام الأنصاري،ونشرها في مجلة الجامعة الإسلامية، العدد٨١، ٨٢،عام ١٤٠٩ هـ،وقد نص على أنه ليس على ثقة من نسبة هذه الرسالة إلى ابن هشام ؛ لأسباب ذكرها،ثم رأى أن تنسب إليه حتى يثبت خلاف ذلك بأدلة قاطعة.

ثم حققها د .محمود رجب موسى المزين،بعنوان (المرقاة في إعراب لا إله إلا الله) منسوبة إلى مؤلفها ابن الصائغ، وأقام الأدلة القاطعة على نسبتها إليه،ونشرها عام ١٤١٢هـ في كتاب مستقل .

ثم حققها د .رباح اليمني مفتاح بعنوان (المرقاة لإعراب لا إله إلا الله) ونشرها في مجلة الدراسات اللغوية،الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،في المجلد ٢ العدد٢،عام ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

ثم عاد د .حسن موسى الشاعر فأخرج هذه الرسالة بعنوان (المرقاة في إعراب لا إله إلا الله) منسوبة إلى ابن الصائغ،في كتاب مستقل،طبعته دار عمار بالأردن،عام ٢٠٠٢م.

٣- **محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش** (المتوفى سنة ٧٧٨هـ): قال في (باب لا العاملة عمل إنَّ) في آخر مبحث (بناء الاسم المفرد على الفتح ونصب المضاف) في كتابه تمهيد القواعد(١٤٢/٣):

"ومما يتعلق ذكره والإشارة إليه في هذا المكان : الكلام على إعراب كلمة الحق،وهي : لا إله إلا الله " ثم عقد مبحثًا في ذلك في غاية الإحكام والإتقان في ثماني صفحات .

٤- **بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (المتوفى سنة ٧٩٤هـ)** : له رسالة اسمها (معنى لا إله إلا الله) فيها تسعة وعشرون فصلا عن هذه الكلمة الشريفة إعرابًا وفهمًا وإشارة ومعنى، درسها وحققها وعلق عليها علي محيي الدين علي القره داغي،ونشرها في دار الاعتصام ببيروت عام ١٤٠٢هـ .

٥- **نور الدين علي بن سلطان بن محمد الهروي القاري** (المتوفى سنة ١٠١٤هـ) : له رسالة اسمها (التجريد في إعراب كلمة التوحيد وما يتعلق بمعناها من التمجيد) قدمها وحققها د.محمد أحمد العمروسي،ونشرها في الجزء الثاني من مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٠٨هـ .ثم خرجت في كتيب صغير في دار عمار بالأردن،عام ١٤١١ه / ١٩٩١ م،دون تحقيق،إذ كتب على الغلاف : قدم له وضبط نصه وخرج أحاديثه : مشهور حسن سلمان .

٦- **أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي**(المتوفى سنة ١٠٩٤هـ): عقد مبحثًا طويلا في كتابه الكليَّات (ص٩٧١-٩٧٥) تحدَّث فيه عن الخلاف في إعراب (لا إله إلا الله) وما يتعلق به من مباحث دلالية.

٧- **برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني** (المتوفى سنة ١١٠١هـ): له كتابان في إعراب لا إله إلا الله،هما :

أ. **كتاب كبير اسمه** (إنباه الأنباه في تحقيق إعراب لا إله إلا الله) درسته

وحققته في رسالتها للماجستير الباحثة حسناء بنت حسين بن يحيى الزهراني،في كلية الآداب للبنات بالرياض.

ب. رسالة صغيرة اسمها (عجالة ذوي الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله) وهي مقتضبة من كتابه السابق،حققها د.محمد محمود فجال،ونشرها في العدد الخامس من مجلة الأحمدية،في الإمارات العربية المتحدة،عام ١٤٢١هـ .

ثم حققها د.صالح بن إبراهيم الفراج،ونشرها في العدد٤٧، ٤٨ من مجلة الدرعية في الرياض،عام ١٤٣٠هـ .

المبحث الثاني : القيمة العلمية للرسالة :

أ- مصادر الرسالة :

في هذه الرسالة كما ذكرت قبل قليل موضوعان رئيسان،هما : بيان الإعراب،وبيان نوع الاستثناء، وقد كشف التحقيق عن أنَّ الشيخ الشرقاوي قد عاد في بيانهما إلى عدد كبير من المصادر النحوية والفقهية والعقدية،واستطاع أن يؤلف بينها في هذه الرسالة،لتكون جامعة،تتناول كلمة الشهادة مبنى ومعنى،وتتأملها من حيث الإعراب ومن حيث الدلالة ولوازمها الشرعية . وقد كان الشرقاوي واضحًا في ذلك،إذ قال في آخر رسالته " هذا ما تيسَّر جمعه على ما يتعلق بهذه الكلمة المشرفة من الإعراب وغيره،حسبما فتح الله تعالى به" .

ولأنَّ مصادر كل عملٍ علمي تكشف بوضوح عن جهد صاحبه في استقراء أقوال من سبقهَ في موضوع بحثه،واستيعابه لها قبل أن يخوض فيه،وقدرته على تنظيمها وتوظيفها في بحثه ؛ ولأن ذلك جانب مهم في بيان القيمة العلمية الحقيقية لذلك العمل،عقدت هذا المبحث للحديث عن مصادر الشرقاوي في رسالته هذه،مقسومة على موضوعيها الرئيسين،وإليك بيان ذلك:

أولا : مصادر الشرقاوي في بيان إعراب (لا إله إلا الله) :

١- طالع الشرقاوي باب (لا) النافية للجنس،في كُتب النحو،أو في كتاب واحد على الأقل من كتب النحو المفصَّلة،ولخص منه عددًا من المسائل،بعبارته هو،على ما يبدو،إذ لم أجد ما يثبت أنَّ ما كتبه فيها منقول بنصه عن أحد،وتلك المسائل هي:

- حكم اسم (لا) من حيث الإعراب والبناء .

- الخلاف في اسمها المفرد : مبني هو أم معرب ؟
- الخلاف في علة بناء اسمها المفرد بين القائلين ببنائه .
- الخلاف بين سيبويه والأخفش في الخبر : أهو لـ(لا) أم للمبتدأ المكون من (لا) واسمها .

٢- نقل الشرقاوي من المبحث الذي عقده ناظر الجيش لإعراب (لا إله إلا الله) في تمهيد القواعد(٣/ ١٤٢٨-١٤٣٥)بلفظه،مع تصرف يسير أحيانًا، المسائل الآتية:

- تحقيق جواز الرفع والنصب في لفظ الجلالة .
- الأقوال الخمسة في توجيه الرفع في لفظ الجلالة .
- اعتراض القول بالبدلية في لفظ الجلالة مرفوعًا،من ثلاثة أوجه،هي: عدم وجود رابط بين البدل والمبدل منه،ووجود مخالفة بينهما من حيث النفي والثبوت،وعدم جواز إحلال البدل محل المبدل منه .

الجواب عن كلٍّ واحد من هذه الاعتراضات الثلاثة .

- اعتراض القول بالخبرية في لفظ الجلالة مرفوعًا،بأنه يلزم عليه ثلاثة أمور فاسدة،هي: كون خبر (لا) معرفة،وهي لا تعمل في المعارف . والجمع بين الاستثناء والخبرية في لفظ الجلالة وهما متناقضان معنى ؛ لأن المستثنى يجب أن يكون مغايرًا للمستثنى منه، والخبر يجب أن يكون مساويًا للمبتدأ،فكيف يجمع بين المغايرة والمساواة في لفظ واحد ! . والإخبار بلفظ الجلالة وهو خاص عن (إله) وهو عام،والإخبار بالخاص عن العام لا يجوز .
- الجواب عن كل واحد من هذه الاعتراضات الثلاثة .
- الاعتراض على من جعل (إلا) اسمًا بمعنى غير،بأنه يلزم منه قصر (لا إله إلا الله) على معنى النفي دون الإثبات .

- الاعتراض على من جعل (الله) مبتدأ و(إله) خبرًا،بأنه يلزم منه بناء (لا) مع الخبر وهي لا تبنى إلا مع المبتدأ .

- الاعتراض على من جعل (الله) نائب فاعل سد مسد الخبر،لـ(إله)،لأنه اسم مفعول بمعنى (مألوه)،من وجهين هما : أن (إله) ليس وصفًا صريحًا فلا يستحق عملا،وأنه لو كان عاملا لوجب إعرابه وتنوينه،فقيل (لا إلهَ إلا اللهُ) .

- الجواب عن الاعتراض السابق بجواز حذف التنوين تخفيفا .

- الرد على هذا الجواب بأنه لم يثبت إثباته حتى يجوز حذفه .

- توجيه نصب لفظ الجلالة في (لا إله إلا الله) توجيهين اثنين،مع اعتراض واحد عن كل منهما،والجواب عن كل اعتراض .

٣- جمعَ الشرقاوي عددًا من المسائل الدقيقة،ووظفها في مواضعها المناسبة من هذا المبحث، وتلك المسائل هي :

- ردُّ أبي حيان على من زعم أنَّ اسم (لا) المفرد منصوب حذف تنوينه تخفيفًا،بأنه لو صح ذلك لكان اسم (لا) الشبيه بالمضاف أولى بالتخفيف .

- استشكال الدماميني جعل (لا) واسمها معًا في محل رفع مبتدأ ؛ لأن تعريف المبتدأ لا يصدق عليهما .

- ردُّ الشمني على الدماميني في استشكاله السابق،بأن (لا) واسمها اسم مركب تركيب (خمسة عشر)وتعريف المبتدأ بهذا يصدق عليه.

- تحقيق ابن هشام لمذهب سيبويه في الاسم المبني مع (لا)،بأنه يذهب إلى أنَّ (لا) لم تعمل فيه،وأن ذلك الاسم وحده في محل رفع مبتدأ،وليس مجموع (لا) واسمها .

- إلغاز ابن لبّ الأندلسي في (أل) الموصولة في نحو (الضارب) على القول بأنها اسم موصول ظهر إعرابه فيما بعده .

نسبة هذه المسائل إلى أصحابها :

معظم هذه النقول كشف عنها التحقيق ؛ لأن الشرقاوي في هذا الجزء من رسالته لم يُعن بنسبتها إلى أصحابها،إذ لم يصرح إلا بنسبة مذهبي سيبويه والأخفش في الخبر بعد (لا) النافية للجنس : أهو لها أم للمبتدأ المكون منها ومن اسمها ؟ واكتفى فيما عدا ذلك بأن يضمن عبارته ما يصرّح بنقله عن غيره دون تحديد، فكثرت عنده الأفعال المبنية للمفعول،نحو:(قيلَ، رُدَّ، استُشكل، أُجيب، اعتُرض، ضُعّف، نُظر) والعبارات العامة،نحو(على المشهور، المعتمد في كتب الأصوليين، ذكروا له توجيهين) .

ثانيًا : مصادر الشرقاوي في بيان نوع الاستثناء في (لا إله إلا الله) :

١- طالع الشرقاوي كتب أصول الفقه،ولخص منها المباحث الآتية :

- مسألة الاستثناء من الأقارير،وبيان وجه الدلالة فيه،واختلافهم فيه.

- الخلاف بين الشافعية والأحناف في (الاستثناء من النفي) هل يكون إثباتًا ،وعكسه،وما ينبني عليه من خلاف في دلالة (لا إله إلا الله) .

- الخلاف بين علماء الشافعية أنفسهم في دلالة (لا إله إلا الله) على النفي والإثبات : أهي بطريق المنطوق فيهما،أم بطريق المنطوق في النفي،وبطريق المفهوم في الإثبات.

- تعريف المنطوق،وتعريف المفهوم،وبيان أنواعه،وحجيته .

- الخلاف بين الفقهاء في تقدير خبر (لا) وما ينبني عليه من أثر دلالي .

٢- طالع الشرقاوي مسألة : (الاستثناء المنقطع إذا لم يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى) ووظفها في النقاش الذي أداره حول نوع الاستثناء في (لا إله إلا الله) .

٣- ذكر الشرقاوي مسألة (دلالة القصر) وأجراها في (لا إله إلا

الله)،فنص على انقسام القصر فيها باعتبار المخاطَب بها إلى ثلاثة أقسام،: قصر إفراد إذا كان المخاطب بها مجوسيًّا أو وثنيًّا،وقصر قلب إذا كان المخاطب بها دهريًّا أو طبيعيًّا، وقصر تعيين إذا كان المخاطب بها واقفا شاكا في مدلولها . ويبدو أنه نقل هذا التقسيم العميق عن أبي البقاء الكفوي في المبحث الذي عقده للحديث عن (لا إله إلا الله) في كتابه (الكليَّات) إذ لم أجده عند أحد سواه .

٤- طالع الشرقاوي الإشكال العميق الذي أثاره المقترح الأزدي (ت: ٦١٢هـ) في كتابه (الأسرار العقلية في الكلمات النبوية) حول ما يقتضيه جعل (لا) في (لا إله إلا الله) نافية للجنس،وجعل كلمة الشهادة نفي وإثبات : من الجمع بين الكفر والإيمان في كل زمن ينطق فيه بها ؛ لأن (لا إله) تقتضي الكفر،و(إلا الله) تقتضي الإيمان، فيكون كل ناطق بها مرتد تائب،وذلك باطل بالإجماع . وطالع أيضا رأي المقترح الأزدي في رفع هذا الإشكال .

٥- نقل الشيخ الشرقاوي ما قاله كل من الفقيه أبي عبدالله اليَستيني الفاسي المغربي (ت:٩٥٩ه) والفقيه الهبطي الكبير (ت:٩٦٨ه تقريبًا) في مسألة نوع الاستثناء في (لا إله إلا الله) في المناظرة التي وقعت بينهما في ذلك.

أ- نسبة هذه المسائل إلى أصحابها :

معظم هذه النقول نسبها الشرقاوي إلى أصحابها،بخلاف ما فعله في القسم الأول من الرسالة،وربما كان السبب في ذلك هو أنَّ معظم المسائل هنا فقهية أصولية،وهو إمام هذا العلم وسيده في عصره . وقد جاءت نسبة الأقوال إلى أصحابها في هذا القسم من الرسالة بالنص على اسم العالم أو اسم الجماعة أحيانا،وبالنص على اسم العالم واسم كتابه الذي نقل منه رأيه أحيانا أخرى . فقد نص الشرقاوي على عدد كبير من الأئمة،هم : (اليستيني،

والهبطي، والباقلاني وجمهور الأصوليين، وأبو حنيفة، والشافعي،وأئمة اللغة،وأبو الحسن بن القطان،وزكريا الأنصاري،والسعد التفتازاني،وابن دقيق العيد،والكمال بن الهمام، والرازي،والسيرافي،والحجازيون والتميميون) ونصَّ على عدد من الأئمة،وكتبهم التي عاد إليها، فقال (قال المقترح في الأسرار العقلية،ذهَب الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في الملخص، ورجحه القرافي في قواعده والبرماوي في شرح ألفيته،وذهب ابن السبكي وشارحه الجلال المحلي)،على أنا نجد في هذا القسم من الرسالة بعض ما وجدناه في القسم الأول من الاكتفاء بالإشارة إلى نقل بعض المباحث دون تحديد من نُقلت عنه،عن طريق الفعل المبني للمفعول،كقوله (أُوردَ على القول الأول كذا ورُدَّ بكذا) دون أن ينصَّ على من أورد ومن رد،ونجد بعض الإحالات المجهولة كقوله (قال بعضهم) أو (قال بعض الأصوليين)،إلا أنَّ السمة الغالبة على هذا القسم من الرسالة هي نسبة الأقوال والمذاهب إلى أصحابها .

ب- الإضافات العلمية في الرسالة :

ما ذكرته في المبحث السابق من سرد لمصادر الشرقاوي في هذه الرسالة بقسميها بيان الإعراب وبيان الاستثناء،وتفصيل للمسائل التي أخذها عن تلك المصادر،لا يعني أن الشرقاوي كان ناقلا فحسب،فقد كان حاضر الفكر يناقش ويحلل ويرى،فأضاف برسالته هذه إلى المعرفة في هذه المسألة الشائكة عددًا من الإضافات العلمية المهمة،التي ترفع قدرها وتعلي مكانتها،وتجعلها مصدرًا رئيسًا في بابها،وعملا علميًّا فيه من الجدة والإجادة ما يضمن له مكانًا متقدّمًا في المكتبة العلمية التي قدمها علماء الأمة تحليل الكلمة الشريفة (لا إله إلاَ الله) دلالة وإعرابًا .

ويمكن إبراز الإضافات العلمية في رسالة الشرقاويِّ هذه في النقاط الآتية :

١- الجمع بين بيان الإعراب وبيان نوع الاستثناء،وهذا أمر لم أجده بالصورة التي اتبعها الشرقاوي عند أحد ممن قبله،وقد كان فعله هذا في غاية الدقة ؛ نظرًا للارتباط الوثيق بين المسألتين،لأن الإعراب مبني على تصور نوع الاستثناء .

٢- الجمع بين رأيي اليستيني والهبطي في خلافهما الذي تناظرا فيه حول نوع الاستثناء في (لا إله إلا الله)،فقد نقل الشرقاوي رأي كل واحد منهما وحجته،ثم جمع بين الرأيين،وبين أن الخلاف بينهما لفظي لا غير،وأن كل واحد منهما نظر إلى المسألة من جهة لو نوظر منها الآخر،لسلم ما قال صاحبه .

٣- ترجيح الرأي القائل باتصال الاستثناء في كلمة التوحيد،وتعليل ذلك بأمرين ، هما: أنه المتبادر من كلام النحاة،وأن معنى الاستثناء حقيقة في المتصل،مجاز في المنقطع،والحمل على الحقيقة أولى من الحمل على المجاز .

٤- تضعيف قول من جعل الاستثناء في كلمة الشهادة لا متصلا ولا منقطعًا، محتجًّا بأن جعله متصلا يقتضي الحكم على الله تعالى بأنه (نوع) و(بعض) من جنس (الآلهة)،وأن جعله منقطعًا يقتضي عدم صدق وصف(إله) على الله تعالى،وكل ذلك فاسد .

وقد ضعَّف الشرقاوي هذا القول،وفنَّد ما توهمه صاحبه من أسباب،وعلل ذلك كله من ستة أوجه،هي : أن القول باتصال الاستثناء لا يلزم منه النوعية،وأن توهم البعضية إعرابًا في حق الله لا يضير ؛ لأن علماء الأمة صرحوا بإعرابه بدل بعض من كل،وأن المراد بالبعضية هنا أنه بعض من عموم مفهوم (إله)،وأنه لو امتنع إطلاق البعضية إعرابًا في حق الله تعالى لامتنع

إطلاق (الاستثناء) في حقه سبحانه،لأن معناه (الإخراج) الذي هو فرع تصور (الإدخال) وكلاهما في حقّ الله تعالى حقيقة محال،وإن مغايرة (الله) لـ(إله) حين نجعل الاستثناء منقطعًا،لا تعني أنه تعالى ليس (إلها) ،ولكن تعني أنه تعالى (ليس إلها معبودًا بباطل)،وأن القول بعدم الاتصال وعدم الانقطاع مخالف لإجماع النحاة على أن الاستثناء لا يخرج عنهما .

٥- إثارة بعض الإشكالات و محاولة الجواب عنها،في موضعين هما :

أنَّ ناظر الجيش رأى أنَّ إبدال لفظ الجلالة في كلمة الشهادة من الضمير المستتر في الخبر أولى من إبداله من اسم لا،باعتبار محله قبل دخول (لا) ،وعلل ذلك بقوله "لأن الإتباع بحسب اللفظ أولى من الإتباع بحسب المحل" . وقد لاحظ الشرقاوي في هذا الترجيح ملاحظة دقيقة،لم أرها عند أحد سواه،وهي أنَّ في الرأيين إتباعاً على المحل،فكيف يجعل إبدالاً من الضمير إبدال بحسب اللفظ! ثم حاول أن يلتمس لقول ناظر الجيش وجهًا .

أنَّ الشرقاوي ذكر رأي من جعل لفظ الجلالة في كلمة الشهادة بدلاً من ضمير الغائب المستتر في الخبر المقدر ، ثم أورد عليه إشكالا أصوليًا دقيقًا ، هو أنَّ ضمير الغائب جزئي ، فكيف يستثنى منه ! ثم أجاب عن هذا الإشكال بحمل هذا الإعراب على بعض ما يحتمله من مذاهب الأصوليين في هذه المسألة .

٦- ربط بعض المسائل بما يناظرها : ذلك أنه ربط بين قول من جعل (لا) اسمًا بمعنى (غير) ظهر إعرابه فيما بعده ، وبين لغز لابن لب الأندلسي ، ألغز به في (أل) في نحو (الضارب) عند من جعلها موصولة . وهذا ربط في محله ؛ لأن جهة الإلغاز في الموضعين واحدة ، وإن كان ابن لب قد زعم أنَّ لغزه لا يكون إلا فيما ألغز به فيه .

٧- شرح بعض المسائل وتوضيحها ، وأعني بهذا شرح المسائل الغمضة الدقيقة، التي يكتسب شرحها وتوضيحها قيمته العلمية من شدة غموضها ، وقد وقع ذلك في هذه الرسالة في موضعين ، هما :

- توضيح الفرق العميق بين القول بالاتصال والقول بالانقطاع في الاستثناء في كلمة الشهادة بأن الاتصال يقتضي جعلها من باب عموم السلب ، والانقطاع يقتضي جعلها من باب سلب العموم .

- شرح نص موجز للمقترح الأزدي في كتابه الأسرار العقلية ، كاد لشدة إيجازه يلتحق بالألغاز ، مع ما فيه من تأمل عميق لما يقتضيه جعل (لا) في كلمة الشهادة نافية للجنس من لوازم فاسدة ، وبيان المخلص منها ، وقد نص الشرقاوي على شرحه هو وتوضيحه ، فقال في آخر حديثه عن هذا النص "انتهى بإيضاح وزيادة" وقد أثبت نص المقترح في حاشية الشرح ، ليرى القارئ ما أضفاه الشرقاوي عليه من البيان والإيضاح .

٨- نقل بعض المسائل الدقيقة التي لم أجدها عند غيره : وهذه النقول لم أجدها عند غير الشرقاوي ، ولا أعلم أهي من عنده أم من عند غيره ، ولكني رأيته يثبت قبلها أفعالا من نحو (اعترض ، رُدَّ ، أُجيب ، أُورد) فجعلتها من نقله لا من قوله ، وذلك من باب الاحتراز لا من باب القطع ، إذ لا مانع من أن تكون هذه النقولات له ، وإن أثبت قبلها مثل تلك الأفعال .

وإليك بيان تلك النقول فيما يأتي:

- ذكر ناظر الجيش أنه اعترض على من جعل لفظ الجلالة (الله) في (لا إله إلا الله) خبرًا من حيث الإعراب مستثنى من حيث المعنى ، بأنَّ في ذلك جمعاً بين نقيضين ؛ لأن كونه خبرا يقتضي المساواة بينه وبين المبتدأ (إله) وكونه مستثنى يقتضي المغايرة للمستثنى منه (إله) فكيف يكون مساويًا ومغايرًا

لشيء واحد في تركيب واحد ! ثم ردَّ ناظر الجيش هذا الاعتراض بأن المستثنى منه ليس (إله) بل هو الضمير المستتر في الخبر ، وبهذا يسقط الاعتراض . وهنا وقف النقاش عند ناظر الجيش ولكن الشرقاوي أعاده جذعًا بقوله : " واعترض بأنَّ الضميرَ الرَّاجعَ لـ(إلهَ) عينُهُ،فيعودُ الإشكال ! وأُجيبَ بأنَّهُ يُلاحَظُ في الاستثناء أنَّ الضميرَ عامٌّ،و(اللهُ) مستثنًى منهُ، فحصلت المغايرةُ بينهما؛ وفي الخبريَّة كونهُ عينَ (الإله)،فحصل الاتحادُ " .

– ذكر ناظر الجيش أنَّ من جعل (إلا) بمعنى (غير) في (لا إله إلا الله) فقد جعل دلالتها على إثبات الألوهية لله دلالة مفهوم لا منطوق ، وهذا أقل مما تقتضيه في حين إنَّ إبقاء (إلا) على أصلها حرفا للاستثناء ، يفيد مع (لا) الحصر ، يجعل دلالتها على إثبات الألوهية لله وحده دلالة منطوق ، وهذا هو الحق . فعلق الشرقاوي على ذلك بقوله " وردَّ بأنَّ المعتمدَ في الأصول أنَّ الحصرَ لا يفيدُ إلا أحدَ الأمرين بطريق المنطوق،وأمَّا الثاني فمُستفاد بطريق المفهوم؛ فلا فرق بينَ الحصر وغيره " وهذا الرد يسقط كلام ناظر الجيش ، لما فيه من إلغاء الفارق الذي توهمه بين الحصر وغيره .

– نقل الشرقاوي اعتراضا على من ذهب إلى أن الاستثناء في (لا إله إلا الله) منقطعًا،لم أجده عند غيره،وهو أنَّ العامل في الاستثناء المنقطع إذا لم يمكن تسليطه على المستثنى وجب نصبه على الاستثناء قولا واحدًا ، ولا يجوز فيه الرفع على البدلية، ومع هذا لم يسمع النصب وحده في كلمة الشهادة، بل إن المتواتر فيها الرفع !

– نقل الشرقاوي الردَّ على الاعتراض السابق من ثلاثة أوجه ، لم أرها عند غيره هي : أنه لا يتعين رفع لفظ الجلالة على البدلية بل يجوز رفعه على غيرها ، وأنه يجوز جعل (إلا) حرف استدراك بمعنى (لكن) ولفظ الجلالة بعده

مبتدأ خبره محذوف ؛ قياسًا على مسألة (ما زاد هذا المال إلا النقص) ، ثم إنَّ محل وجوب النصب إذا كان الاستثناء منقطع قطعًا ، أما إذا احتمل الاتصال والانقطاع فلا .

– نقل الشرقاوي قولا ثالثًا في الخلاف في بيان نوع الاستثناء في (لا إله إلا الله) هو أنه (لا متصل ولا منقطع) وهو قول غريب لم ينسبه الشرقاوي إلى أحد ، بل اكتفى بقوله (وقال بعضهم) ، وقد بحثت طويلا عمَّن قال به فلم أهتد إليه .

ج - بعض المآخذ على الرسالة :

في رسالة الشرقاوي هذه مواطن سهو قليلة ، كحال كلّ عمل بشريّ جاد، وهي مغمورة دون شك في حسنات هذه الرسالة ومزيَّاتها ، وهذا بيانها :

– رجح ناظر الجيش إبدال لفظ الجلالة في كلمة الشهادة من الضمير المستتر في الخبر على إبداله من محل اسم (لا) قبل دخولها ، وعلل ذلك بقوله " لأنَّ الإتباع بحسب اللفظ أولى من الإتباع بحسب المحل" .

وقد لاحظ الشرقاوي في هذه العلة ملاحظة دقيقة ، فقال " فإن قلتَ: لفظ الضمير ليسَ مرفوعًا ،وإنما محلهُ الرَّفعُ،كما أنَّ محل اسمِ (لا) قبل دخولها الرَّفعُ؛ ففي كل إتباعٌ باعتبار المحل ! "

وهذه الملاحظة النفيسة من فضائل الشرقاوي في هذه الرسالة وإضافاته العلمية، كما قلت سابقًا ؛ إلا أنه أراد أن يلتمس لكلام ناظر الجيش وجهًا، فقال:

"المرادُ باللَّفظ لفظُ العامل،فإنَّ العاملَ في الخبر ملفوظٌ به،وهو مجموعُ(لا) واسمها ، عندَ سيبويه،أو (لا) فقط،عندَ غيره؛ ففيه إتباعُ محلٍ تلفظ

بعامله،بخلاف ما إذا كانَ مرفوعًا بالابتداء قبلَ دخول (لا)؛ فإنَّ عاملَهُ وهو الابتَدَاءُ،قد زَال بوجود (لا) ".

وفي هذا النص وقعَ للشرقاوي ،رحمه الله، سهو في موضعين ، الأول : أنَّه ذهب إلى أنَّ المراد باللفظ في قول النحاة (الإتباع على اللفظ) لفظ العامل ، في حين أنَّ المراد به قطعًا هو لفظ المتبوع المبني ، والثاني : أنه فرَّق بين اسم (لا) وخبرها من حيث نوع العامل ، وهذا خروج عن محل النظر في أصل المسألة ؛ لأنَّ الموازنة في الأصل بين اسم (لا) والضمير المستكن في الخبر ، وليس الخبر [١] .

– ذكر ناظر الجيش أنَّه اعتُرض على من جعل لفظ الجلالة (الله) بدلا من (إله) في لفظ الجلالة بأنَّ البدلية لا تجوز؛لأنه لا يصح إحلال البدل محل المبدل منه.

وقد حاول الشرقاوي ،رحمه الله، تعليل امتناع الإحلال في هذا الاعتراض، فقال " لا يصح إحلاله محل الأول ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل إلا في النكرات" وهذا سهو بيّن منه ، لأن امتناع الإحلال هنا إنما هو من جهة المعنى لا من جهة الإعرَاب [٢] .

– نسب الشرقاوي إلى ابن مالك قولا في تحرير مذهب سيبويه في عمل (لا) النافية للجنس المركبة مع اسمها ، مع أنه لابن هشام [٣] .

---

(١) ينظر بمزيد من البيان والتفصيل في الحاشية ١٥٢.

(٢) ينظر بمزيد من البيان والتفصيل في الحاشية ١٧٣ .

(٣) ينظر بمزيد من البيان والتفصيل في الحاشية ١٨١ .

القسم الثاني : التحقيق

وفيـــه

وصف نسخ المخطوط .

صور لنماذج منها .

النص المحقق .

١. **وصف نسخ المخطوط** :اعتمدت ثلاث نسخ في تحقيق هذه الرسالة،هي :

١- **النسخة الأصل** :نسخة مكتبة زكي بالقاهرة،رقمها (٣٩٨٦)،منها نسخة مصورة في المكتبة الأزهرية،رقمها(٣١٤٦٥٥)تقع في عشر ورقات،في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة ١٩ سطرًا . وليس على غلافها عنوان، وعليه عبارة وقف للكتاب جاء فيها"وقفَ وأحبس هذا الكتاب الحاج عثمان زريق الشاي اللاتقي (هكذا كتبت ولعلها الشامي اللاذقي) على من ينتفع به من طلبة العلم،وجعل مقره بجامع الفاكهاني،تحت يد الفقير الفاني محمد الشافعي الشنواني،عفا الله عنه،ثم من بعده تحت يد من شاء الله من أولاده، وقفًا صحيحًا شرعيًا،لا يباع ولا يرهن ولا يوهب ولا يبدل،فمن بدله من بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه،إن الله سميع عليم" .كتبت هذه النسخة بخط نسخ جميل،وفيها حاشيتان بالخط نفسه،فيهما إضافة لبعض ما سقط في أثناء النسخ،إلا أن الناسخ لم يثبت اسمه ولا تاريخ النسخ . وقد جعلت هذه النسخة أصلا لخلوها تمامًا من الأسقاط،ومن الأخطاء النحوية والإملائية،ولأن ناسخها قد قابلها على الأصل الذي نسخ منه،وأثبت ما فاته على حواشيها،وقد أشرت إلى هذه النسخة في حواشي البحث بـ(الأصل) .

٢- **النسخة (م)** :نسخة مكتبة أحمد خيري بمصر،رقمها (٨٠٣)،منها نسخة مصورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض،رقمها (١٥١٦) تقع في ٢٨ ورقة،في كل ورقة صفحتان،في كل صفحة ٩ أسطر . وجاء عنوانها على الغلاف هكذا "هذه رسالة فيما يتعلق بلا إله إلا الله للعلامة سيدي عبدالله بن حجازي الشرقاوي، رحمه الله تعالى،آمين،وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم" . كتبت هذه

النسخة بخط نسخ كبير واضح،وجاء في آخرها اسم الناسخ وتاريخ النسخ هكذا " تمت كتابة هذه الرسالة يوم الثلاثاء بعد العصر،لخمسة مضت من شهر جمادى الأولى،سنة ألف وثلاثمئة وثلاثة،على يد كاتبها الفقير حسن شحاته أبي السعود،عُفي عنه،آمين،وصلى الله على سيدنا محمد وسلم،آمين" . وفي هذه النسخة بعض الأسقاط وشيء يسير من الاختلافات عن الأصل،وكل ذلك مثبت في حواشي التحقيق،وهي مع ذلك نسخة جيدة،تأتي بعد الأصل في الجودة ؛ لخلوها من الأخطاء النحوية والإملائية،وقد رمزت لها في الحواشي بالرمز(م) .

٣- **النسخة (س)** :نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة،ضمن مجموع ،قمه (١١/٢٦٢٨) ،منها نسخة مصورة في جامعة الملك سعود بالرياض ، رقمهـــا(١١٨٩) تقع في ٨ ورقات،في الأولى منها صفحة واحدة،وفي البواقي صفحتان في كل ورقة،وفي كل صفحة ٢٠ سطرًا . وقد خلت هذه النسخة من العنوان،وهي مكتوبة بخط نسخ دقيق معتاد،وجاء في آخرها اسم كاتبها،هكذا "على يد كاتبه الفقير إلى الله تعالى عبدالله ابن إدريس،الذي ولد في بلاد سمبس،وكان الفراغ) ثم لم يكمل،وجاء بعد ذلك بالخط نفسه تقييد لضوابط أوزان البحور العروضية .

وفي هذه النسخة كثير من الأسقاط والتحريفات،ووقع فيها بعض الأخطاء النحوية ؛ فرُفع خبر الفعل الناقص في موضعين،ورُفع المضاف إليه في موضع واحد ، ووقع الخلط بين الضاد والظاء في موضع واحد ،وقد أثبت ذلك في هوامش التحقيق،حيث رمزت لهذه النسخة بالرمز (س) .

٢. **صور لنماذج من نسخ المخطوط** :

اللوحة الأولى من الأصل

اللوحة الأخيرة من الأصل

صفحة العنوان من النسخة (م)

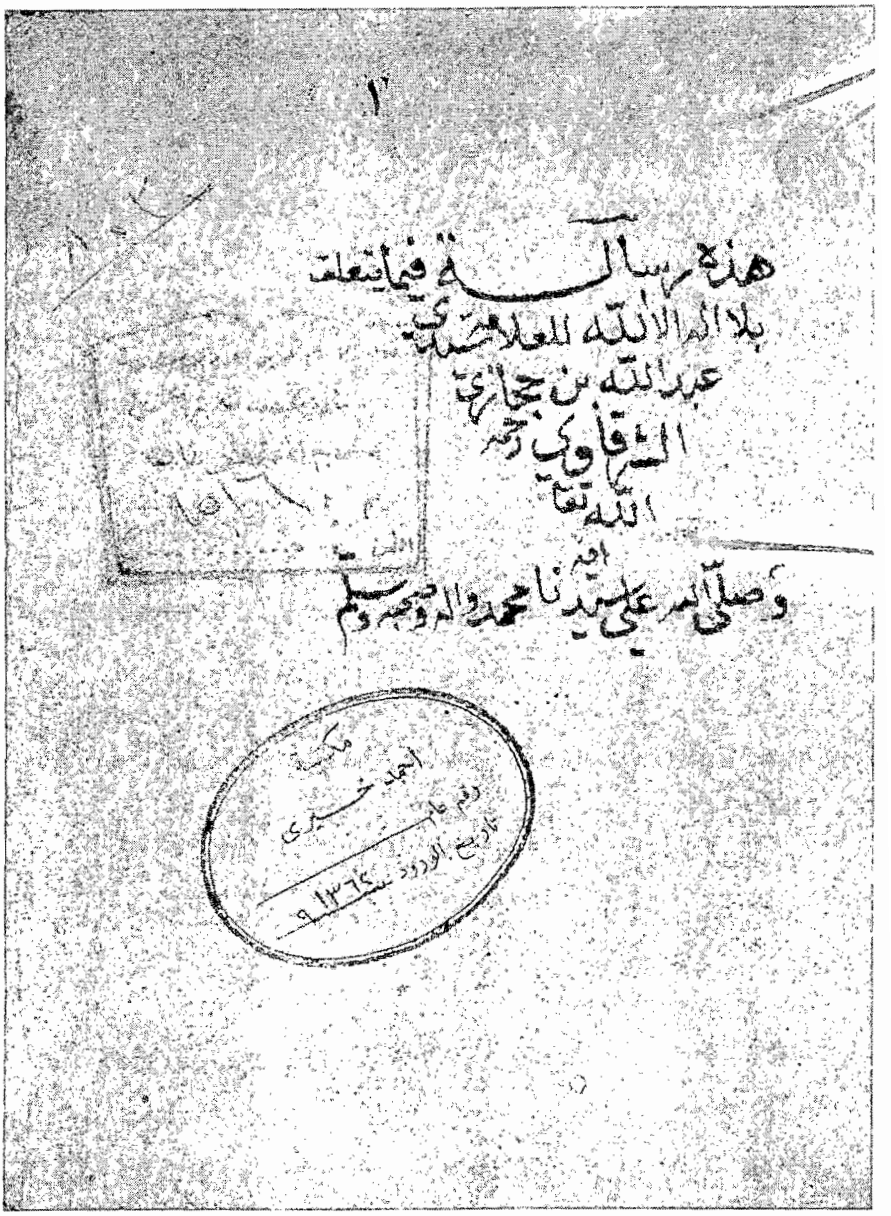
هذه رسالة فيما يتعلق
بلا اله الا الله للعلامة
عبد الله بن حجازي
الشرقاوي رحمه
الله تعالى
آمين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
مكتبة
احمد خيري
رقم عام
تاريخ الورود سنة ١٣٦٤

اللوحة الأولى من النسخة (م)

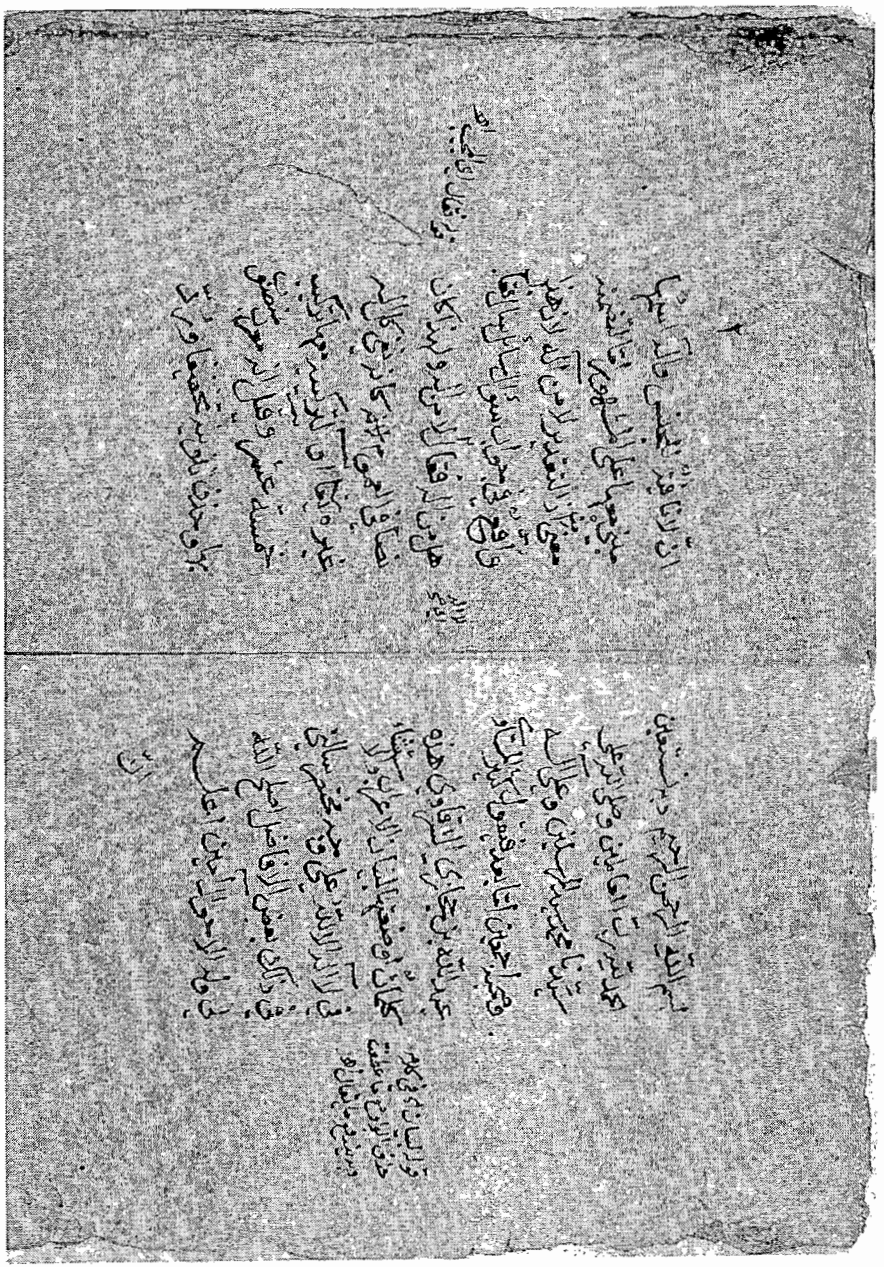

اللوحة الأخيرة من النسخة (م)

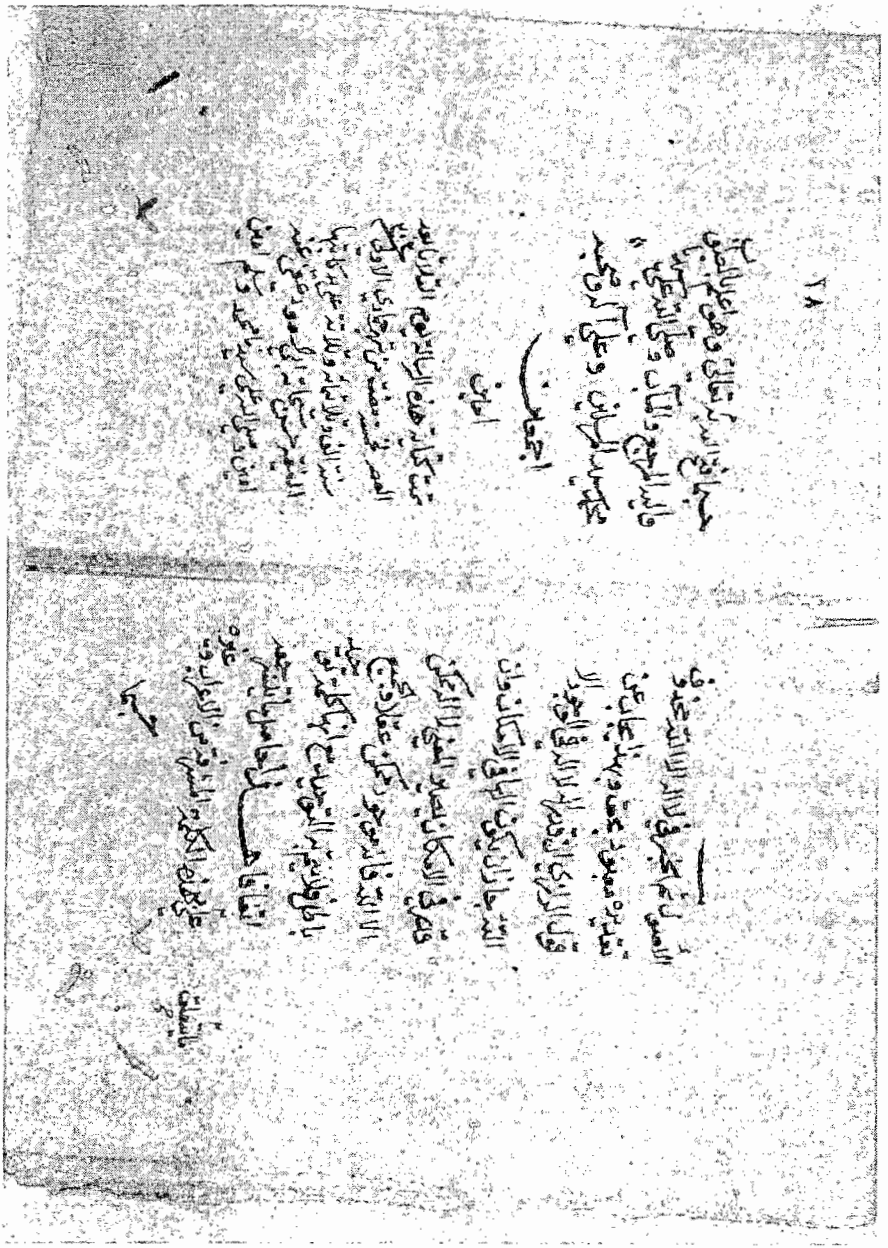

اللوحة الأولى من النسخة (س)

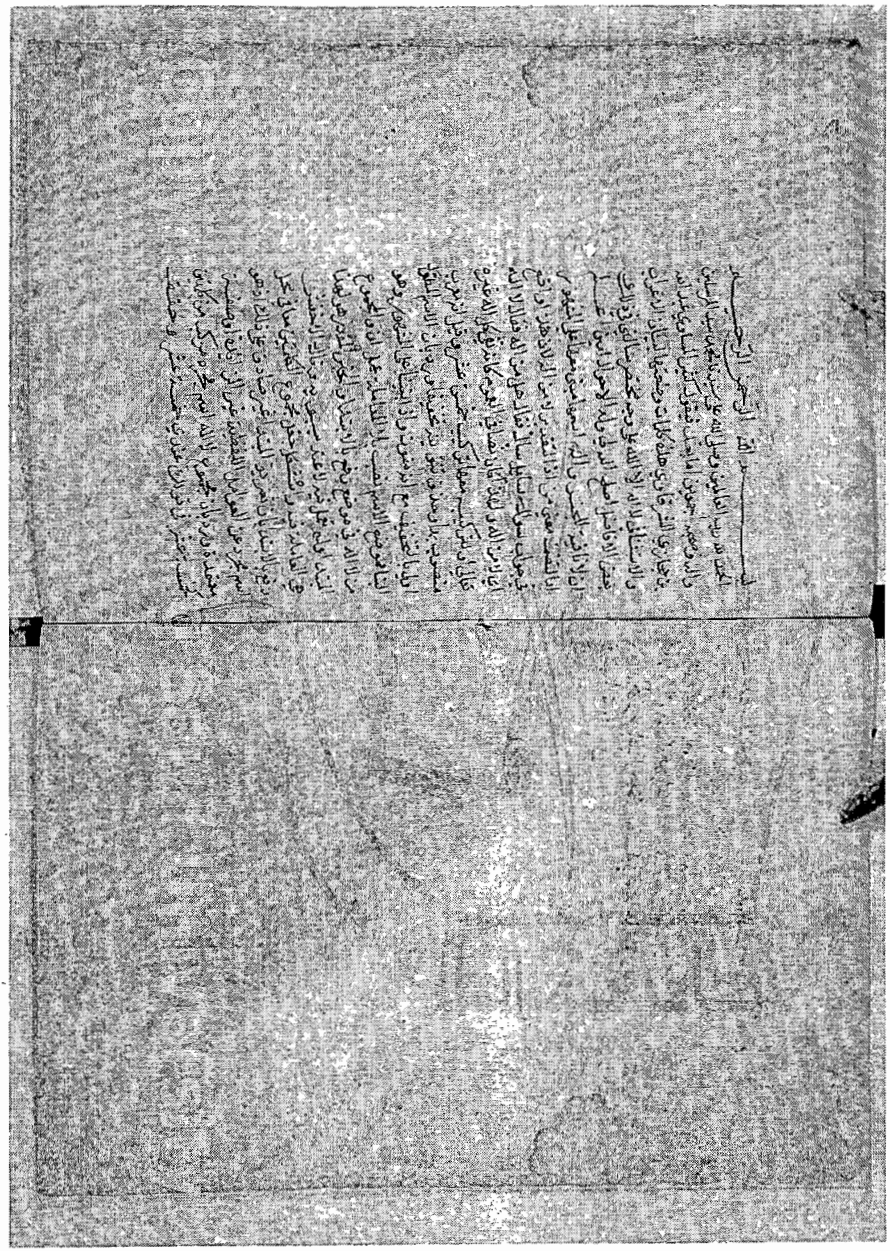

اللوحة الأخيرة من النسخة (س)

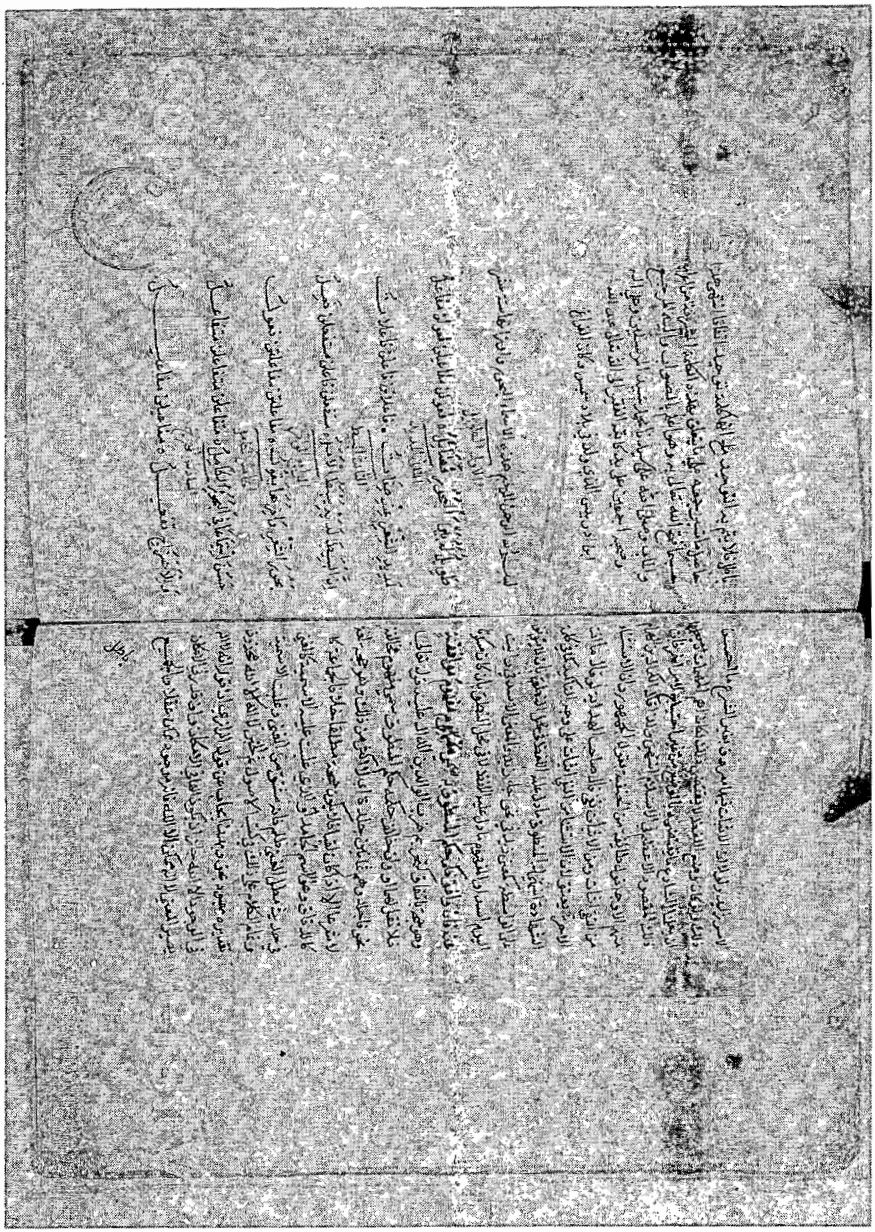

٣. النَّصُّ المُحَقَّق

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

وبه نستعينُ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ،وصلى اللهُ على سيدنا محمدٍ سيدِ المرسلينَ،وعلى آله وصحبه أجمعينَ،أما بعدُ:

فيقولُ كثيرُ المساوي،عبدُ اللهِ بنُ حجازيّ الشرقاوي: هذه كلماتٌ وضعتها؛ لبيان الإعراب والاستثناء في (لا إلهَ إلا الله)،على وجه مختصرٍ،سألني في ذلكَ بعضُ الأفاضل،أصلحَ اللهُ لي ولهُ الأحوال،آمينَ.

[القسم الأول:بيان الإعراب في لا إله إلا الله]

اعلم أنَّ (لا) نافية للجنس،و(إلهَ) اسمُها،مبنيٌّ معَها على المشهور[1]؛ إمَّا لتضمُّنه معنى (من)؛ إذ التقديرُ (لا من إله) ؛ لأنَّ هذا واقعٌ في جوابَ سؤال سائلٍ سَأَلَ،فقال:هل من إله ؟ فقال:(لا إلهَ)أي(لا من إله) [2]ولهذا كانَ نصًّا في العُمومِ كأنهُ نفى كل إلهٍ غيرَهُ تعالى[3]أو لتركيبه معَها تركيبَ(خمسة عشرَ) [4].

---

(1) نسبه الأنباري إلى البصريين،وقال العكبري إنه مذهب أكثرهم،وعبارته دقيقة؛ إذ لم يجمعوا عليه كما سيأتي بعد قليل،واختار هذا المذهب الرضي وابن مالك وغيرهما من المتأخرين. ينظر: الإنصاف (٣٦٦/١)واللباب(٢٢٧/١)وشرح التسهيل(٥٣/٢)والمغني في النحو (٢٤٣/٣)وشرح الرضي على الكافية(القسم ١: ٨١٥/٢،٨١٤)والتذييل والتكميل (٢٢٦/٥).

(2) هذا تعليل الخليل لبناء اسم (لا)،ذكره سيبويه،وصححه ابن عصفور،واختاره الرضي،ويؤيد هذا التعليل أن العرب صرحوا بـ(من) في بعض المواضع،كقوله (وقال ألا لا من سبيل إلى هند). ينظر:كتاب سيبويه (٢٧٥/٢)وشرح الجمل لابن عصفور (٢٧٧/٢)وشرح الرضي على الكافية (القسم ١: ٨١٦/٢)والتصريح (١٢٠/٢).

(3) ينظر: ثلاث رسائل في التوحيد والهيللة ص٨٠،والتجريد ص ٢١٩، ٢٢٠.

(4) هذا تعليل سيبويه لبناء اسم (لا)،ونقل أبو حيان عن ابن هشام الخضرمي نسبته إلى الجماعة،وكذلك الأزهري،وهذا التعليل هو اختيار ابن الشجري وابن الضائع،وقال السمين الحلبي (هو فاسد). ينظر: كتاب سيبويه (٢٧٥/٢،٢٧٤)وأمالي ابن الشجري (٥٢٨/٢) والتذييل والتكميل (٢٢٧/٥) والدر المصون(٨٢/١) والتصريح (١٢١/٢) .وذكر بعض العلماء ثلاث علل=

وقيلَ: إنَّهُ معربٌ منصوبٌ بها[١]، وحُذفَ تنوينُهُ تخفيفًا[٢].
وردَّ بأنَّ الاسمَ المطوَّلَ[٣] أولى بالتَّخفيفِ معَ أنَّهُ

= لبناء اسم (لا) غير العلتين المذكورتين،هي:

أ. أنه بني لتضمنه معنى (أل) الجنسية،إذ التقدير (لا الرجل في الدار) ثم حذفت (أل) الجنسية؛ حتى لا تدخل (لا) على معرفة،ولو صورة،وهو وجه عندي وجيه. ينظر: المغني في النحو(٢٤٧/٣)والتذييل والتكميل(٢٢٨/٥).

ب. أنه بني لأن (لا) فرع فرع فرع ، لأن (لا) فرع (إنَّ)و(إنَّ) فرع (كان)و(كان) فرع الفعل الحقيقي في العمل؛ فلما ضعفت جدًّا بني اسمها . ينظر: النهاية (١٥٠٥/٥) .

ج. أنه بني لأن (لا) خالفت حروف النفي في اختصاصها بالنكرات ووقوعها جوابًا ، فخالفتها أيضا في عملها فبني اسمها من باب المشاكلة . ينظر: النهاية (١٥٠٥/٥، ١٥٠٦) .

(١)وهو مذهب الكوفيين وجماعة من كبار البصريين كالجرمي والزجاج والزجاجي والسيرافي والرماني،ونسبه السيرافي إلى سيبويه،والحق أن عبارة سيبويه تحتمل القولين معا، كما قال ابن فلاح. ينظر: كتاب سيبويه(٢٧٤/٢)ومعاني القرآن وإعرابه(٩٦/١)وشرح السيرافي(١٥/٣، ١٦) والإنصاف(٣٦٦/١)واللباب(٢٢٧/١)والمغني في النحو(٢٤٣/٣) وارتشاف الضرب (١٢٩٦/٣) وهمع الهوامع(١٩٩/٢) .

(٢) ينظر تعليل حذف التنوين بالتخفيف في: شرح الجمل لابن عصفور(١٧٦/٢)وشرح التسهيل(٢/ ٥٨)والمقاصد الشافية(٤٢٥/٢) . ولأصحاب هذا المذهب علل أخرى غير التخفيف،فقد ذهب السيرافي إلى أنه حذف للدلالة على جعل (لا)واسمها كالشيء الواحد ، دون تركيب،ونظر لها في ذلك بـ(حبذا) ،وعلله غيره بقصد حط الفروع عن الأصول،ومنهم من علله بالتفريق بين جواب الاستفهام المقتضي (لا) التبرئة في نحو(هل من رجل في الدار ؟)وجواب الاستفهام المقتضي (لا) العاملة عمل (ليس) في نحو (هل رجل في الدار ؟) .ينظر:شرح السيرافي (١٥/٣، ١٦) والإنصاف (٣٦٧/١)وأسرار العربية ص ٢٢٤ واللباب(٢٣٠/١)وتوجيه اللمع ص ١٥٨ والمغني في النحو(٢٤٥/٣، ٢٤٦) .

(٣) الاسم المطوَّل: هو الذي يعمل فيما بعده نصبًا أو رفعًا ،نحو (لا ضاربًا زيدًا هنا)و(لا كريمًا أبوه=

مُنَوَّنٌ [١] .

وإذا بنينا على المشهور، وهو البناءُ، فموضعُ الاسم نصبٌ بـ(لا) العاملة عملَ (إنَّ)، والمجموعُ من (لا إلهَ) في موضع رفع بالابتداء، والخبرُ المقدَّرُ هو لهذا المبتدأ، ولم تعمل فيهِ (لا) عندَ سيبويهِ [٢]، وقال الأخفشُ [٣]: هي العاملة فيه [٤] .

واستُشكلَ [٥] جعلُ مجموعِ الكلمتين معًا في محلِّ رفعٍ بالابتداء، بأنَّ تعريفَ المبتدأ [١/أ] غيرُ صادقٍ على ذلكَ ؛ إذ هو اسمٌ مجرَّدٌ عن العوامل

=عندك)، ويسمى أيضا: الطويل والممطول والمشبه بالمضاف والشبيه به. ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/٥٢٨) وارتشاف الضرب (٣/١٢٩٥) .

(١) هذا الرد لأبي حيان في التذييل والتكميل (٥/٢٤٩) .

(٢) أبو بشر، عمرو بن عثمان، الإمام الكبير، صاحب الكتاب، المتوفى سنة ١٨٠هـ تقريبًا، وقد نسب هذا المذهب في (لا) النافية للجنس إلى سيبويه صراحة جماعة من النحاة كالعكبري وابن فلاح والرضي وابن مالك، وقال أبو حيان: هو الظاهر من كلام سيبويه. ثم صححه، وهذا أدق؛ فإن سيبويه لم يصرح بذلك، وإنما فهم من قوله (اعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء) . وهذا المذهب مذهب الكوفيين أيضا، قاله الرضي. ينظر: كتاب سيبويه (٢/٢٧٥) وشرحه للسيرافي (٣/ ١٦) واللباب (١/٢٣٣) والمغني في النحو (٣/٢٧٨) وشرح الرضي على الكافية (القسم ١: ١/٣٣٢ و ٣٣٦) وشرح التسهيل (٢/٥٥) والتذييل والتكميل (٥/٢٣٥) .

(٣) أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط، جميع أسانيد كتاب سيبويه منتهية إليه، توفي سنة ٢١٥هـ. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ص٨٥- ٩٠، ونزهة الألباء ص ١٢٠، ١٢١ .

(٤) وهو مذهب المازني والمبرد والزمخشري وجماعة من النحاة، صححه ابن عصفور وابن مالك في حين نصَّ السيرافي على جواز المذهبين . ينظر: شرح السيرافي (٣/١٧) والمفصل ص٥٩ والتبيين ص ٣٦٨، ٣٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٧٩) وشرح التسهيل (٢/٥٥، ٥٦) والمغني في النحو (٣ /٢٧٨- ٢٨٠) والتذييل والتكميل (٥/٢٣٤-٢٣٦) وهمع الهوامع (٢/٢٠٢) .

(٥) هذا الاستشكال بنصه للدماميني، ينظر في: المنصف من الكلام (٣/٦٥٦) وحاشية الدسوقي على المغني (٣/٢٧٧) .

اللَّفظية غير الزَّائدة،أو صفةٌ معتمدةٌ [على نفي أو استفهام. وليسَ مجموعُ (لا إلهَ) اسمًا مجرَّدًا،ولا صفة معتمدةً] [١]. وردَّ بأنَّ مجموعَ (لا إلهَ) اسمٌ [مجرَّدٌ][٢] مركبٌ من كلمتين، كـ[خمسةَ عشرَ] في قولكَ (عندي خمسةَ عشرَ)[٣]،وحقَّقَ بعضُهم أنَّ [لا] لا تعمل في الاسم،كالخبرِ[٤]؛ فالذي في محلِ رفعٍ بالابتداء لفظ [إلهَ] لا المجموعُ[٥]،وعليه فلا إشكال.

وإنَّ الاسمَ المعظَّمَ يُرفعُ، وهو الكثيرُ[٦]،ولم يأت في القرآنِ العزيزِ غيرُهُ[٧]،وقد يُنصَبُ[٨].

---

(١) سقطت من (س).

(٢) سقطت من النسخة (م).

(٣) هذا الرد للشمني،ينظر في: المنصف (٦٥٦/٣)،وحاشية الدسوقي (٢٧٧/٣).

(٤) أي: لا تعمل في الاسم كما أنها لا تعمل في الخبر.

(٥) هذا التحقيق لابن هشام،قال في المغني (٦٥٧/٢)"والذي عندي أن سيبويه يرى أنَّ المركبة لا تعمل في الاسم أيضا".

(٦) ينظر:النكت(٦٢٥/١، ٦٢٦)واللباب(٣٠٥/١)وشرح الجمل لابن عصفور(٢٦٠/٢) وشرح الرضي على الكافية(القسم٢: ٧٦٣/١)وارتشاف الضرب(١٣٠٠/٣)وتمهيد القواعد(١٤٢٨/٣).

(٧)وردت كلمة التوحيد في القرآن في ٣٦ موضعًا،منها موضعان بلفظ (لا إله إلا الله)وموضع بلفظ (لا إله إلا الذي)وموضع بلفظ (لا إله إلا أنت)وثلاثة مواضع بلفظ (لا إله إلا أنا)و٢٩موضعًا بلفظ (لا إله إلا هو). وقد ذكر الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة للصورة الأخيرة ٢٤ موضعًا وترك خمسة مواضع،هي: النمل ٢٦، وغافر٦٢ و ٦٥،والحشر ٢٣،والتغابن ١٣. وقد اتكأ د.محمد بن عبدالله السيف على إحصاء الشيخ عضيمة،فذكر أن صورة (لا إله إلا هو)وردت في القرآن في ٢٤ موضعا لا غير. ينظر: دراسات لأسلوب القرآن(٢٥٨/١، ٢٥٩)والأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي(٤٧٩/١) الحاشية (١).

(٨) في جواز النصب عند التحقيق أربعة مذاهب هي: جواز نصبه على أن الرفع أكثر منه وهو مذهب الجمهور،وجوازه على أنه مساو للرفع في الفصاحة وهو مذهب ابن عصفور،وجوازه مع كونه أفصح من الرفع لما فيه من المشاكلة اللفظية لاسم لا التبرئة وهو مذهب الأبذي،وامتناعه=

[أولا: بيان الإعراب في (لا إلهَ إلا اللهُ) برفع لفظ الجلالة]

أمَّا إذا رُفِعَ فالأقوالُ فيه خمسةٌ، منها قولان مُعتبران، وثلاثةٌ لا [مُعَوَّلَ][1] عليها[2]؛ فالقولان المعتبران: أنْ يكونَ رفعُهُ على البدليَّة، وأن يكونَ على الخبريَّة، والأوَّلُ هو المشهورُ[3]؛ وعليه فقيلَ: إنهُ بدلٌ منَ الضميرِ المستترِ في الخبرِ المقدَّرِ[4]. وقيلَ: منَ

=ووجوب الرفع وهو مذهب الجرمي؛ قال (لأنه لم يتم الكلام فكأنك قلت: الله إله) وإليه ذهب السهيلي؛ قال (وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحاة إلا قليل، وهو أن النصب إنما حقه الإيجاب، فإذا دخل النفي على كلام تام بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي، وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عُرِّيًا منه تعيَّن اعتبار حكم النفي، وامتنع اعتبار حكم الإيجاب).

ينظر مذهب الجمهور في: معاني القرآن للزجاج (٣٣٦/١) وإعراب القرآن للنحاس (٣٣٠/١) وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب (القسم ١: ٧٦٢/٢، ٧٦٣) والمرقاة ص٢٤ وتمهيد القواعد (١٤٢٨/٣) والتجريد ص٢٢. وينظر مذهب ابن عصفور في المقرب (١٦٨/١) والمرقاة ص٢٤. وينظر مذهب الأبذي في شرحه للجزولية السفر الثاني ص١١ والمرقاة ص٢٤. وينظر مذهب الجرمي في ارتشاف الضرب (١٣٠٠/٣) وهمع الهوامع (٢٠٣/٢) وينظر مذهب السهيلي في التصريح (٥٥٦/٢) ولم أعثر عليه في كتبه.

(١) في (س): معمول.

(٢) ينظر هذا الحصر عند ابن الصائغ في المرقاة ص ٢٥، ٣٨ وعند ناظر الجيش في تمهيد القواعد (١٤٢٨/٣)، وأخذه عنه القاري في التجريد ص ٢٢٨.

(٣) ينظر: اللباب (٣٠٥/١) ومغني اللبيب (٦٥٧/٢) والمرقاة ص ٢٥ وتمهيد القواعد (١٤٢٨/٣) والتصريح (٥٥٠/٢) والتجريد ص ٢٢٨.

(٤) هذا مذهب أبي حيان، واختاره ناظر الجيش وقال إنه الأقرب، ينظر: البحر المحيط (٦٣٧/١) وتمهيد القواعد (١٤٢٨/٣) وفي تقدير الخبر خلاف بين العلماء، فمنهم من قدره بـ(موجود) ومنهم من قدره بـ(لنا) ومنهم من قدره بـ(حق) أو (بحق) أو (مستحقٌ العبادة) وهذا هو الصواب؛ لأنَّ آلهة الباطل موجودة كالأوثان والنار عند من عبدها، والمقصود في كلمة الشهادة هو نفي ما عد إله الحق سبحانه، فوجب أن يكون التقدير محققًا لمقصودها. ينظر ذلك في الاستغناء ص٣٩٥ ومعنى لا إله إلا الله ص ٧٤، ٧٥، والتعليقات البازية (٢٠٦/١-٢١٠).

اسمِ (لا) باعتبار محلّه قبلَ دخولها[١] .

والأوّلُ أَولى لقربه؛ ولأنَّ الإتباعَ بحسبِ اللّفظِ أولى منَ الإتباعِ بحسبِ المحلّ[٢] .

فإن قلتَ: لفظُ الضّمير ليسَ [مرفوعًا][٣]،وإنّما محلُّهُ الرّفعُ،كما أنَّ محلَّ اسمِ (لا) قبلَ دخولِها الرّفعُ؛ ففي كلٍ إتباعٌ باعتبارِ المحلِ !

قلتُ: المرادُ باللفظِ لفظُ العاملِ،فإنَّ العاملَ في الخبرِ ملفوظٌ به،وهو مجموعُ (لا)واسمها، عندَ سيبويه،أو (لا) فقط،عندَ غيره؛ ففيه إتباعُ محلٍ تلفظ بعامله،بخلافِ ما إذا كانَ مرفوعًا بالابتداء قبلَ دخولِ (لا)؛ فإنَّ عاملَهُ [١/ب] وهو الابتداءُ،قد زال بوجودِ (لا) [٤] .

---

(١) قال به العكبري وابن مالك والمرادي والسمين الحلبي،وقال أبو حيان في البحر المحيط (٦٣٧/١)" لولا تصريح النحويين أنه بدل على الموضع من اسم (لا) لتأولنا كلامهم على أنهم يريدون بقولهم (بدل من اسم لا) أي: من الضمير العائد على اسم لا" ينظر: إملاء ما من به الرحمن (٧١/١، ٧٢) وشرح التسهيل(٢٨٥/٢) والدر المصون (١٩٧/٢) والتصريح (٥٥٤/٢،) .

(٢) هذا الترجيح لناظر الجيش في تمهيد القواعد (١٤٢٨/٣)وفي شقه الثاني سهوٌ بيّنٌ منه، رحمه الله، لأنَّ إبدال لفظ الجلالة من الضمير المستتر في الخبر المقدرَ ، إتباعٌ على المحل وليس على اللفظ . وقد لمح الشرقاوي ،رحمه الله، هذا الإشكال،فأورده ثم حاول دفعه ، فوقع هو في سهوٍ آخر ، كما سيأتي بعد قليل .

(٣) في (س): مرفوع.

(٤) الحقُّ أنَّ المراد بقول النحاة (الإتباع على اللفظ) هو مراعاة ظاهر لفظ المتبوع المبنيّ في تابعه، مشاكلة بينهما ، في نحو (لا رجل قائمًا في الدار) عند الشاطبي ومن وافقه ، وفي نحو (يا زيدُ الحسَنُ) عند الجميع ، مع كون حركة المتبوع بناء وحركة التابع إعراب ؛ تنزيلا لحركة البناء العارض منزلة حركة الإعراب . ينظر مثلا: التصريح(١٣٥/٢)و (٥٠/٣، ٥١) .

فأما ما ذهب إليه الشيخ الشرقاوي من أن المراد بقولهم (الإتباع على اللفظ): لفظ العامل، فلا أعلم أحدًا قال به ، ولا أجد له وجهًا .ثم إنَّ في كلامه ،رحمه الله، خللا آخر ، فقد فرق بين التوجيهين(جعل لفظ الجلالة بدلا من ضمير الخبر ، وجعله بدلا من اسم (لا) باعتبار محلها قبل دخول (لا)) =

فإن قيلَ: الضَّميرُ جزئيٌّ،لا يقبلُ الاشتراكَ ؛ حتى يشملَ المستثنى، وهو الله، يخرجَ منهُ؛ لأنَّ الضميرُ معرفة،وهيَ ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه،فهوَ موضوعٌ لمعنًى جزئيٍ،كالمخاطَب المعيَّن في نحو (أنتَ عالمٌ)،وآلةُ الوَضعِ كليَّةٌ[١]،كمطلقِ (مُخاطَب)؛ بناءً على ما حققَهُ السَّيدُ[٢] !

أُجيبَ بأنَّهُ وإن كانَ ضميرُ الغائب جزئيًّا وضعًا،لكنَّهُ يكثُرُ استعمالُهُ في الكلِّيَاتِ مجازًا،إذا عادَ إلى كُلِّيٍ،كما قالَهُ العصامُ[٣] .

=فرق بينهما من جهة العامل ، فوازن بين عامل الخبر المقدر وعامل اسم (لا) قبل دخولها ، وأنَّ الأول لفظيٌّ باقٍ ، والثاني معنوي زائل . وفي هذا سهوٌ بيّن لأن

الموازنة ، لو قبلناها، يجب أن تكون بين العامل في ضمير الخبر و ليس العامل في الخبر نفسه، وبين العامل في اسم (لا) قبل دخولها ، فيقال: الإبدال من الضمير المستتر في الخبر أولى من الإبدال من اسم (لا) باعتبار محله قبل دخولها ؛ لأنَّ العامل في ضمير الخبر المقدَّر هو الخبر (مستحقٌّ) ، وهو لفظيٌّ مذكور ؛ لأنَّ المقدَّر كالمذكور ، في حين أنَّ العامل في اسم (لا) قبل دخولها هو الابتداء ، وهو عامل معنوي ، قد زال بدخول (لا) .

(١) ينظر: رسالة الوضع ص ٩ .

(٢) أبو الحسن،علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني،المعروف بالسيد الشريف،الفقيه الحنفي،صاحب التعريفات وشرح مواقف الإيجي،توفي بشيراز سنة ٨١٦هـ. ينظر: البدر الطالع ص ٥٢٧-٥٢٩ والأعلام (٧/٥)وينظر تحقيقه المذكور لمعنى المضمر في حاشيته على المطول ص ٧٠ ، ومذهبه هذا ،وهو كون الضمير جزئيًا وضعًا واستعمالا، هو مذهب الجمهور ، وحجتهم أن الكلي نكرة، والمضمرات أعرف المعارف ، ولأنه لو كان موضوعًا لكلي لما أفاد الشخص ؛ لأنَّ الدال على الأعم غير دال على الأخص . ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه(٥٥/٢)ونهاية السول(١٨٣/١)وحاشية العطار(٣٦٤/١)وحاشية الصبان(١٧١/١)وحاشية الخضري(٧٠/١) .

(٣) إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفراييني،عصام الدين،صاحب الأطول في شرح التلخيص،وميزان الأدب،توفي بسمرقند سنة ٩٥١هـ. ينظر: شذرات الذهب(٢٨٨/٨)والأعلام (١/٦٦) ، وينظر مذهبه هذا في شرحه للرسالة الوضعية ص ٦٦ ،٦٧ .

أمَّا إذا بنينا على مذهب السَّعد[١] من أنَّ الضَّميرَ كُلِّيٌّ وضعًا واستعمالا،وأنَّ وضعَهُ وضعُ العَلَمِ الجنسيِّ،فلا إشكالَ[٢] .

---

(١) مسعود بن عمر بن عبدالله،سعد الدين التفتازاني،صاحب المطول في شرح التلخيص، والتلويح إلى شرح غوامض التنقيح في أصول الفقه،توفي بسمرقند سنة ٧٩٣ه. ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٨٥) والأعلام(٧/٢١٩) .

(٢) هنا ثلاثة أمور لا بدَّ من بيانها ، هي:

أ. أني لم أقف على هذا الرأي في دلالة المضمر في شيء من كتب التفتازاني ، بل إنَّه مخالف لما قاله في المطول ص٧٢، ٧٣ ، إذ قال عن سائر المعارف غير العلم "فإنها لا تفيد أول زمان ذكرها إلا مفهوماتها الكلية ، وإفادتها للجزئيات المرادة في الكلام إنما تكون بواسطة قرينة معينة لها ، كتقدم الذكر والإشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك" وهذا يعني أنه يرى أنَّ المضمر كليٌّ وضعًا جزئي استعمالا ، وهذا ما صرَّح به الصبان في حاشيته (١/١٧١)والخضري في حاشيته (١/٧٠) إذ نصَّا على أنَّ السعد يرى ذلك ، في حين قال العطار في حاشيته (١/٣٦٤)"والمتقدمون ومنهم التفتازاني يجعلونها موضوعة للكليات بشرط أن تستعمل في الجزئيات" وهو قريب من فهم الصبان والخضري جدًّا . وهذا المذهب ، وهو كون الضمير كليًّا وضعًا جزئيًّا استعمالا، هو مذهب أبي حيان في التذييل والتكميل(٢/ ١١٤) ، وقد حسنه الزركشي في البحر المحيط(٢/٥٥)وقال إنَّ الخلاف به يرتفع .

ب. أنَّ جعل المضمر كليًّا وضعًا واستعمالا هو مذهب القرافي والأصفهاني والإسنوي من الأصوليين وأبي بكر بن طلحة من النحاة ، واحتجوا بأنَّ المضمر لو كان جزئيًّا لما دل على شخص آخر إلا بوضع آخر ؛ فلما صدقت لفظة (أنا) على ما لا يتناهى من المتكلمين ، و(أنتَ) على ما لا يتناهى من المخاطبين ، و(هو) على ما لا يتناهى من الغائبين ، من غير احتياج لوضع دل على أنه كلي . ينظر: نفائس الأصول(٢/٥٩٤)ونهاية السول (١/١٨٣)والبحر المحيط في أصول الفقه(٢/٥٥) .

ج. أنَّ في هذه المسألة رأيًا رابعًا ، ذهب إليه الزركشي في البحر المحيط (٢/٥٥)وقال إنَّه الحقُّ ، وهو أن دلالة الضمير محكومة بما يعود إليه ؛ فإن عاد إلى كلي فهو كلي وإن عاد إلى جزئي فهو جزئي .

واعتَرَضَ [قولي (البدليَّةُ) أمران] [١]:

أمَّا الأوَّلُ: فبأنَّهُ حينئذٍ يكونُ بدلَ بعضٍ،وليسَ ثَمَّ [رابطٌ][٢] يربطُهُ بالمبدَلِ منهُ [٣]،وبأنَّ بينهما مُخالفةٌ،فإنَّ البدلَ مُوجَبٌ،والمبدَلَ منهُ منفيٌ[٤].

وأُجيبَ عنِ الأوَّلِ[٥] بأنَّ [إلا] وما بعدَها من تمامِ الكلامِ الأوَّلِ،و[إلا]

---

(١) في النسخ الثلاث: كلٌّ من قولي البدلية.

(٢) في النسخة (م): برابط.

(٣) ذكر هذا الاعتراض جماعة من النحاة،منهم: الرضي وابن القواس والنيلي وأبو حيان وابن عقيل وناظر الجيش والدماميني والخضري،ولم أجد من نسبه إلى نحوي بعينه،إلا أن ظاهر عبارة الصبان أنه لأبي العباس ثعلب،وليس ببعيد؛ لأن جماعة كبيرة من النحاة نسبوا الشق الثاني من هذا الاعتراض إلى ثعلب كما سيأتي في الحاشية التالية.

ينظر: شرح الكافية للرضي (القسم٢:١/٧٤٤)وشرحها لابن القواس (١/٢٤٥)والصفوة الصفية (الجزء٢:١/٥٣٤)والتذييل والتكميل(٨/٢١٣)والمساعد (١/٥٦٠)وتمهيد القواعد (٣/١٤٢٩)وتعليق الفرائد (٦/٤٢)وحاشية الصبان(٢/٦٧٩)وحاشية الخضري(١/٣٠٢).

(٤) أورد المبرد هذا الاعتراض،وقال قبله (فإن قال قائل) ثم رد عليه،في حين نسبه إلى أبي العباس ثعلب جماعة من النحاة،منهم: السيرافي وابن يعيش وابن مالك والرضي وابن الناظم والأبذي وأبو حيان والشاطبي والأزهري والأشموني،ونسبه إلى الكسائي والفراء: ابن الخباز،وذكره دون نسبة بعض النحاة كابن القواس وناظر الجيش والدماميني والخضري. ينظر على التوالي: المقتضب(٤/٣٩٥)وشرح كتاب سيبويه(٣/٥١)وشرح المفصل(٢/٥٩)وشرح التسهيل (٢/٢٨٢) وشرح الكافية للرضي(القسم٢:١/٧٤٤)وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٩٦ وشرح الجزولية للأبذي (٢/٢٤)والتذييل والتكميل(٨/٢١٢)والمقاصد الشافية(٣/٣٥٩)والتصريح(٢/٥٥١) وشرح الأشموني (١/٥٠٤)وتوجيه اللمع ص٢١٧ وشرح الكافية لابن القواس (١/٢٤٥) وتمهيد القواعد(٣/١٤٢٩) وتعليق الفرائد (٦/٤٢) وحاشية الخضري (١/٣٠٢).

(٥) أي عن الشقِّ الأول من الاعتراض الأول،وهو عدم وجود رابط بين البدل والمبدل منه.

قرينةٌ مُفهمةٌ أنَّ الثَّاني قد كان [يتناولُهُ][1] الأوَّلَ، فمعلومٌ أنَّهُ بعضُهُ،فلا يحتاجُ إلى رابطٍ[2].

وعنِ الثَّاني[3] بأمرين:

الأوَّلُ: أنَّهُ بدلٌ منَ الأوَّلِ باعتبارِ عملِ العاملِ[4]،وتخالُفُهُما في النَّفيِ والإثباتِ لا يمنعُ البدليَّةَ؛ لأنَّ قاعدةَ البدلِ: أنْ يُجعَلَ الأوَّلُ [٢/أ] كأنَّهُ لم يُذكَرْ،والثَّاني في موضعِهِ[5].

---

(١) في (س): يتناول.

(٢) ينظر هذا الجواب في تمهيد القواعد (١٤٢٩/٣)وتعليق الفرائد (٤٢/٦)ونقله الصبان منسوبًا إلى الدماميني في حاشيته (٦٧٩/٢)،وأيده بقوله" إن خصوص ربطه بالضمير غير واجب، إنما الواجب مطلق ربطه،وهو حاصل في المثال بـ(إلا) لدلالتها على إخراج الثاني من الأول" ونقل الخضري عنه هذا السديد مختصرا في حاشيته(٣٠٢/١) . وأصل هذا الجواب للرضي قاله في شرح الكافية (القسم ٢:١/٧٤٤)،وشرحه أبو حيان وفصل فيه في التذييل والتكميل (٢١٤/٨،٢١٣)واختصر كلامه ابن عقيل في المساعد(٥٦٠/١) .

وأجاب ابن القواس عن هذا الاعتراض جوابًا غير هذا فقال في شرح الكافية له (٢٤٥/١)" الضمير محذوف وهو مراد،والتقدير: ما جاءني أحد إلا زيد منهم" وبجوابه هذا أخذ النيلي في الصفوة الصفية (الجزء١، القسم٢: ٥٣٤)وقال صاحب حماة في الكناش (١٧٩/١): إن هذا الجواب لا يخلو من تكلف.

(٣) أي عن الشقّ الثاني من شقّي الاعتراض الأول،وهو كون المبدل منه منفيًا والبدل مثبتًا .

(٤)وضح السيرافيّ هذا بقوله عن نحو (ما أتاني أحد إلا زيدٌ) بقوله في شرح الكتاب (٥١/٣)"إذا قلنا (ما أتاني أحد) فالرافع لـ(أحد) هو (أتاني)،وإذا لم نذكر (أحدًا) فقلنا (ما أتاني إلا زيد) فالرافع لـ(زيد) هو (أتاني) أيضا،فكل واحد من (أحد)و (زيد)يرتفع بـ(أتاني) إذا أفرد به؛ فإذا ذكرناهما جميعًا فلا بد من أن يكون الأول منهما يرتفع بالفعل؛ لأنه يتصل به،ويكون الثاني تابعًا له" .

(٥) ينظر هذا الجواب في تمهيد القواعد (١٤٢٩/٣)وتعليق الفرائد(٤٢/٦، ٤٣)،وأصله للمبرد إذ قال في المقتضب (٣٩٥/٤)" فإن قال قائل: فما بال (زيد) موجبًا،و(أحد) كان منفيًّا،ألا حل محله . قيل: قد حل محله في العامل،و(إلا) لها معناها" وقوله في هذا الجواب (قد حل محله في العامل) على إيجازه،هو الجواب المذكور نفسه . ثم إن السيرافي فصّل هذا الجواب ووضحه في=

الثاني: أنَّ البدلَ ليسَ هوَ [لفظُ][1] (اللهُ) فقطْ،بل هوَ مجموعُ (إلا اللهُ)،و(إلا) بمعنى (غيرُ)[2]،كأنَّهُ قالَ (لا إلهَ غيرُ اللهِ)،وحينئذٍ يكونُ البدلُ في الاستثناءِ أشبَهَ ببدلِ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ، من بدلِ البعضِ مِنَ الكُلِّ[3].

=شرح الكتاب (٣/٥١)،واستدلَّ على عدم اشتراط المطابقة في النفي والإثبات بين البدل والمبدل منه،بوقوع المخالفة فيهما بين التابع والمتبوع في بابي العطف والصفة،في نحو (مررت بزيد لا عمرو)و(مررت برجل لا كريم ولا لبيب) . قال أبو حيان"وقد وجدنا من البدل ما يكون فيه الثَّاني مخالفًا للأول،نحو (مررت برجلٍ لا زيدٍ ولا عمرو)،فهذا بدل،وليس بعطف؛ لأن من شروط (لا) العاطفة أن تكون مؤكدة،ولو جاز ذلك أن تكون عاطفة لجاز (مررت برجل لا زيد)،كما تقول (مررت بزيد لا عمرو) فلزوم تكريرها دليل على أنها ليست بعاطفة" . وهذا استدراك على السيرافي دقيق؛ لأنه استدل على جواز وقوع المخالفة في النفي والإثبات في باب البدل بجواز وقوعها في أخويه العطف والصفة،في حين أن الاستدلال هنا من باب البدل نفسه. وظاهر عبارة أبي حيان أن هذا الاستدراك له،والحقُّ أنه لشيخه ابن الضائع،فقد نقل عنه الشاطبي بعد أن أورد استدلال السيرافي السابق أنه قال" كان الأولى أن يجيء بهذا في باب البدل" ثم ساق هذا الاستدراك الذي ذكره أبو حيان بنصه. وقد نقل جواب السيرافي هذا جماعة من النحاة،فنقله منسوبًا إليه: ابن مالك وابنه والشاطبي والأزهري والأشموني،ونقله دون نسبته إليه: ابن يعيش وابن الخباز وابن القواس وأبو حيان. ونقله غير منسوب إليه أيضا صاحب حماة،وقال إنه لا يخلو من تكلف. ينظر على التوالي: شرح التسهيل (٢/٢٨٢)وشرح ألفية ابن مالك ص ٢٩٦ والتصريح (٢/٥٥١)وشرح الأشموني (١/٥٠٤)وشرح المفصل (٢/٥٩)وتوجيه اللمع ص ٢١٧ وشرح الكافية لابن القواس (١/٢٤٥) والتذييل (٨/٢١٢)والكناش (١/ ١٩٧) .

(١) في (س): لفض.

(٢) قال الخضري إن هذا قول المحققين. ينظر حاشيته على شرح ابن عقيل (١/٣٠٢) .

(٣) نصُّ هذا الجواب مسئل من نص نسبه ناظر الجيش في تمهيد القواعد (٣/١٤٢٩) إلى ابن الضائع ، ونسبه الدماميني في تعليق الفرائد (٦/٤٣،٤٢)إلى ابن الصايغ،وأصله للرضي،فقد قال في شرح الكافية (القسم١:٢/٧٤٤) "قال ثعلب: كيف يكون بدلا والأول مخالف للثاني في النفي والإيجاب. والجواب: أنه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك،كما جاز في الصفة،نحو: مررت برجل لا ظريف ولا كريم. جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده .
صفة لـ(رجل)،والإعراب على الاسم،كذلك يجعل في نحو (ما جاء القوم إلا زيدٌ) قولُنا (إلا زيدٌ) بدلا=

.....

=والإعراب على الاسم"، ولذلك قال الصبان في حاشيته (٦٧٩/٢) بعد أن ذكر هذا الجواب"وهو المفهوم من قول الرضي" وصدق. والذي أراه أنا هو أن المبرد قد سبق إلى لمح هذا الجواب،وأن قول الرضي وابن الصايغ عائد إلى قول المبرد (وإلا لها معناها) حين رد هذا الاعتراض بقوله في المقتضب (٣٩٥/٤)" فإن قال قائل: فما بال (زيد) موجبًا،و(أحد) كان منفيًا،ألا حل محله. قيل: قد حل محله في العامل،و(إلا) لها معناها".

وينظر هذا الجواب أيضا في: المساعد (١/ ٥٦٠) .

كان هذا هو الجواب الثاني على اعتراض ثعلب،على إعراب المستثنى بـ(إلا) في الأسلوب التام المنفي بدلا،بأن بين البدل والمبدل منه مخالفة؛ فالأول مثبت والثاني منفي،وقد وقعت على جوابين آخرين على هذا الاعتراض هما:

الأول: أن وقوع المخالفة بين بدل البعض والمبدل منه في النفي والإثبات في نحو (ما أتاني القوم إلا زيدٌ) لا يمتنع؛ لأنهما مختلفان في المعنى أصلا،ذهب إلى ذلك الأبذي في قوله ردًا على ثعلب في شرح الجزولية" وهذا الذي استدل به فاسد؛ لأن هذا البدل من قبيل بدل البعض من الكل؛ لأنَّ (زيدًا) بعض من القوم،وبدل البعض من الكل: الثاني منه مخالف للأول في المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت (رأيت القوم بعضهم) كان البعض مرئيًا والقوم غير مرئيين،والتقدير: رأيت القوم رأيت بعضهم،فيكون قولك (رأيت القوم) أولا مجازا،ثم تثبت بعد ذلك من رأيت منهم ،وهو البعض" . نقل هذا الجواب عن الأبذي منسوبًا إليه: أبو حيان في التذييل (٢١٣/٨)والأزهري في التصريح(٥٥١/٢)

الثاني: أنَّ البدل المراد في الاستثناء قسم على حدته،مغاير للبدل المذكور في التوابع: ذهب إلى ذلك ابن الصايغ في قوله" لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدته،ليس من تلك الأبدال التي تثبت في غير الاستثناء لكان وجهًا ،وهو الحقُّ" . نقل هذا النص عن ابن الصايغ الدماميني في تعليق الفرائد (٤٣/٦)،في حين نسبه السيوطي إلى ابن الضائع،وأظنه تحريف من المحقق.

وظاهر عبارة ابن الصايغ أن هذا القول طارئ لم يقل به أحد من قبله،والحقُّ أن أبا الوليد بن رشد قد قطع به في قوله في كتابه الضروري في صناعة النحو ص ٩٧ عن نحو (ما جاءني أحد إلا زيدٌ)" والنحاة يعربونه بدلا،وليس من البدل الأول إلا باشتراك الاسم؛ لأن هذا بدل موجب من منفي،والبدل المتقدم إيجاب من إيجاب،أو منفي من منفي" .

وأمَّا الثَّاني[١]: فبأنَّ (اللهُ) حينئذ بدلٌ من (إلهَ) مع أنَّهُ معرفةٌ؛ فلا يَصِحُّ إحلالُهُ محلَّ الأوَّل[٢]؛ لأنَّ (لا) لا تعملُ إلا في النَّكرات[٣].

وأُجِيبَ بأنَّ البدلَ هُنا باعتبارِ [توهُّمِ][٤] كونِ العاملِ فعلًا

---

(١) أي الأمر الثاني من الأمرين اللذين اعتُرض بهما على القول بالبدلية في توجيه الرفع في لفظ الجلالة .

(٢) ينظر هذا الاعتراض في: مغني اللبيب(٦٥٧/٢)والمرقاة ص ٢٥ وتمهيد القواعد (١٤٢٩/٣، ١٤٣٠)وتعليق الفرائد(٥٠/٦)

(٣) المراد من هذا الاعتراض هو أن جعل لفظ الجلالة بدلا من (إله) باعتبار محله قبل دخول (لا) يلزم منه أن يصح إحلال البدل محل المبدل منه من جهة المعنى ، أي الاستغناء عن المبدل منه بالبدل ؛ لأن هذا حده ، وهذا غير ممكن في كلمة الشهادة على هذا التوجيه . فأما قول الشرقاوي "مع أنه معرفة" وقوله "لأن (لا) لا تعمل إلا في النكرات" فإنه لا أثر لهما في تعليل امتناع البدلية هنا ؛ لأن الحديث هنا عن رفع لفظ الجلالة بدلا من اسم (لا) باعتبار محله قبل دخولها ، وهذا لا يقتضي إعمال (لا) فيما بعد (إلا) ، وإنما يستقيم التعليل بهذه العلة لو كان الحديث في أحد أمرين هما:

أ. نصب لفظ الجلالة وجعله بدلا من اسم (لا) باعتبار لفظه ؛ ولذلك ذكر سيبويه هذه العلة تفسيرا لامتناع الإتباع على اللفظ في نحو (لا أحدَ فيها إلا عبدُالله)وأوجب الإتباع على المحل فيه . وتبعه في ذلك كثير من النحاة ، منهم السيرافي والفارسي والجرجاني وابن مالك ، في حين علل ابن الحاجب ذلك بعلتين زعم أنهما خير من هذه العلة .

ب. رفع لفظ الجلالة وجعله خبرًا لـ(لا) ؛ ولذلك ردَّ بعض النحاة كابن الخباز وابن هشام هذا التوجيه بهذه العلة .

ويبدو أنَّ هاتين الزيادتين في هذا الاعتراض اجتهاد غير دقيق من الشرقاوي ؛ إذ لم أجدهما عند غيره ولم أجد للتعلل بهما هنا وجهًا . ينظر: كتاب سيبويه(٣١٧/٢)وشرحه للسيرافي(٥٧/٣) والإيضاح ص ١٧٦والمقتصد في شرحه(٧٠٤/٢، ٧٠٥)وشرح التسهيل(٢٨٥/٢)وشرح المقدمة الكافية (٢/ ٥٥٠، ٥٥١)والنهاية(١٥٣٧/٥)ومغني اللبيب(٦٥٧/٢) .

(٤) سقطت من النسخة (م) .

مقدَّرًا،والتَّقديرُ (لا يستحقُّ العِبادةَ [أحدٌ][١] إلا اللهُ)،وهذا يمكنُ فيه إحلالُ البدلِ محلَ المبدَلِ منهُ،بأن تقول (لا يستحقُّ العبادةَ إلا اللهُ)[٢] .

واعتُرِضَ القولُ بالخبريَّة(٣) بثلاثة أمور:[٤]

الأوَّلُ: أنَّهُ يلزمُ عليه كونُ خبرِ (لا) معرفةً،وهيَ لا تعملُ في المعارف.

الثَّاني: أنَّ الاسمَ المعظَمَ مستثنى،والمستثنى مغايرٌ للمستثنى منهُ ،ومقتضى كونه خبرًا أنَّهُ عينُهُ؛ فيتنافيان.

الثالثُ: أنَّ اسمَ (لا) عامٌّ،والاسمُ المعظَّمُ خاصٌّ،والخاصُّ لا يكونُ خبرًا عن العامِّ.

وأُجيبَ عنِ الأوَّلِ[٥] بأنَّهُ حالَ تركيبِ الاسمِ معَ (لا)،لا عملَ لها في

---

(١) سقطت من النسخة (م) .

(٢) نسب هذا الجواب إلى الشلوبين عدد من النحاة ، منهم ابن الصائغ ، وناظر الجيش وقال إنه جواب حسن ، والدماميني ، ولم أجده في كتب الشلوبين . وأجاز ابن هشام فيه جواب آخر فقال "وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع لا ؛ فإنهما كالشيء الواحد ، ويصح أن يخلفهما ، ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال: الله موجود " وقد عقب الدماميني على هذا الجواب بقوله "كذا قال ، وهو خروج عن فرض الإشكال" .ينظر:المرقاة ص ٢٥ وتمهيد القواعد(٣/١٤٢٩، ١٤٣٠)وتعليق الفرائد(٦/ ٥١)ومغني اللبيب(٢/٦٥٧) .

(٣) أي: جعل لفظ الجلالة خبرًا لـ(لا) النافية للجنس ، قال ناظر الجيش"قال به جماعة ، ويظهر لي أنه أرجح من القول بالبدلية" ينظر: تمهيد القواعد(٣/١٤٣٠) .

(٤) ذكر هذه الاعتراضات الثلاثة ابن فلاح في المغني في النحو(٣/٢٨٣)،والظاهر أنها له ، وذكر الراعي الأندلسي في الأجوبة المرضية ص٥٦ الاعتراضين الأول والثالث ، ونسبها إلى بعض شراح الهداية للمرغيناني شيخ الأحناف.

وتنظر هذه الاعتراضات أيضا في تمهيد القواعد(٣/١٤٣٠) .

(٥) هذا الجواب لناظر الجيش في تمهيد القواعد(٣/١٤٣١) أخذ تفسير ابن مالك في شرح التسهيل(٢ /٥٥، ٥٦) لمذهب سيبويه في رافع خبر (لا) النافية للجنس المركبة مع اسمها ، بلفظه، ووظفه في الرد على هذا الاعتراض.

الخبر، بل هوَ مرفوعٌ بما كانَ مرفوعًا [به][1] قبلَ دخولها؛ لأنَّ شبهَها بـ(إنَّ) ضعُفَ حينَ رُكِّبَت؛ لصيرورتها جزءَ كلمةٍ، وجزءُ الكلمةِ لا يعمل. ومقتضى هذا أن يبطلَ عملُها [٢/ب] في الاسمِ أيضًا، لكن أُبقيَ عملُها فيه لقربه، وجُعلت هيَ ومعمولها بمنزلة المبتدأ، قالَ ابنُ مالك[2] "والذي عندي أنَّ سيبويه يَرى أنَّ (لا) المركبةَ لا تعملُ في الاسمِ أيضًا؛ لأنَّ جزءَ الشيءِ لا يعمل فيه".

وعن الثَّاني[3] بأنَّ جعلَهُ خبرًا بالنَّظر لـ(إلهَ)، أي أنَّهُ خبرٌ عنهُ، وجعلَهُ مستثنًى بالنَّظر للضمير المحذوف، أي أنَّهُ مستثنًى منهُ، لا من (إلهَ)، فهو مستثنًى منَ الضمير المستتر في الخبر المقدَّر لصحَّة المعنى، وخبرٌ بالنسبة إلى اللفظ من غير اعتبارِ شيءٍ مقدَّرٍ، كقولهم (ما قامَ إلا زيدٌ) فإنَّهُ مستثنًى منَ مقدَّرٍ، وفاعل بحسبِ اللفظ.

---

(١) سقطت من النسخة (م).

(٢) أبو عبدالله، محمد بن عبدالله الطائي، الإمام المشهور، توفي سنة ٦٧٢هـ. ينظر: بغية الوعاة (١/١٣٠-١٣٧) وهذا النص ليس لابن مالك، بل هو لابن هشام، فابن مالك صرح في شرح التسهيل (٢/٥٥) بأن مذهب سيبويه هو أنَّ (لا) النافية للجنس المركبة مع اسمها لا ترفع الخبر، وأن الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، ثم قال "وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى" ثم ذهب إلى أن (لا) عاملة في اسمها وخبرها موافقًا للأخفش في ذلك. وإنما نسب المؤلف هذا النص إلى= =ابن مالك سهوًا؛ لأن ابن هشام لخص فهم ابن مالك السابق لمذهب سيبويه في مغني اللبيب (٢/٦٥٧)، ثم قال "كذا قال ابن مالك. والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه" فظن المؤلف رحمه الله أن ما بعد (كذا قال ابن مالك) مقوله، والحق أنه قول ابن هشام، فهو يخالف ابن مالك في فهم مذهب سيبويه. والحق أن ما نسبه ابن مالك إلى سيبويه قديم، ذكره أبو علي الفارسي بحججه في المسائل المنثورة ص٨٦، ٨٧. وينظر أيضا في: التبيين ص ٣٦٨، ٣٦٩، والمغني في النحو (٣/٢٧٨، ٢٧٩).

(٣) هذا الجواب لناظر الجيش في تمهيد القواعد (٣/١٤٣١).

واعتُرِضَ[١] بأنَّ الضميرَ الرَّاجِعَ لـ(إلهَ) عينُهُ،فيعودُ الإشكالُ! وأُجيبَ بأنَّهُ يُلاحَظُ في الاستثناءِ أنَّ الضميرَ عامٌّ،و(الله) مستثنًى منهُ،فحصلَتِ المغايرةُ بينهما؛ وفي

الخبريَّةِ كونُهُ عينَ (الإله)،فحصلَ الاتحادُ.

وعن الثالث[٢]: بأنَّ (الإلهَ) وإن كانَ عامًّا،لكن المقصودُ نفيُ الآلهةِ غيرِهِ تعالى،وإثباتها لفردٍ واحدٍ،وذلكَ الفردُ هوَ (الله) الواقعُ خبرًا،على أنَّ محلَّ عدمِ صحَّةِ

الإخبارِ بالخاصِّ عنِ العامِّ إنَّما هوَ في حالةِ إيجابِ الخاصِّ للعامِّ،لا في حالةِ سلبِه عنهُ.

وأمَّا الأقوالُ [٣/أ] الثلاثةُ الباقيةُ التي لا [معوَّلَ][٣] عليها:

فأحدُها: أنَّ (إلا) ليستْ أداةَ استثناءٍ، بل بمعنى (غيرُ)،وهيَ معَ الاسمِ المعظمِ صفةٌ لاسمِ (لا) باعتبارِ المحلِّ[٤]،والتقديرُ (لا إلهَ غيرُ اللهِ في الوجودِ) فـ(إلا) اسمٌ،ظهرَ إعرابُها فيما بعدَها؛ لكونِها على صورةِ الحرفِ[٥]،وألغزَ في ذلكَ بعضُهم بقولِه[٦]:

---

(١) لم أجد هذا الاعتراض ولا الجواب عنه فيما بين يدي من مصادر .

(٢) ينظر هذا الجواب في تمهيد القواعد(٣/١٤٣١) .

(٣) في (س): معمول.

(٤) أي: محل (لا) مع اسمها وهو الابتداء، أو محل اسم (لا) قبل دخولها . ينظر المرقاة ص٢٩ .

(٥) قال ناظر الجيش إن عبد القاهر الجرجاني نقل هذا الوجه من الإعراب عن بعضهم . ولم يسمّه ناظر الجيش ، ولم أجد ذلك في كتب الجرجاني. ينظر: تمهيد القواعد(٣/١٤٣١) .

(٦) هذا اللغز من منظومة طويلة تقع في سبعين بيتًا،فيها ستة وخمسون لغزا نحويا،قال السيوطي إنه رآها في كراسة مع شرحها،ولم يعرف لمن هي،فنقلها دون نسبة مع شرحها في الأشباه والنظائر(٢/٦٨١-٧٣٢)،وقال د .غازي طليمات محقق الجزء الثاني منه (٢/٦٨١ الحاشية: ١) إنه ظفر بمخطوطة نفيسة من هذه المنظومة في إحدى مكتبات حمص،منسوبة إلى أبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد التغلبي=

حاجَيتُكم لِتُخبِرُوا ما اثنانِ[١] وأوَّلٌ إعـــرابُهُ في الثَّانـــي؟

وذاكَ مبنيٌّ بِكُلِّ حـــــالِ هـا هـوَ للنَّاظـر كالعـيانِ[٢]

=الأندلسي،المعروف بابن لُبّ،المتوفى سنة ٧٨٢ه،وقد اعتمدها في تحقيق ما نقله السيوطي. وقد حقق أستاذنا أد. عيَّاد الثبيتي شرح هذه المنظومة ، واستدل على صحَّة نسبة المنظومة إلى ابن لب بأنَّ الراعي الأندلسي(ت٨٥٣ه)وهو تلميذ تلاميذ ابن لب نقل بعض أبياتها منسوبة إليه في كتابيه: عنوان الإفادة ، والأجوبة المرضية ، وبأنَّ النسختين اللتين اعتمدهما في تحقيق الشرح بُدئتا بالنصّ على أنَّ الناظم هو ابن لب . أمَّا نسبة الشرح إليه فاستدل عليه بما جاء في آخر إحدى النسختين "فهذا تمام الشرح في انطرر على القصيدة اللغزية في المسائل النحوية ، مما قيده ناظمها" وزاد في الأشباه والنظائر "إبانة لغرضه منها" . ينظر: شرح القصيدة اللغزية ص ٣٨٢، ٣٨٣ .

قلت: نسب ابن عاشور هذا اللغز في التحرير والتنوير(١٨/٢٤٠) إلى الدماميني(ت:٨٢٧هـ) ،وهذا سهو منه،فنسبة هذه المنظومة إلى ابن لب ثابتة،وأضيف إلى أدلة أستاذي الثبيتي السابقة على ذلك: أنَّ الشُمُنّي (ت:٨٧٢ه)،وهو أعلمُ بالدماميني وأدرى،نسب هذا اللغز في كتابه المنصف من الكلام (٢/٣٧٧) إلى بعض الأندلسيين،ثم نقل في (٢/٣٩١، ٣٩٢) لغزا للدماميني في جرّ الفاعل،ثم علق عليه بقوله"سبقه إلى اللغز في ذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لبَ النحوي الأندلسي،في منظومته النونية في الألغاز النحوية" ثم نقل بيتا منها،ونقل هذا التحقيق عنه عبد القادر البغدادي في حديثه عن الشاهدين ٦٠٨ و ٧٥٩ في خزانة الأدب(٨/١٩٤)و(٩/٣٨٢)،والخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل(١/٢٣٣) .

(١) في جميع المصادر التي وقفت عليها (حاجيتكم لتخبروا ما اسمان)،ينظر: شرح القصيدة اللغزية ص ٣٨٤ ، المنصف من الكلام (٢/ ٣٧٧)والأشباه والنظائر (٢/٦٨٢)والتحرير والتنوير (١٨/٢٤٠) .

(٢) جعل الشرقاوي هذا اللغز ،كما ترى،في (إلا) الاسمية التي بمعنى (غير)،الظاهر إعرابها في الاسم الذي أضيفت إليه بعدها،في حين قال ابن لب عند هذا اللغز في شرح القصيدة اللغزية ص٣٨٤ "يعني الألف واللام الموصولة في مثل (جاء الضاربُ)و(مررت بالضارب) على القول بأنها اسم كـ(الذي)،يكون الإعراب الذي يستحقه الموصول إنما استقر في الاسم الواقع صلة؛ إجراء لهذا الاسم مجرى الأداة المعرفة في مثل (الرّجل واليد)،ولا يوجد اسم إعرابه الذي يستحقه بحسب وضعه في اسم بعده إلا هذا" وجعل ابن عاشور في التحرير والتنوير (١٨/٢٤٠) من المواضع التي يجوز إجراء هذا اللغز فيها: (لا) النافية في نحو قوله تعالى (زَيْتُونَة لا شَرْقِيَّة وَلا غَرْبِيَّة) [النور:٣٥] والمواضع الثلاثة متناظرة،يصدق هذا اللغز على كلٍ منها ، ولاَ وجه لقَصْر ابن لَبٍّ هذا اللغز في (أل) الموصولة ، كما ترى .

واعتُرِضَ[١] بأنَّ المقصودَ منَ هذا الكلامِ أمران: نفيُ الألوهيَّة عن غير الله تعالى،وإثباتُ الألوهيَّة لـهُ؛ لأنَّ الحصرَ يُستفادُ منهُ الأمرانِ بطريقِ المنطوق،وعندَ جعلِ (إلا) بمعنى (غيرُ) ينتفي الحصرُ،ولا يُفيدُ التركيبُ إلاَّ الأمرَ الأوَّل،وهوَ نفيُ الألوهيَّة عن غير الله تعالى،دونَ الأمرِ الثاني.

فإن قيل: يُستفادُ ذلكَ [بطريقِ][٢] المفهوم.

قلنا: أينَ دلالةُ المفهومِ من دلالةِ المنطوقِ! على أنَّ المفهومَ المذكورَ مفهومُ لقب، وهوَ مُختلفٌ فيه[٣].

وردَّ بأنَّ المعتمَدَ في الأصولِ أنَّ الحصرَ لا يفيدُ إلا أحدَ [الأمرين][٤] بطريقِ المنطوق،وأمَّا الثاني فمُستفادٌ بطريقِ المفهومِ؛ فلا فرقَ بينَ الحصرِ وغيرِه[٥].

---

(١) ينظر هذا الاعتراض كاملا في تمهيد القواعد (٣/١٤٣٢)وينظر معنى لا إله إلا الله ص٧٦-٨١ .

(٢) في النسختين (م)و (س): من دلالة .

(٣) مفهوم اللقب: هو دلالة منطوق اسم العلم أو اسم الجنس على نفي حكمه المذكور عمَّا عداه ، كأن يفهم من قولنا (قام زيدٌ) أنَّ غيره لم يقم ، ومن قولنا (في الغنم زكاة) أنه لا زكاة فيها . وقد نسب اعتباره إلى أبي بكر الدقاق وغيره ، وحكي أنه رجع عنه ، وجمهور العلماء على خلافه ، وقد حقق الزركشي القول فيه تحقيقًا وافيًا في البحر المحيط في أصول الفقه(٤/٢٤-٢٩)وينظر أيضا: المسودة(٢/٦٩٣-٧٠٣) .

والمراد هنا: أنَّ جعل (إلا) في كلمة الشهادة اسمًا بمعنى (غير) يقتضي أن يكون معناها (لا إله غير الله)وهذا يدل بمنطوقه على نفي الألوهية عن غير الله تعالى ، فأما دلالته على ثبوتها له تعالى فإنها مفهوم لقب ؛ لأنَّ المنصوص عليه هو (غير الله)ويُفهم من نفي حكم الألوهية عن غيره ثبوتها له تعالى .

(٤) في (س): الأمران.

(٥) أي: أنَّ الحصر الصريح لا يفيد الإثبات والنفي معًا بمنطوقه ، بل إذا أثبت أحدهما بمنطوقه فإنه=

القولُ الثَّاني: أنَّ (لا إلهَ) في موضعِ الخبرِ بحسبِ [٣/ب] الأصلِ، و(إلا اللهُ) في موضعِ المبتدأ بحسبِ الأصل، فإنَّ الأصلَ [[اللهُ][1] إلهٌ]، ثمَّ قدِّمَ الخبرُ وقرنَ بـ(لا)، وأُخِّرَ المبتدأ وقُرِنَ بـ(إلا)؛ لإفادة الحصر، والذي أحوجَ إلى ذلكَ المحافظة على قاعدة أنَّ المبتدأ معرفة والخبرَ نكرةٌ[2].

وضُعِّفَ بأنَّهُ يلزمُ عليه أنَّ الخبرَ يُبنى معَ (لا)، وهيَ لا ينبني معَها إلا المبتدأُ[3].

=يثبت الآخر بمفهومه، فإذا قيل (لا قطع إلا في ربع دينار) دلَّ بمنطوقه على ثبوت القطع في الربع، ودل بمفهومه على انتفائه عمَّا دونه، والمسألة فيها خلاف واسع بين الأصوليين ينظر في البحر المحيط في أصول الفقه (٤/٥٠-٦٠)، والمراد من هذا هو أنَّ (لا إله إلا الله) مع جعل (إلا) أداة استثناء تفيد مع النفي الحصر، تدل بمنطوقها على ثبوت الألوهية لله وبمفهومها عن انتفائها عمَّا سواه سبحانه. فلا فرق بينها وبين (لا إله غير الله) في الدلالة على أحد الأمرين بالمنطوق وعلى الآخر بالمفهوم، وبهذا يسقط الاعتراض.

(1) سقطت من (س).

(2) هذا مذهب الزمخشري، قاله في رسالة له صغيرة في إعراب كلمة الشهادة، حققت غير مرَّة. تنظر في الحصائل (٣/١٩٩- ٢١٤). وقد حظي إعراب الزمخشري هذا بتأييد بعض كبار النحاة؛ فقد نقل ابن الصائغ في المرقاة ص٣٦ أن ابن الحاجب ارتضاه، وذكر أن شيخه قاضي القضاة جلال الدين القزويني ذكره في ابتداء تدريسه في القاهرة، وأن بعض العلماء الحاضرين أنكره واستفسده، إلا أنه لم يبين لفساده وجهًا. كما أنَّ الأزهري في التصريح (٢/١٥٠) قد ذكر أن ابن هشام نقل هذا الإعراب عن الزمخشري، وعلق عليه بقوله "وقد يُرجَّحُ قوله بأنَّ فيه سلامة من دعوى الحذف، ودعوى إبدال ما لا يحل محل المبدل منه، وذلك على قول الجمهور. ومن الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وعن العام بالخاص، وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرًا". وأنبه إلى أنَّ إعراب الزمخشري هذا مخالف لما ذهب إليه في المفصل ص٦٠، إذ قال في حذف خبر (لا) النافية للجنس "ومنه كلمة الشهادة، ومعناها: لا إله في الوجود إلا الله".

(3) ينظر هذا الاعتراض في: المرقاة ص٣٦، وتمهيد القواعد (٣/١٤٣٢)، ونقله الشيخ يس عن الدماميني في حاشيته على التصريح (١/٢٤٦)، وقد ذكر شهاب الدين الأشموني في كنز السعادة ص٨ أنَّ بعضهم أجاب عن هذا الاعتراض بأنَّ الخبر لمَّا حل محل المبتدأ لقصد التقريغ أخذ حكمه فبني مع (لا).

وقد اعترض قول الزمخشري هذا اعتراضان آخران هما: =

والقولُ الثَّالثُ : أنَّ الاسمَ مرفوعٌ بـ(إلهَ) كما يرتفعُ الاسمُ بالصِّفة في قولنا (أقائمٌ الزيدان ؟)؛ لأنَّ (إلها) بمعنى (مألوه)،من (ألهَ) أي (عَبَدَ)،فيكونُ مرفوعًا على أنَّهُ نائبُ فاعلٍ أغنى عن الخبر[١] .

وضُعِّفَ ذلكَ بأنَّ (إلها) ليسَ بوصفٍ صريحٍ،فلا يستحقُّ عملًا[٢]،وأيضاً

لو كانَ عاملًا فيما يليه لوجبَ إعرابُهُ وتنوينُهُ؛ لأنَّهُ مُطوَّلٌ[٣] .

وأُجيبَ بأنَّ بعضَ النُّحاةِ يجيزُ حذفَ التنوينِ في مثلِ ذلكَ[٤] .

= ١- أنَّه منقوض بنحو(لا طالعًا جبلا إلا زيدٌ) ؛ إذ لو كان (زيد) مبتدأ و(طالعًا) خبره لارتفع . قاله ابن هشام في المغني (٦٥٧/٢) ثم قال " فإن قال: إن (لا) عاملة عمل ليس. فذلك ممتنع ؛ لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف الجزأين" .

٢- أنه منقوض بـ(لا إلهَ إلا اللهُ) بنصب لفظ الجلالة ، ولو كان مبتدأ ما نصب ، وجواز نصبه في غير القرآن مذهب الجمهور . ذكر هذا الاعتراض ابن الصائغ في المرقاة ص ٣٦ ، ونقله الشيخ يس عن الدماميني في حاشيته على التصريح(٢٤٦/١) .

(١) ظاهر كلام ابن الصائغ في المرقاة ص ٣٦، ٣٧ أنَّ هذا القول له ، إذ قال بعد أن ذكره "وشجعني على ذلك" يعني هذا القول ، وقال "قال بعض الفضلاء من أهل العصر وقد عرضت ذلك عليه فارتضاه" ، ثم أورد ما يرد على قوله هذا من اعتراضات وأجاب عنها . وورد هذا القول دون نسبة في تمهيد القواعد (١٤٣٣/٣)والتجريد ص٢٨، ٢٩ .

(٢) ذكر هذا الاعتراض ناظر الجيش في تمهيد القواعد (١٤٣٣/٣)وقال قبله "وضعف هذا القول غير خفي" . وينظر أيضاً في التجريد ص ٢٨، ٢٩ .

(٣) ذكر هذا الاعتراض ابن الصائغ في المرقاة ص٣٧ ، وينظر أيضاً غير منسوب في تمهيد القواعد (٣/ ١٤٣٣) ، والتجريد ص ٢٩ . وزاد ابن الصائغ اعتراضاً آخر هو: أن هذا المذهب يلزم منه عمل الناسخ في الوصف الرافع لمكتفى به ، وقد منعه سيبويه ، إذ منع نحو (إنَّ قائمًا أخواك) .

(٤) هذا الجواب عن الاعتراض الثاني،وهو أنَّ (إله) في كلمة الشهادة لو كانت عاملة لوجب إعرابه وتنوينه لأنه مطول . وهذا الجواب لابن الصائغ في المرقاة ص٣٧ ، وقد نصَّ على أن الذي ذهب إلى جواز حذف التنوين في هذا ونحوه هو ابن كيسان،ثم قال" قال بعض مشايخنا:وأرى أنَّ مذهب ابن كيسان أولى لعدم التكلف" . =

ونُظرَ فيه بأنَّ الذي يجيزُ حذفَه يُجيزُ إثباتَهُ أيضًا، ولم يُعلم أنَّ أحدًا أجاز التنوينَ في (لَا إِلَهَ إلا الله) [١].

ورُدَّ هذا التنظيرُ بأنَّ عدمَ [جوازِ][٢] ذلكَ إنَّما هوَ من جهةِ [السماع][٣] فلا يُنافي جوازَهُ قياسًا.

= قلتُ: هنا أمور ثلاثة لا بد من بيانها:

الأول: أنَّ مذهب ابن كيسان في هذا ليس جواز حذف التنوين فحسب، بل إنَّ حذفه عنده أحسن من إثباته. ينظر: ارتشاف الضرب(٣/١٣٠٤)والمساعد(١/٣٤٥)وهمع الهوامع(٢/٢٠٥).

الثاني: أنَّ المؤلف لم يذكر جوابًا عن الاعتراض الأول، وهو أن (إله) في كلمة الشهادة ليست بوصف صريح؛ فلا تستحق عملا! والحقُّ أني لم أجد جوابًا عن هذا الاعتراض عند أحد، ويمكن التعلل له بأنَّ ابن عصفور قد ساوى بين اسم المفعول وما كان بمعناه في العمل؛ فقال في المقرب(١/٨١) "واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول". قال أبو حيان في التذييل والتكميل(١٠/٣٢٦) تعقيبًا على قول ابن عصفور "ويحتاج ذلك إلى سماع".

الثالث: ذكرت في الحاشية السابقة أن ابن الصائغ زاد اعتراضًا ثالثًا على هذا الرأي، وهو أنَّ إعمال (إله) في كلمة الشهادة يلزم منه دخول الناسخ على الوصف الرافع لمكتفى به، مع أنَّ سيبويه منع نحو(إنَّ قائمًا أخواك)! وقد أجاب عنه ابن الصائغ في المرقاة ص٣٧ فقال"الجواب عنه أن الأخفش قد أجاز (إنَّ قائمًا أخواك)، ومنعُ سيبويه لها إنما هو لعدم مسوِّغ الابتداء بالنكرة".

(١) هذا النظر لناظر الجيش في تمهيد القواعد (٣/١٤٣٣)وهو نظر دقيق، ومراده منه أنه لم يؤثر عن أحد من أهل العلم أنه أجاز (لا إلهًا إلا الله) حتى يقال إن التنوين حذف تخفيفًا فصارت: لا إلهَ إلا الله، قياسًا على مذهب ابن كيسان في نحو (لا غالبَ لكم اليوم من الناس) فأمّا إجازة الفراء والزجاج (لا إلهٌ إلا الله) بإهمال (لا)وجعل (إله) مبتدأ خبره محذوف و(الله) بدل من إله؛ فإنه لا يرد اعتراضًا على ناظر الجيش في نظره هذا؛ لأنَّ النقاش هنا في (لا) العاملة النصب في وصف رافع لمكتفى به. ينظر مذهب الفراء والزجاج في: معاني القرآن وإعرابه(١/٣٣٦)وكشف المشكل(٢/٣٦٩، ٣٧٠)والمحرر في النحو(٢/٦٦٢).

(٢) سقطت من النسخة (م).

(٣) في النسخ الثلاث (الشرع)وأظنه تحريف؛ إذ لم أجد مانعًا شرعيًّا من أن يقال (لا إلهًا إلا الله) مع=

[ثانيًا: بيان الإعراب في (لا إلهَ إلا اللهَ) بنصب لفظ الجلالة]

وأمَّا النَّصبُ فذكرُوا له توجيهين:

الأوَّلُ: أن يكونَ على الاستثناء منَ الضَّمير في الخبر المقدَّر [٤/أ] لا على البدل منَ اسم (لا)؛ لأنهُ معرفة،و(لاَ) إنما تعمَل في نكرَة[١].

والثَّاني: أن يكونَ (إلا اللهُ) صفةٌ لاسم (لا) باعتبارِ محلِّه بعدَ دخولِ النَّاسخِ[٢].

واعتُرضَ الأوَّلُ بأنَّ الكلامَ غيرُ مُوجَب؛ فيترجَّحُ إتباعُ المستثنى للمستثنى منهُ في إعرابه؛ للمُشاكلة،بدل بعض من كل عندَ البصريّينَ،وعطفَ نسَق عندَ الكوفيّينَ؛ لأنَّ (إلا) عندَهم من حروفِ العطفِ في بابِ الاستثناء خاصَّةً[٣].

=طول التفتيش والتأمُّل ، ولعل الصواب ما أثبته ؛ لأنَّ السماع لم يرد بـ(لا إلهًا إلا الله) ، ولأنه قال "فلا ينافي جوازه قياسًا" فيكون السماع في مقابل القياس . على أني لم أجد هذا الرد في مصادري مع طول البحث عنه .

(١) أي أن يكون لفظ الجلالة مستثنى منصوب جوازاً ، ويكون المستثنى منه هو الضمير المستكنُّ في الخبر المحذوف ، وبه يكون الاستثناء تامًّا منفيًّا . واحترز من جعل المستثنى منه هو (إله) لأنه لو كان مستثنى منه لجاز إبدال لفظ الجلالة المنصوب منه ، وهذا فاسد لأنَّ لفظ الجلالة معرفة و(لا) لا تعمل إلا في النكرات ، وقد سبق الحديث عن مثل ذلك في نقاش رفع لفظ الجلالة على الخبرية . وأصل هذا التوجيه للزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٣٣٦/١)وينظر أيضا في المرقاة ص٣٨ وتمهيد القواعد (١٤٣٣/٣) .

(٢) أي أن يكون الخبر محذوفاً ، و(إلا) اسم بمعنى (غير) ، صفة لـ(إله) باعتبار لفظه ، أو محله بعد دخول (لا) ، ظهر نصبه في لفظ الجلالة بعده ، فيكون التقدير(لا إلهَ غيرَ الله مستحقٌّ العبادة) . ينظر: المرقاة ص ٣٩ ، وتمهيد القواعد (١٤٣٣/٣) .

(٣) ينظر هذا الاعتراض في تمهيد القواعد (١٤٣٤/٣) .

وأُجيبَ بأنَّ الإتباعَ إنَّما يترجَّحُ إذا حصلت مشاكَلَةٌ بينَ المستثنى والمستثنى منه في ظهور الإعراب[١]،أمَّا إذا لم تحصل،كما هنا[٢]،وكما في (لا رَجُلَ فيها إلا زيدٌ)[٣] كانِ النَّصبُ على الاستثناء أحسنُ منَ الإتباعِ؛ لأنَّ المبدَلَ منهُ،سواءٌ كانَ الضميرُ المستتِرُ في الخبر،أو اسمِ (لا) باعتبارِ المحلِ،لا يظهرُ فيهِ إعرابٌ؛ فلم تحصل مشاكَلَة في الإتباعِ.

واعترَضَ الثَّاني[٤] بأنَّهُ يلزمُ عليه أن [لا][٥] يكونَ الكلامُ نصًّا في ثُبوت الألوهيَّة لله تعالى،الذي هوَ المقصَدُ الأهَمُّ؛ إذ المعنى (لا إلهَ غيرُ الله)،ويبقى الكلامُ مسكوتًا فيه عن ألوهيَّته تعالى[٦].

وردَّ بما تقدَّمَ قريبًا.[٧]

---

(١) في نحو (ما قام القومُ إلا زيدٌ) إذ ترجَّح الرفع في المستثنى(زيد) ليكون مشاكلا في إعرابه للمستثنى منه (القومُ).

(٢) أي في (لا إلهَ إلا الله) لأنَّ المستثنى منه ، على هذا الوجه ، هو الضمير المستكنُّ في خبر (لا) المقدر ، والضمير مبني .

(٣) لأنَّ المستثنى منه (رجل) ، وسواء اعتبرت لفظه أو محله قبل دخول (لا) أو بعده ، فإنَّ الإعراب غير ظاهر ، وإن جعلت فتحة (رجل) فتحة إعراب على مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين فقد سقط الاعتراض ؛ لأنه لا مدخل للرفع في المستثنى حينئذ .

(٤) أي التوجيه الثاني من توجيهي نصب لفظ الجلالة في كلمة الشهادة ، وهو جعل (إلا) اسمًا بمعنى غير .

(٥) سقطت من (س) .

(٦) هذا الاعتراض لناظر الجيش في تمهيد القواعد(٣/١٤٣٣، ١٤٣٤)وينظر فيه ص ١٤٣٢، ومراده أن كلمة الشهادة فيها حصر يقتضي أمرين: النفي والإثبات ، وأن هذا التوجيه يلزم منه انتفاء الحصر عن كلمة الشهادة ، فينقص معناها ؛ فـ(لا إله غير الله) تفيد نفي الألوهية عن غيره، دون إثباتها له تعالى .

(٧) ص [٣/ب] من ترقيم المخطوط ، حيث أجاب عن هذا الاعتراض بأنَّه لا فرق بين الحصر وغيره في الدلالة على الأمرين (النفي والإثبات) ، إذ تكون الدلالة على أحدهما بالمنطوق وعلى الآخر بالمفهوم في الحصر وغيره ، وعليه فإنه لا فرق بين (لا إله إلا الله)و(لا إله غير الله) ، فكلاهما يدل بمنطوقه على نفي الألوهية عن غير الله ، ويدل بمفهومه على إثباتها له تعالى وحده .

[القسم الثاني : بيان الاستثناء في لا إله إلا الله]

واختُلِفَ في الاستثناء المذكور هل هوَ مُتَّصلٌ،أو مُنقطِعٌ [١]، أو لا مُتَّصِلٌ ولا[٤/ب]مُنقطِعٌ ؟ ووقعَت مناظرَةٌ [فيه][٢] بينَ سيدي محمَّدٍ

---

(١) قال الإمام القرافي في الاستغناء ص٣٨٢ "اعلم أنَّ النحاة والأصوليين يقولون: إنَّ الاستثناء المنقطع ضابطه أن يكون ما بعد (إلا) من غير جنس ما قبلها ، نحو (قام القوم إلا حمارًا)وإن كان من جنسه فهو متصل ، نحو (قام القوم إلا زيدًا) .

وهذان الضابطان باطلان ؛ وبيانه أنَّ المفسرين والعلماء من الفقهاء وغيرهم يقولون في قوله تعالى (لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلا الْمَوْتَةَ الأُولَى): منقطع ، مع أنَّ (الموتة الأولى) هي بعض أفراد الموت المتقدم . . . . فهذا استثناء من الجنس وهو منقطع ، فيبطل به الحدان المذكوران في المتصل والمنقطع ، فيندرج في حد المتصل ؛ لكونه من الجنس . وليس متصلا فيكون الحد غير مانع . ويخرج من حد المنقطع ؛ لاشتراطهم المغايرة في الجنس . وهي مفقودة في الآية ، فيكون الحد المذكور للمنقطع غير جامع . وكذلك قوله تعالى (لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً) المحكوم عليه بعد (إلا) هو المحكوم عليه قبل (إلا)وليس هو مغايرا له في الجنس ، والنقل عن العلماء أنه منقطع ، فيبطل المتصل في حده ؛ لعدم المنع ، وحد المنقطع لعدم الجمع " .

ثم قال ص٣٨٣ " وإذا اتضح لك بطلان الحدين المذكورين ، فالصحيح أن أقول: حد الاستثناء المتصل أن تحكم على [المستثنى من]جنس ما حكمت عليه أولا بنقيض ما حكمت به أولا . فمتى اختزم أحد هذين القيدين كان منقطعًا "

ثم قال ص ٣٨٥ "فهذا تحرير حد الاستثناء المتصل والمنقطع بحيث ينطبقان على كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ وكلام الفصحاء من العرب "

وهذا تحقيق منه رحمه الله دقيق ، وبيانه أن الاستثناء المتصل له قيدان: أن يكون المستثنى جنس المستثنى منه ، وأن يكون حكم المستثنى نقيض حكم المستثنى منه ، فإذا تخلق أحد القيدين كان الاستثناء منقطعا ، وعليه فإن نحو (قام القوم إلا زيدا) أو(ما قام القوم إلا زيدا) متصل ، ونحو(رأيت القوم إلا فرسًا) أو(رأيت القوم إلا زيدا لم يسافر) منقطع .

(٢) سقطت من النسخة (م) .

اليَستيني[١]، وسيدي عبدالله الهَبطي[٢]،وألَّفَ كُلٌّ منهُما رسالةً[٣] .

فقالَ الأوَّلُ: النَّفيُ إنَّما يتسلَّطُ على الآلهَة المعبودَة بباطلٍ،بتنزيلها منزلةَ العَدَمِ،كما في قوله تعالى (لا رَيْبَ فيه) [البقرة:٢] تنزيلاً لريب المرتابينَ منزلةَ العَدَمِ؛ لكونِ القرآن ليسَ محلاً للرَّيب،والاستثناءُ مُنقطعٌ،وهوَ استثناءُ محاشاة،بمعنى أنَّهُ لم يدخُل في النَّفي حتى يخرُجَ منهُ،بل هوَ منويٌّ تقديمُ ثبوتِه،والمعنى (الإلهُ بحقٍ ثابتٌ ولا إلهَ بباطلٍ موجودٌ)، ولا يردُ أنَّ الآلهَة بباطلٍ

---

(١) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبد الرحمن اليَستيني،فقيه مالكي من أهل فاس،وقد ضبط الأستاذ خير الدين الزركلي هذه النسبة هكذا (اليَسَّتيني) بياء مفتوحة فسين مشددة مفتوحة فتاء فياء،عند الإشارة إليه في الأعلام (١٩١/٨) فلما ترجم له في (٦/٦) أثبت هذه النسبة هكذا (اليَسّيتي) بياء مفتوحة فسين مشددة مكسورة فياء فتاء،ثم قال"نسبته إلى (بسّيتن) إحدى القبائل بالمغرب" فأثبتها بالباء الموحدة وأكد المشرف على طباعة الأعلام في الحاشية الثانية من الصفحة نفسها إثباتها بباء موحدة بخط الزركلي نفسه،وقد أخذ صاحب معجم المؤلفين (٢٧٤/٢) بالضبط الثاني،في حين جاء في مطبوعة روح المعاني(٣٠/٢) هكذا (الشيشيني)، والذي أثبتُهُ أنا في ضبط هذه النسبة هو الثابت في مخطوطتي الرسالة،ومن مؤلفاته: شرح مختصر خليل في فروع الفقه المالكي،وحقوق السلطان على الرعية وحقوقهم عليه،توفي في محرم سنة ٩٥٩هـ بفاس.

(٢) أبو محمد عبدالله بن محمد الصنهاجي الهبطي،فقيه صوفي من كبار الزهاد بالمغرب،كانت له معرفة بالمنطق والجدل والرياضيات،كان يلقب بالغزالي،ويسمى الهبطي الكبير،تمييزا له عن ابنه محمد الذي عرف بالهبطي الصغير بعد أن نبغ واشتهر،وقد ضبط الأستاذ خير الدين الزركلي (الهبطي) بكسر الهاء،ورأيتها مضبوطة بالفتح في النسخة (م) ، وفي عدد من مؤلفات الهبطي الكبير وابنه،وللهبطي الكبير عدد من الرسائل الصغيرة،معظمها في معنى كلمة الشهادة،وقد جمعها د.خالد زهري،وأخرجها في كتيب،سماه: رسائل التوحيد والهيللة،وتوفي في شهر ذي القعدة سنة ٩٦٣هـ وقيل ٩٦٨هـ. ينظر: الأعلام (١٢٨/٤) ورسائل التوحيد والهيللة ص٩-١٥.

(٣) ذكر الألوسي خبر هذه المناظرة باختصار في روح المعاني(٣٠/٢).

موجودةٌ؛ لأنَّا نزَّلناها منزلةَ العَدَمِ؛ لعَدَمِ فائدَتِها،فالاستثناءُ [ظاهريٌّ][1] لا باطنيٌّ،ولو نُظِرَ لكونِه ظاهرًا وباطنًا معًا؛ لكانَ كذبًا من وجهين:

أحدُهما: ثبوتُ الألوهيَّةِ الباطلةِ للهِ تعالى؛ لأنَّ المستثنى يكونُ من جنسِ المستثنى منهُ.

والثَّاني: نفيُ الآلهةِ الباطلةِ معَ وجودِها؛ لأنَّ المعنى (لا إلهَ باطلٌ إلا اللهُ،فإنَّهُ إلهٌ باطلٌ) وهذا لا يقولُهُ عاقلٌ.

وقالَ الثَّاني:إنَّما تسلَّطَ على الآلهةِ المعبودةِ بحقٍّ في اعتقادِ عابديها،كالأصنامِ والشَّمسِ والقمرِ؛ وذلكَ أنَّ المعبودَ [٥/أ] بباطلٍ لهُ وجودٌ في الخارجِ،ووجودٌ في ذهنِ [المؤمنِ بوصفِ كونِه باطلًا،ووجودٌ في ذهنِ][2] الكافرِ بوصفِ كونِه حقًّا،فهوَ من حيثُ وجودُه في الخارجِ في نفسِه لا ينتفي؛ لأنَّ الذَّواتَ لا [تنفى] [3] ؛ ولذا احتاجَ اليَسَتيني إلى قولِه " بتنزيلِها منزلةَ العَدَمِ "؛ حتى يصحَّ [توجُّهُ] [4] النَّفيِ إليها. وكذا من حيثُ وجودُه في ذهنِ المؤمنِ بوصفِ كونِه باطلًا؛ إذ كونُهُ معبودًا بباطلٍ أمرٌ حقٌّ لا يصحُّ نفيُهُ،وإلا كانَ كذبًا؛ فتعيَّنَ أنَّ نفيَهُ إنما هوَ من حيثُ وجودُه في ذهنِ الكافرِ بوصفِ كونِه معبودًا بحقٍّ،والمعنى (لا معبودَ بحقٍّ موجودٌ إلا اللهُ) فالمستثنى داخلٌ في المستثنى منهُ،بمعنى أنَّهُ فردٌ من أفرادِه،خارجٌ من حكمِه،وهوَ النَّفيُ ،فصحَّ

---

(1) في النسخة (م): ظاهر.

(2) سقطت من (س).

(3) في النسختين (م) و(س): تنتفي.

(4) في النسختين (م) و(س): توجيه.

الحكمُ على الاستثناء بالاتصال؛ نظرًا إلى الأوَّل؛ ألا ترى أنَّ قولَكَ (جاءَ القومُ إلا زيدًا) من قبيلِ الاستثناءِ المتَّصلِ اتفاقًا، مع أنَّ المستثنى خارجٌ من حكمِ المستثنى منهُ [١].

ولا يُقالُ: يلزمُ من تفسيرِ (إلهَ) بـ(معبودٌ بحقٍّ) استثناءُ الشيءِ من نفسه؛ لأنَّ (اللهَ) اسمٌ للمعبودِ بحقٍّ أيضًا؛ لأنَّا نقولُ: مفهومُ (إله) كُلِّيٌّ، ومفهومُ (اللهَ) جُزئيٌّ؛ لأنَّهُ عَلَمُ المعبودِ بحقٍّ، الموجد للعَالَم، واستثناءُ الجزئيِّ [٥/ب] منَ الكُلِّيِّ صحيحٌ، لكنَّ إطلاقَ الجُزئيِّ والكُلِّيِّ في حقِّه تعالى، لا يجوزُ إلا في مقامِ التَّعليمِ؛ لما في ذلكَ من إيهامِ ما لا يليقُ. [٢]

وإذا [دققتَ النَّظرَ] [٣] وجدتَ الخلافَ المذكورَ لفظيًّا؛ لأنَّ كلًّا ناظرٌ لجهةٍ [كما تقرَّرَ] [٤] لو نظرَ لها الآخرُ لسلَّمَ ما قالهُ صاحبُهُ.

والنَّفيُ على الثَّاني [٥] من بابِ عُمُومِ السَّلب؛ لأنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بجميعِ أفرادِ (الإله)، ومتى كانَ النَّفيُ [مُتَعَلِّقًا] [٦] بجميعِ الأفرادِ، بأن تكونَ القضيَّةُ دالةً على

---

[١] لم أقف على هذا النص في رسائل الهبطي مع كثرة التفتيش، ولكن مضمونه ورد في عدد من رسائله، ينظر: رسائل التوحيد والهيللة ص ٤٥،٤٦، ٥٧-٥٩،٧١-١٠٣،٧٣، ١٠٤. وقد أورد الآلوسي هذا النص مختصرا منسوبًا إلى الهبطي في روح المعاني(٢/٣٠)، ونقله البجيرمي غير منسوب إليه في تحفة الحبيب(١/١٥).

[٢] ينظر هذا الاعتراض على تقدير (معبود بحق) والجواب عنه في: شرح التلويح(١/٩٩).

[٣] في (س): وقعت.

[٤] سقطت من النسختين (م) و (س).

[٥] أي على جعل الاستثناء في كلمة الشهادة متصلا.

[٦] في (س): متعلق.

نفيِ الحكمِ عن كلِّ فردٍ من أفراد الموضوعِ،كانَ ذلكَ من باب عُمُومِ السَّلب،نحوَ (كل إنسانٍ لم يقم)؛ فإنَّهُ يُفيدُ نفيَ القيامِ عن كلِّ فردٍ من أفرادِ (الإنسان) .

بخلافه على الأوَّل[١] فإنَّهُ من باب سلب العُمُوم؛ لأنَّ النَّفيَ مُتَعَلِّقٌ بما عدا مولانا،جَلَّ وعَزَّ،من أفرادِ (الإله)،ومتى كانَ النَّفيُ [مُتَعَلقا][٢] ببعض الأفراد،بأن تكونَ القضيَّة دالة على نفيِ الحكمِ عن بعضِ أفراد الموضوعِ،كانَ ذلكَ من باب سلبِ العُمُومِ،نحوَ (لم يقم كل إنسانٍ)،فإنهُ يُفيدُ نفيَ القيامِ عن جملة الأفراد،لا عن كلِّ فرد .

وقد عُلِمَ ممَّا مرَّ أنَّ كلًّا منَ القولين صحيحٌ،لكنَّ الأولى الثَّاني،أعني كونَ الاستثناء مُتَّصلًا؛ لأنَّهُ المتبادرُ من [كلامِ][٣] النُّحاةِ؛ ولأنَّ (الاستثناءَ) حقيقة فيه؛ وإطلاقُهُ [٦/أ] على المنقطعِ مجاز[٤] . ولا يقدحُ فيه أنَّ عبادةَ المعبودات بحقٍّ غيرَهُ تعالى تقديريَّة،وعبادتهُ تعالى بحقٍّ تحقيقيَّة؛ لأنَّ ذلكَ لا يَضرُّ في الاستثناء المتصل،بل المدارُ فيه على مُطلقِ الاتحادِ في الوصف،وهو هنا مُطلقُ (العبادةُ بحقٍّ) .

وأُوردَ على الأوَّل[٥] أنَّهُ [إن][٦] لم يمكن تسلُّطُ العاملِ في الاستثناء المنقطعِ على المستثنى،كما هنا وكما في (ما زادَ هذا المالُ إلا النَّقصُ)؛ وجبَ

---

(١) أي على جعل الاستثناء في كلمة الشهادة منقطعًا .

(٢) في (س): متعلق.

(٣) في (س): من الكلام.

(٤) ينظر: حاشية الصبان(٢/٦٦٤) .

(٥) أي على القول بانقطاع الاستثناء في كلمة الشهادة .

(٦) سقطت من النسخة (م) .

نصبُهُ على الاستثناء باتّفاق الحجازيينَ والتّميميّينَ[١] ،ولا يجوزُ رفعُهُ على البدليَّة؛ لأنَّ المستثنى ليسَ بعضَ المستثنى منهُ،على أنَّهُ تواترَ رفعُ (اللهُ) هنا .

وردَّ بأنَّهُ لا يتعيَّنُ عندَ الرفعِ كونُهُ بدلًا ،بل يجوزُ رفعُهُ على الخبريَّة أو غيرِها ممَّا مرَّ،ويجوزُ أيضًا ،كما قالَ السّيرافيُّ[٢]،كونُهُ مبتدأً وخبرُهُ محذوفٌ،و(إلا) بمعنى (لكنْ) والتقديرُ (لا إلهَ معبودٌ بحقٍ،لكنِ اللهُ معبودٌ بحقٍ)[٣]،على أنَّ محلَ وجوبِ النَّصبِ إذا كانَ الاستثناءُ مُنقطعًا،قطعًا،أمَّا ما احتَمَلَ ذلكَ واحتَمَلَ الاتصالَ،كما هنا ،فيجوزُ رفعُهُ ونصبُهُ .

وقالَ بعضُهُم[٤]: الاستثناءُ هنا قسمٌ مستقلٌ لا يتّصفُ بكونِهِ مُتّصلًا

---

(١) ينظر في:كتاب سيبويه(٢/٣٢٥)وشرحه للسيرافي(٣/٦٩-٧٥)والتصريح (٢/٥٥٨) .

(٢) أبو سعيد ،الحسن بن عبدالله بن المرزبان،ولي القضاء ببغداد،وكان متقنًا لعلوم كثيرة،منها النحو إذ كان معدوم النظير فيه،وله شرح كتاب سيبويه،لم يشرح أحد الكتاب شرحًا أحسن منه،توفي سنة ٣٦٨هـ. ينظر:تاريخ العلماء النحويين ص٢٨،ونزهة الألباء ص ٢٦٦، ٢٦٧ .

(٣) لم أجد هذا الإعراب في كلمة الشهادة على هذا الوجه في كتب السيرافي، ولم أجده منسوبًا إليه عند أحد ، والظاهر أنَّ مراد المؤلف هنا أنه يمكن توجيه كلمة الشهادة بهذا التوجيه قياسًا على مذهب السيرافي في توجيه (ما زاد هذا المال إلا النقص) في شرحه (٣/٧٢)حيث جعل (إلا) بمعنى (لكنْ)وما بعدها مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير عنده (ما زاد هذا المال لكن النقص أمره أو شأنه)وهو مذهب مبرمان أيضًا .

والذي يدل على ذلك هو أن السيرافي يرى أنَّ الاستثناء في كلمة الشهادة متصلا ؛ لأنه حين وجه قوله تعالى (لا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلا مَنْ رَحِمَ) في شرحه (٣/٧١) عدد الأوجه فيها ثم قال "والأجود من هذا أن يكون (من رحمَ) هو الله ؛ لأنه الراحم ، فكأنه قال: لا عاصم اليوم لهم إلا الله ، كما تقول: لا إله إلا الله " .

وينظر في هذه المسألة أيضًا: التذييل والتكميل (٨/٢٢٥)والتصريح(٢/٥٥٨، ٥٥٩) .

(٤) لم أجد هذا القول مع كثرة البحث ، وهو غريب .

ولا مُنقطعًا ؛ لئلا يُتوَهَّمُ أن يُقالَ: المستثنى بعضُ المستثنى منهُ؛ ولأنَّهُ إن كانَ مُتصلا لزِمَ أن يكونَ [٦/ب] المستثنى منهُ جنسًا أُخرِجَ (اللهُ) منهُ؛ فيكونُ نوعًا مُركَّبًا من ذلكَ الجنسِ وفصلٍ آخَرَ،وهوَ مُحالٌ. وإن كانَ مُنقطعًا لزِمَ أن لا يَصدُقَ عليه أنَّهُ (إلهٌ).

ولا يخفَى ضعفُ هذا القول؛ إذ لا يلزَمُ في الاستثناء المتَّصل كونُ المستثنى نوعًا من جنس،ويكفي في الاستثناء المنقطع المغايرةُ بينَ المستثنى والمستثنى منهُ في كونِ الأوَّل معبودٌ بحقٍ،والثاني بباطلٍ،وإن أُطلقَ على كلٍ أنَّهُ إلهٌ،وأمَّا توهُّم كونه بعضًا فلا يضرُّ؛ لأنَّهم صرَّحوا بتجويز البدليَّة،وأنَّهُ بدلُ بعض،والمرادُ: بعضٌ من مفهوم المستثنى منهُ،ولو نظرَ لمثل هذا التوهُّم لمنعَ إطلاق لفظ (الاستثناء) لأنَّ معناهُ (الإخراجُ) وهوَ فرعُ تصوُّر الدُّخول،فلا يضرُّ توهُّم البعضيَّة؛ لصحَّتها هنا،بالمعنى الذي تقرَّرَ سابقًا،وممَّا يُضعفُ هذا القول إجماعُ النُّحاةَ على أنَّ الاستثناءَ لا يخرُجُ عن المتصل والمنقطع،على ما فيه.

هذا كلهُ بالنَّظر لما يقتضيه التركيبُ بحسب الوضع،أمَّا بحسب المقام[1] فقالَ المُقترحُ[2] في (الأسرارِ العقليَّة)[3] ما معناهُ: (لا) في (لا إلهَ إلا

---

(١) أي بحسب مقتضى حال الناطق بكلمة الشهادة ، ومعتقده فيها عند النطق بها .

(٢) أبو العز،تقي الدين مظفر بن عبدالله بن علي بن الحسين الأنصاري الأزدي،فقيه شافعي مصري،برع في أصول الدين والخلاف والفقه،وهو جد القاضي ابن دقيق العيد لأمه،لقب بالمُقترَح لشدة كلفه واعتنائه وحفظه لكتاب (المقترح في الجدل) للشيخ محمد بن محمد البروي الشافعي (ت:٥٦٧هـ)،من كتبه: شرح المقترح،ونكت على البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني،توفي سنة ٦١٢هـ .ينظر: فهرست اللبلي ص ٢٨،٢٧،وكشف الظنون ص١٧٩٣،والأعلام (٢٥٦/٧) .

(٣) كتاب (الأسرار العقلية في الكلمات النبوية) كتاب صغير الحجم،جليل القدر،ضبط فيه التقي المقترح أصول الاستدلالات العقلية على أصول العقيدة الإسلامية،انطلاقا من جوامع كلمات للنبي ﷺ في حديث واحد،حققه نزار حمادي،ونشره. تنظر معلوماته في قائمة المصادر.

اللهُ) ليست على بابها لنفي الجنس،كما يعتَقِدُهُ كُلُّ قاصر؛ وإلا لَزِمَ عليه كُفرٌ [٧/أ] وإيمانٌ،في كل زمان [يُنطَقُ][١] فيه بهذه الكلمة؛ لأنَّ نفيَ (الإله) أوَّلًا يَعُمُّ حتى الله تعالى،وهذا كُفرٌ،وقولُهُ (إلا الله) إيمانٌ؛ فيلزَمُ أنَّ كل مُتلفظ بها مُرتدٌّ تائبٌ،وهوَ باطل بالإجماع،وإنما القصدُ بها الإيمانُ،فالمخلصُ من ذلكَ أحدُ أمورٍ ثلاثة:

الأوَّلُ: أن تُجعَلَ (لا) وما دخلَت عليه اسمًا موضوعًا لوحدَته تعالى،فيكونُ لوحدَته تعالى اسمانِ،اسمٌ بسيطٌ وهوَ (اللهُ واحدٌ)،واسمٌ مُركَّبٌ وهوَ (لا إلهَ إلا اللهُ)،ودلالةُ المركَب عليها أقوى من دلالة البسيط؛ لأنَّ الأوَّل [ينفي][٢] التعَدُّدَ اتصالًا وانفصالًا،بخلاف الثاني على ما قالَهُ بعضهم؛ [وحينئذ][٣] فالاستثناءُ على غير ظاهره،ولم يوجَد من أوَّل الأمر [إلا][٤] الإثباتُ،ونظيرُ ذلكَ ما قالهُ القاضي [الباقلانيُّ][٥] في (ليسَ لهُ عليَّ عَشرَةٌ إلا ثلاثة) فإنهُ جعَلَ ذلكَ اسمًا لـ(السَّبعَة)، فيكونُ لـ(السَّبعَة)

---

(١) في (س): ينطوق.

(٢) في النسختين (م)و(س): يفيد نفي .

(٣) سقطت من النسختين (م)و(س) .

(٤) سقطت من (س) .

(٥) في (س): البلاني،تحريف،وهو أبو بكر،محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر،القاضي المناظر المشهور،من كبار فقهاء المالكية،انتهت إليه رياسة مذهب الأشاعرة،كان سفير عضد الدولة عند ملك الروم،وجرت له مناظرات مع علماء النصارى،منها ما كان بين يدي الملك ،من مصنفاته: إعجاز القرآن،وتمهيد الدلائل،والمقنع في أصول الفقه،توفي ببغداد سنة ٤٠٣هـ. ينظر: البداية والنهاية(٤٢٦/١١)والأعلام(١٧٦/٦) . ومذهب الباقلاني هذا هو قول إمام الحرمين الجويني والرازي. نظر:شرح المقدمة الكافية (٥٣٣/٢)وشرح الكافية لابن القواس (٢٤٢/١)ورفع الحاجب(٢٤٣/٣)والبحر المحيط في أصول الفقه (٢٩٥/٣) .

اسمانِ،بسيطٌ وهوَ (سَبعَةٌ)،ومُرَكَّبٌ وهوَ (عَشَرَةٌ إلا ثلاثةٌ) .

الثَّاني: أنَّ المرادَ بـ(لا إلهَ) نفيُ الآلهة ما عدا (اللهَ) تعالى،و(إلا اللهُ) قرينةٌ على ذلكَ،كما قالهُ أكثرُ الأصوليّينَ(١) في (ليسَ لهُ عليَّ عَشرَةٌ إلا ثلاثة)؛ فإنَّ المرادَ بـ(العَشَرَة) عندَهم في ذلكَ هوَ (السَّبعة) إطلاقا لاسم [٧/ب] الكل على الجزء،و(إلا ثلاثة) قرينة لإرادَة ذلكَ،فـ(إلا) ليست للإخراجِ،ولمَ يوجَد من أوَّلَ الأمر إلا النَّفيُ.

الثالثُ: أن يُلاحَظَ الاستثناءُ والإخراجُ قبلَ الحكم،فـ(الإلهُ) عامٌّ،ثُمَّ أُخرِجَ منهُ (اللهُ)،ثُمَّ حُكِمَ عليه بالنَّفي،فلا يتوَجَّهُ النَّفيُ إلاَ على (الآلهة) ما عداه تعالى،كما قال بعضُ الأصوليّين(٢) في المثال المذكور،من أنَّ المرادَ بـ(العَشَرَة) فيه جميعُ أفرادها،ثُمَّ أُخرِجَ منها (الثلاثة)،فبقيَ (سبعة)،ثُمَّ أُسندَ إليها الحكمُ،أعني النَّفيَ؛ فلم يلزَم تناقضٌ؛ لأنَّ [الإقرارَ][٣] إنما هوَ [بالباقي][٤] بعدَ الإخراجِ،وكذلكَ ما هنا،فتلاحظ (الإلهَ) كليًّا، ثُمَّ تصفهُ بكونه غيرَ الله،ثُمَّ تأتي بالنَّفي،والمعنى (الإلهُ الموصوفُ بكونه غيرَ الله ليسَ موجودًا) . انتهى بإيضاحٍ وزيادةٍ[٥] .

---

(١) ينظر في شرح المقدمة الكافية (٥٣٢/٢)وشرح الكافية لابن القواس (٢٤٢/١)والبحر المحيط في أصول الفقه (٢٩٤/٣، ٢٩٥) .

(٢)وهو الصحيح عند ابن الحاجب،ورجحه الهندي وغيره . ينظر:شرح المقدمة الكافية (٥٣٦/٢) وشرحها لابن القواس (٢٤٢/١)ورفع الحاجب(٢٤٣/٣)والبحر المحيط في أصول الفقه (٢٩٦/٣)

(٣) في (س): قرار.

(٤) في النسخة (م): للباقي.

(٥) أصل نصّ المقترح في الأسرار العقلية ص٤٠، ٤١ موجزٌ جدًّا،وهو قوله عن (لا إله إلا الله) : "اعلم أن لَفظ الاستثناء في الحقيقة لا يجري على ظاهر ما يفهمه كل قاصر من أنه نفي وإثبات؛ إذ يلزم منه هاهنا كفر وإيمان،وقد قال الفقهاء:إن المقرَّ بعشرة إلا ثلاثة مقرٌّ بسبعة، ==

واعلم أنَّ الكَلِمَةَ المشرَّفَةَ تَدُلُّ بحسب الأصل[١] على نفي الألوهيَّة عن غيره تعالى، وإثباتها لَهُ تعالى، على وجه القَصر، إمَّا [قصرُ][٢] إفراد إن كانَ المخَاطَبُ بها مجوسيًّا أو وَثَنِيًّا، أو قصرُ قلبَ إن كانَ دهريًّا أو طَبيعيًّا، أو قصرُ تعيين إن كانَ واقفًا شاكًّا في مدلولها.[٣]

واختلفَ[٤] في دلالتها على المعنى المذكور[٥]: فقيل بالوضع، وقيل [٨/أ] بعُرف الشَّرع؛ ومبنى الخلاف على أنَّ (الاستثناءُ من النَّفي إثباتٌ، وعكسُهُ) [أو لا][٦].

وذلكَ أنَّ العلماءَ، [أبا][٧] حنيفةَ[٨] وغيرَهُ، اتَّفقوا على: أنَّ (إلا)

= لا بعشرة وينفي منها ثلاثة؛ إذ يلزم منه ألا يقبل ذلك. نعم للسبعة عبارتان: سبعة، وعشرة إلا ثلاثة، لكن صيغة النفي أبلغ في إفادة معنى الوحدانية؛ إذ يلزم منها نفي الكمية المتفصلة والمتصلة".

(١) تنظر هذه الدلالة في الكليات ص٩٧٢.

(٢) سقطت من النسخة (م).

(٣) القصر هو تخصيص شيء بحكم بطريق مخصوص، ويكون قصر إفراد إذا كان المخاطَب يعتقد اشتراك غير المقصور عليه معه في الحكم، وقصر قلب إذا كان يعتقد انتفاء الحكم عن المقصور عليه وثبوت عكسه له، وقصر تعيين إذا كان المخاطب مترددًا في إثبات الحكم.

وفي إطلاق هذه الأنواع الثلاثة على القصر في كلمة التوحيد خلاف، وقد ذكر محقق كتاب (معنى لا إله إلا الله) للزركشي ص٨٤ أن الكافيجي في كتابه (أنوار السعادة في تفسير كلمتي الشهادة) أجازه وتأول كلام المانعين. وينظر أيضا: التعريفات ص ١٧٦، والكليات ص٣٨٣ و٩٧٢ ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ص ٤٦٩.

(٤) ينظر هذا الخلاف في معنى لا إله إلا الله ص٨٤-٨٨.

(٥) أي أنَّ الخلاف وقع في كيفية دلالتها على إثبات الألوهية لله تعالى، وضعية لفظية أم عرفية مفهومه، فأما دلالتها على انتفاء الألوهية عن غيره تعالى فهي وضعية لفظية قطعًا.

(٦) في النسخة (م): أولى.

(٧) في النسخة (م): أبو.

(٨) النعمان بن ثابت، الإمام المعروف، توفي سنة ١٨٠هـ. ينظر: طبقات الفقهاء (٨٦/١).

للإخراج، وأنَّ (المستثنى) مخرَجٌ، وأنَّ كلَّ شيءٍ خَرَجَ من نقيضِ دَخَلَ في نقيضه. فهذه ثلاثة أمورٍ مُتفقٌ عليها، وبقيَ أمرٌ رابعٌ مختلَفٌ فيه، وهوَ أنا إذا قلنا (قَامَ القومُ إلا زيدًا) مثلًا، فهناك أمران: [الفعل] [1] كـ(القيام)، والحكمُ به؛ فاختلفوا هل المستثنى مخرَجٌ منَ القيام، أو منَ الحكم به[2]؟.

فقال الجمهورُ، كالشافعيِّ[3] وأئمَّة اللغة، منَ (القيام) فيدخُلُ في نقيضه وهوَ (عدمُ القيامِ)؛ فلذا قالوا: الاستثناءُ منَ النَّفي إثباتٌ، ومنَ الإثباتِ نفيٌ[4].

وقالَ أبو حنيفةَ: هوَ مستثنىً منَ (الحكم)، فيخرُجُ لنقيضه، وهوَ (عدمُ الحكم)، فيكونُ غيرَ محكومٍ عليه، بل مسكوتًا عنهُ، فأمكنَ أن يكونَ قائمًا وأن لا يكونَ؛ فلا يكونُ الاستثناءُ منَ النَّفي إثباتًا، ولا منَ الإثباتِ نفيًا[5].

---

(1) في (س): المنزل.

(2) ينظر هذا التحرير لمحل النزاع في: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٥٥٣، ٥٥٤.

(3) أبو عبدالله، محمد بن إدريس الهاشمي المطلبي القرشي، الإمام الحجة المجدد المعروف، توفي بالقاهرة سنة ٢٠٤هـ. ينظر: طبقات الفقهاء (٧١/١).

(4) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين من النحاة، ومذهب جمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنبلية، وجماعة من المحققين الأحناف، منهم: البزدوي والسرخسي والدبوسي. ينظر مذهب النحاة في: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص٥٤٩ وارتشاف الضرب(١٤٩٧/٣)والتذييل والتكميل(١٥٦/٨)والمساعد(٥٤٨/١)وتعليق الفرائد (١١/٦) وهمع الهوامع (٢٧٠/٣)وينظر مذهب الفقهاء في: البحر المحيط في أصول الفقه(٣٠١/٣- ٣٠٣)والمحصول(٣٩،٤٠/٣) والاستثناء عند الأصوليين ص١٥٥، ١٥٦.

(5) هذا هو الصواب في تحرير رأي أبي حنيفة ومن وافقه، وهو أنهم ينكرون أن يكون الاستثناء من النفي إثباتًا، وينكرون أن يكون الاستثناء من الإثبات نفيًا، لا أنهم ينكرون الأول ويثبتون الثاني، كما نقل بعض الفقهاء.

وهذا المذهب هو مذهب الكسائي من النحاة، وله على ذلك حجج، فيها جدل طويل، ليس هذا مكان بسطه، وقال أبو حيان إنَّ هذا المذهب هو ظاهر كلام ابن مالك. =

فإذا قال (لَهُ عليَّ عَشَرَةٌ إلا ثلاثة) كانَ انتفاءُ ثبوت (الثَّلاثة) عندنا بدلالة اللفظ، وعندهُ بحكم البراءة الأصليَّة، وإذا قال (ليسَ لَهُ عليَّ عَشَرَةٌ إلا سبعة) كانَ ثبوتُ (السَّبعة) [٨/ب] عندنا بدلالة اللفظ، وعندهُ بالعُرف، فعندهُ (لا إلهَ إلا اللهُ) لا تدلُّ على ثُبوت الألوهيَّة لله تعالى بحسب الوضع، بل بعُرف الشَّرع[١]، وعندنا تدلُّ بحسب الوضع على نفي الألوهيَّة عن غير الله تعالى، وثبوتها لهُ[٢].

وهل دلالتُها [عليهما][٣] بطريق المنطوق، أو بطريق المنطوق في الأوَّل والمفهوم في الثاني؟ خلافٌ عندنا[٤]:

= ينظر: المحصول(٣/٣٩، ٤٠)والاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٣٧٣، ٣٧٤ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ،وارتشاف الضرب(٣/١٤٩٧)والتذييل والتكميل(٨/١٥٦-١٥٩)والجنى الداني ص١٥٣، والمساعد(١/٥٤٨)وتعليق الفرائد(٦/١٠)وهمع الهوامع(٣/٢٧٠)والاستثناء عند الأصوليين ص ١٥٦، ١٦٢ .

(١) أي: أنَّ قرائن الأحوال تفيد أنَّ المتكلم بهذه الكلمة لا يقصد بها إلا التوحيد والإثبات بعد النفي ، فتكون الدلالة على الإثبات فيها عرفًا شرعيًّا أنتجته تلك القرائن . قال القرافي في الاستغناء ص ٥٥١ "وجوابهم أنَّ الأصل عدم القرائن ، وأنَّ السامع لا يجد في نفسه الفهم مضافًا إلا للفظ ، ومن راجع نفسه لم يجد في العرف إلا ذلك ، وإذا كان ذلك في العرف وجب أن يكون لغة ؛ لأنَّ الأصل عدم النقل والتغيير" .

(٢) ينظر هذا الخلاف في: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص٥٥٠، ٥٥١ والاستثناء عند الأصوليين ص ١٧٣-١٧٨ .

(٣) في (س): عليها .

(٤) أي: عند الشافعية .

فذهبَ إلى الأوَّل [أبو الحسن بنُ القَطَّان][١]، والشَّيخُ أبو إسحاق الشيرازيُّ[٢] في الملخص، ورجَّحَهُ القَرافيُّ[٣] في قواعده[٤]، والبَرماويُّ[٥] شيخُ المحليِّ[٦] في شرحِ ألفيَّتِه، قال "بدليلِ أنَّهُ لو قالَ [ما لَهُ عليَّ

---

(١) ينظر مذهبه في التحبير شرح التحرير (٢٩٦٣/٦) وحاشية العطار (٣٢٩/١)

وفي (س): أبو الحسين بن القطاني، وهو تحريف، وأبو الحسن هذا هو علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، من حفاظ الحديث ونقدته، أشهر كتبه: بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن الخراط، قال الذهبي إنه علق من هذا الكتاب فوائد تدل على قوة ذكائه وسيلان ذهنه وبصره بالعلل، لولا أنه تعنت في مواضع منه ، توفي بالمغرب سنة ٦٢٨هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٠٦) والأعلام (٣٣١/٣).

(٢) ينظر مذهبه هذا في الملخص في الجدل (٧٠/١-٧٥) و (٥٤١/٢-٥٤٩) وهو:

إبراهيم بن علي بن يوسف، العلامة المناظر الشافعي الكبير، مفتي الإسلام في عصره، بنى له الوزير نظام الملك السلجوقي المدرسة النظامية على شاطئ دجلة فأدارها ودرس بها، وهو صاحب التبصرة واللمع وشرحه، كلها في أصول الفقه، والمعونة في الجدل، وغيرها، توفي ببغداد سنة ٤٧٦هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢١٥/٤).

(٣) أبو العباس، أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن، نسبته إلى (القَرَافَة) المحلة المجاورة لقبر الشافعي بالقاهرة، من كبار علماء المالكية، من كتبه: الفصول في الأصول، والذخيرة في الفقه، توفي بالقاهرة سنة ٦٨٢هـ، وقيل ٦٨٤هـ. ينظر: الوافي بالوفيات (١٤٧/٦، ١٤٦) والأعلام (٩٤/١، ٩٥).

(٤) كتاب القواعد للقرافي هو اسم لكتابه الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق ، ولم أجد هذا الترجيح فيه ، ولكنه رجحه في كتابه الاستغناء في أحكام الاستثناء ص٥٥١ .

(٥) أبو عبدالله، محمد بن عبدالدائم بن موسى العسقلاني، نسبته إلى (بُرمَة)، من أعمال محافظة الغربية بمصر، فقيه شافعي، من مصنفاته: الفوائد السنية في شرح الألفية، وهو شرح ألفية له في أصول الفقه، توفي ببيت المقدس سنة ٨٣١هـ. ينظر: البدر الطالع ص٧٣٥ والأعلام(٦/ ١٨٨، ١٨٩) .

(٦) أبو عبدالله، محمد بن أحمد بن إبراهيم الشافعي، جلال الدين، صنف كتابا في التفسير ولم يتمه، فأتمه جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، فسمي (تفسير الجلالين)، وله أيضا: شرح المنهاج في فقه الشافعية، والبدر الطالع في حل جمع الجوامع لابن السبكي، توفي بالقاهرة سنة ٨٦٤هـ. ينظر: البدر الطالع ص٦٦٨، ٦٦٩ والأعلام(٣٣٣/٥).

[إلا][١] دينارٌ كانَ ذلكَ [إقرارًا][٢] بالدّينار،ولو كانَ بالمفهومِ لم يُؤاخَذ به؛ لعَدَمِ اعتبارِ المفهومِ في الأقاريرِ[٣]،ولا يلزمُ أنْ يكونَ اللفظُ لهُ مفهومٌ "[٤].

وذهبَ [ابنُ][٥] السُّبكيِّ[٦]، وشارحُهُ الجلالُ المحليُّ إلى الثّاني[٧]، فقالا: دلالتُها على [نفيِ الألوهيَّةِ عن غيرِ الله][٨] تعالى منطوقٌ،وعلى ثبوتِها لله تعالى مفهومُ مخالفةٍ،قالَ شيخُ الإسلامِ زكريّا[٩] " ولا بُعدَ فيه؛ لأنَّ القصدَ أنَّا وبالذاتِ رَدُّ ما [خالفنا][١٠] فيهِ المشركونَ،لا إثباتُ ما وافقونا

---

(١) سقطت من (س).

(٢) في (س): إقرار.

(٣) الأقاريرِ: جمع إقرار ، وهو عند الفقهاء اعتراف الشخص بحق عليه لآخر . وفي الاستثناء منها كأن يقول (لفلان عليَّ عشرة إلا تسعة) تفريعات وخلافات كثيرة . وقد خصه القرافي بباب مستقل في كتابه الاستغناء سماه (الاستثناء من الأقارير) . ينظر ص٧٢٢-٧٣٤.

(٤)الفوائد السنية في شرح الألفية (١٨٢٣/٥)

(٥) سقطت من (س).

(٦) أبو نصر، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، تاج الدين، الفقيه الشافعي الكبير،قاضي القضاة،نسبته إلى (سُبك) من أعمال المنوفية بمصر،من كتبه: طبقات الشافعية الكبرى،وجمع الجوامع في أصول الفقه،وشرح منهاج البيضاوي، توفي بالطاعون في دمشق سنة ٧٧١ه. ينظر: البدر الطالع ص٤٥٠ وتاريخ الأدب العربي (٣٥٤/٦) والأعلام (١٨٤/٤).

(٧) ينظر رأي السبكي والمحلي في: شرح المحلي على جمع الجوامع لابن السبكي (٢٥٢/١).

(٨) في (س): النفي الألوهية غير الله.

(٩) قاله في حاشيته على شرح المحلي لجمع الجوامع(٥١٤/١)وهو زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي، أبو يحيى ، قاضي القضاة،الإمام المعروف،له مصنفات كثيرة في التفسير والقراءات والتجويد والحديث ومصطلحه والنحو والمنطق،والفقه وأصوله،منها: تنقيح تحرير اللباب،وغاية الوصول في أصول الفقه ، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ، توفي بالقاهرة سنة ٩٢٦ه. ينظر: البدر الطالع ص٢٩٢، ٢٩٣ والأعلام(٤٦/٣).

(١٠) في (س): خلفنا.

عليه،فكانَ [٩/أ] المناسبَ للأوَّلِ المنطوقُ،وللثَّاني المفهومُ "،وأجابَ عنِ استدلال مسألة الإقرار بأنَّ محلَ عَدَمِ اعتبارِ المفهومِ فيما إذا كانَ بغيرِ الحصرِ،كما يفهمُهُ [كلامُهُ] [١].

ويُؤيِّدُ [هذا][٢] ما قالَهُ السَّعدُ في مقامِ الرَّدِّ على الحنفيَّة،حيثُ قال "لكنَّ إنكارَ دلالة (ما قامَ إلا زيدٌ) على ثبوت القيامِ لزيد،يكادُ يلحقُ بإنكار الضروريَّات، وإجماعِ أئمَّة العربيَّة على أنَّ (الاستثناءَ منَ النَّفي إثباتٌ) لا يحتملُ التَّأويل، فنحوُ (لا إلهَ إلا اللهُ) يَدُلُ بمنطوقه على [نفي الألوهيَّة عن][٣] غيرِ الله تعالى، ويَدُلُ بمفهومه على ثبوت الألوهيَّةَ لله "[٤] انتهى.

وقال ابنُ دقيقِ العيد[٥] "كلامُ الحنفيَّة مراوَغةٌ جدليَّةٌ،والشَّارعُ خاطبَ مَن لا يعرفُ الشَّرعَ بـ(لا إلهَ إلا اللهُ) وأمَرَهُم بها؛ لإثبات مقصود التوحيد،و[حصل][٦] الفهمُ لذلكَ منهم من غير احتياجٍ لأمرٍ زائد،ولولا أنَّ الإثباتَ فيها معروفٌ بغيرِ الشَّرعِ ما حَسُنَ ذلكَ،[ولو][٧] كانَ وضعُ اللفظِ لا

---

(١) في (س): كلامهم.

(٢) سقطت من النسخة (م) .

(٣) في (س): النفي ألوهية.

(٤) هذا النصُّ من أوله إلى قوله (لا يحتمل التأويل) قاله التفتازاني في حاشيته على شرح الإيجي لمنتهى الأصول لابن الحاجب (٣/٥٠، ٥١)،ولم أعثر على بقية النص في كلامه.

(٥) قاله في شرح الإلمام(٥/١٧٤) مع اختلاف يسير لا يضير،وهو: أبو الفتح،محمد بن علي ابن وهب القشيري،الإمام المجتهد الأصولي الشهير،انتهت إليه رياسة العلم في زمانه،من كتبه: الإلمام بأحاديث الأحكام،والإمام في شرحه،والاقتراح في بيان الاصطلاح،توفي بالقاهرة،سنة ٧٠٢ه ينظر: البداية والنهاية (١٤/٤٣٥، ٤٣٦)والأعلام(٦/٢٨٣) .

(٦) في (س): وجعل.

(٧) في النسخة (م): فلولا.

يقتضي ذلكَ لكانَ أهمَّ المهمَّات أن يعلّمَنا الشَّرعُ ما يقتضيه بالوضع،من غير احتياجٍ لأمرٍ آخرَ؛ فإنَّ ذلكَ [هوَ][1] المقصودُ الأعظمُ في الإسلامِ " [٩/ب] انتهى.

ولذا قالَ الكمالُ بنُ الهمام[2] [منهم][3] " الأوجهُ قولُ طائفة منَ الحنفيَّة بقول الجمهور: إنَّ الاستثناءَ منَ النَّفي إثباتٌ،ومنَ الإثبات نفيٌ؛ قالَ صاحبُ الهدايةِ[4]: لو قالَ(ما أنتَ إلا حُرٌّ) يُعتقُ؛ لأنَّ الاستثناءَ منَ النَّفي إثباتٌ على وجهِ التَّأكيد،كما في كلمةِ الشَّهادة "[5] انتهى.

والمنطوق: ما دَلَّ عليه اللَّفظُ في محلِّ النُّطق،بأن لا يتوقَّفَ على واسطة،كمعنى (زيد) في نحوِ (جاءني زيدٌ) و[معنى][6] (الأسد) في (رأيتُ اليومَ أسدًا).

---

(1) سقطت من (س).

(2) ينظر قوله في التقرير والتحبير(٣١٨/١)وهو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد،كمال الدين، المعروف بابن الهمام الحنفي،شيخ شيوخ مصر في زمنه،برع في علوم شتّى،فكان معظما عند الملوك وأصحاب السلطان،من كتبه: فتح القدير في شرح الهداية،والتحرير في أصول الفقه، توفي بالقاهرة سنة ٨٦١هـ. ينظر: كشف الظنون (٣٥٨/١)والأعلام (٢٥٥/٦).

(3) أي من الحنفية ، و(منهم) سقطت من النسخة (م) .

(4) أبو الحسن، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المَرغيناني ، برهان الدين،نسبته إلى (مَرغينان) بلدة من بلاد (فرغانة) المتاخمة لتركستان ،مجتهد حافظ مفسر،من كبار فقهاء الحنفية،قال عنه الذهبي: كان من أوعية العلم. من كتبه: بداية المبتدي في الفقه،ثم شرحه في كتاب: الهداية في شرح البداية،وقد رزق هذا الكتاب القبول بين العلماء فعرف به،وهو من سادة كتب الأحناف على الإطلاق،وله عندهم شروح كثيرة جدا،توفي سنة ٥٩٣هـ. ينظر:سير أعلام النبلاء(٢٣٢/٢١) وكشف الظنون (٢٠٣١/٢– ٢٠٤٠) والأعلام (٢٦٦/٤).

(5) ينظر هذا النص في الهداية (٢٩٩/٢) في كتاب العتاق.

(6) في (س): المعنى.

والمفهومُ: ما دَلَّ عليه اللَّفظُ لا في محلِّ النُّطقِ،بأن كانَ مسكوتًا عنهُ؛ فإن وافقَ حُكمُهُ حُكمَ المنطوق به؛ سُمِّيَ (مفهومَ موافقة)،وهوَ حُجَّةٌ باتفاق،كتحريم ضرب الوالدين الدَّالِّ عليه قولُهُ تعالى (فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ) [الإسراء:٢٣]،وإن خالفَ حُكمُهُ حُكمَ المنطوق؛ سُمِّيَ (مفهومَ مخالفة)،نحوَ (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)[النور:٤] أي: لا أكثرَ من ذلكَ،وهوَ حُجَّةٌ لغةً لا شرعًا؛ إلا إذا كانَ لقبًا،فلا يكونُ حُجَّةً مطلقًا،خلافًا لجماعة كالدَّقَّاق[١]،وهوَ الاسمُ الجامدُ،أو الذي غلبت عليه الاسميَّة،كـ(الغنيِّ) في حديث (مطلُ الغنيِّ ظلمٌ)؛ فإنَّهُ مشتقٌّ منَ (الغنى) [١٠/أ] وغلبَت عليه الاسميَّة. وتمامُ الكلامِ على ذلكَ في كتب الأصول[٢].

ثُمَّ الخبرُ [في][٣] (لا إلهَ إلا اللهُ)،محذوفٌ تقديرُهُ (معبودٌ بحقٍّ)،وبهذا يُجابُ عن قول الرَّازي[٤] "إن قُدِّرَ أنَّهُ (لا إلهَ في الوجود إلا اللهُ) جازَ أن يكونَ إلهٌ في الإمكانِ، وإن قُدِّرَ (في الإمكانِ) يصيرُ المعنى: لا إلهَ ممكنٌ إلا اللهُ فإنهُ

---

(١) أبو بكر،محمد بن محمد بن جعفر البغدادي،أصولي شافعي،ولي القضاء بكرخ بغداد،له كتاب في الأصول على مذهب الشافعي،توفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ. ينظر: طبقات الفقهاء (١/١١٨)وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/١٦٧).

(٢) في مبحث (المفهوم) الذي لا يخلو منه كتاب في أصول الفقه . ينظر مثلا البحر المحيط في أصول الفقه (٤/٥-٦٠).

(٣) سقطت من (س).

(٤) أبو عبدالله،محمد بن عمر بن الحسين التيمي البكري القرشي،فخر الدين،الإمام المشهور، كان يحسن الفارسية مع العربية،وبهما ألف ونظم الشعر،وكان واعظا بارعًا باللغتين،من مصنفاته: مفاتيح الغيب في التفسير،وأسرار التنزيل في التوحيد،والمحصول في الأصول ،توفي في هراة سنة ٦٠٦هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/٨١، ٨٢)والأعلام (٦/٣١٣).

موجودٌ ممكنٌ عقلًا، والجميعُ باطلٌ،فلا يَتِمُّ به التَّوحيدُ،معَ أنها كلمةُ توحيدٍ اتفاقًا "(١) انتهى.

هذا حاصلُ ما تيسَّرَ جمعُهُ على ما يتعلَّقُ بهذه الكلمةِ المشرَّفةِ منَ الإعرابِ وغيرِه حسبَما فتحَ اللهُ تعالى به،وهوَ أعلمُ بالصَّوابِ،وإليه المرجعُ والمآبُ،وصلى اللهُ على سيدِنا محمَّدٍ،سيِّدِ المرسلينَ،وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ،آمينَ [١٠/ب].

(١) ينظر مضمون قوله هذا في تفسيره (٤/١٤٤)و(١٤/٢٩٧)و(٢٢/١٥)ومراده أنَّ تقدير الخبر حين يكون (في الوجود) أو (في الإمكان) أو (لنا) ؛ فإنَّ ذلك غير مطابق للتوحيد الحقِّ ، وذهب إلى أنَّ الأولى هو إجراء الكلام على ظاهره وعدم التقدير .
قال القرافي في الاستغناء ص ٣٩٥ "والذي قاله الإمام فخر الدين متَّجه" ثم ذهب إلى أنَّه يتعين أن يكون التقدير (لا إله معبود باستحقاق) ثم قال " لا ينبغي أن نهمل هذه الدقائق ؛ فإنها متعينة الاعتبار شرعًا وعقلا ولغة" .

ثبت المصادر والمراجع

- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، د .محمد بن عبدالله بن حمد السيف، ط١، الرياض،دار التدمرية،١٤٢٩ هـ.

- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية،للراعي الغرناطي الأندلسي (ت:٨٥٣هـ)،دراسة وتحقيق الباحث : سلامة عبد القادر المراقي،رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ،١٤٠٠ه،رقمها ٢٣٥٥ .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب،لأبي حيان الأندلسي(ت:٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة:د . رجب عثمان محمد ، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨ هـ.

- الأزهر بين السياسة وحرية الفكر،لمحمد رجب البيومي،سلسلة كتاب الهلال،الصادرة عن دار الهلال،العدد ٣٨٧، جمادى الأولى ١٤٠٣هـ.

- الاستثناء عند الأصوليين،د .أكرم بن محمد أوزيقان،ط٢، الرياض،دار المعراج الدولية،١٤١٨هـ.

- الاستغناء في أحكام الاستثناء ،لشهاب الدين القرافي(ت:٦٨٢هـ) تحقيق:د .طه محسن،بغداد،وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،١٤٠٢ هـ.

- أسرار العربية،لأبي البركات الأنباري(ت:٥٧٧هـ)ط١، تحقيق:د .فخر صالح قدارة، بيروت،دار الجيل،١٤١٥ هـ.

- الأسرار العقلية في الكلمات النبوية،لتقي الدين المقترح الأزدي (ت: ٦١٢هـ) ط١، تحقيق: نزار حمادي،تقديم :أ .سعيد فودة، بيروت،مؤسسة المعارف،١٤٣٠ هـ.

- الأشباه والنظائر في النحو،للسيوطي (ت:٩١١ هـ) ج٢ ، تحقيق: غازي مختار طليمات، دمشق،مجمع اللغة العربية.

- إعراب القرآن،لأبي جعفر النحاس(ت:٣٣٨هـ)ط٣،تحقيق: د .زهير غازي زاهد، بيروت،عالم الكتب،١٤٠٩ هـ.

- الأعلام،لخير الدين الزركلي (ت:١٣٩٦هـ) ط١٠، بيروت،دار العلم للملايين،١٩٩٢م .

- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع،إدورد فنديك (١٣٣٣هـ) بيروت،دار صادر،١٨٩٦هـ.

- أمالي ابن الشجري،لابن الشجري هبة الله بن علي العلوي(ت:٥٤٢ هـ) تحقيق:د .محمود محمد الطناحي،القاهرة،مكتبة الخانجي.

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن،لأبي البقاء العكبري(ت:٦١٦ هـ)تصحيح وتحقيق:إبراهيم عطوة ،مصر،دار الحديث.

- الإنصاف في مسائل الخلاف،لأبي البركات الأنباري (ت:٥٧٧ هـ)،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،بيروت،المكتبة السلفية،١٤٠٧ هـ.

- الإيضاح،لأبي علي الفارسي (ت:٣٧٧ هـ) ط ٢،تحقيق ودراسة:د .كاظم بحر المرجان، بيروت،عالم الكتب،١٤١٦ هـ.

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،لإسماعيل باشا البغدادي (ت:١٣٣٩هـ) بيروت،دار إحياء التراث العربي .

- البحر المحيط،لأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥ هـ)ط ١،دراسة وتحقيق:عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض،بيروت،دار الكتب العلمية،١٤٢٢ هـ.

- البحر المحيط في أصول الفقه،لبدر الدين الزركشي(ت:٧٩٤ هـ) ط ٢،قام بتحريره: الشيخ عبد القادر العاني، وراجعه:د. عمر سليمان الأشقر،، الكويت،وزارة الأوقاف،١٤١٣هـ.

- البداية والنهاية ،للحافظ ابن كثير(ت:٧٧٤هـ) ط٤،اعتنى بها ووثقها: عبدالرحمن اللاذقي ومحمد علي بيضون،بيروت،دار المعرفة،١٤١٩ هـ.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ،لمحمد بن علي الشوكاني(ت:١٢٥٠هـ) ط١، حققه وعلق عليه وضبط نصه وصنع فهارسه:محمد حسن حلاق ،بيروت،دار ابن كثير، ١٤٢٧ هـ.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،للسيوطي(ت:٩١١ هـ)تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،بيروت،المكتبة العصرية،١٤١٩ هـ.

- تاريخ الآداب العربية في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين،للأب لويس شيخو اليسوعي(ت:١٣٤٦هـ) ط٣،بيروت،دار المشرق، ١٩٩١م .

- تاريخ الأدب العربي،كارل بروكلمان (ت:١٣٧٥هـ) أشرف على الترجمة للعربية : أ.د.محمود فهمي حجازي،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،الأجزاء من ١ إلى ٤ عام ١٩٩٣ م،والأجزاء من ٥ إلى ٩ عام ١٩٩٥م،والجزء ١٠عام ١٩٩٩م.

- تاريخ آداب اللغة العربية،لجرجي زيدان (ت:١٣٣٢هـ)،راجعها وعلق عليها : د . شوقي ضيف دار الهلال،دون معلومات .

- تاريخ الحركةالقوميةوتطور نظام الحكم في مصر،لعبدالرحمن الرافعي(ت:١٣٨٥هـ) القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،مكتبة الأسرة : مهرجان القراءة للجميع،٢٠٠٠م .

- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للقاضي المفضل التنوخي (ت٤٤٢هـ)،ط٢،تحقيق د .عبدالفتاح محمد الحلو،مصر، دار هجر،١٤١٢ هـ.

- التبيان في تصريف الأسماء،أحمد حسن كحيل،ط٧،دار البيان العربي،١٤٠٢ هـ.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،لأبي البقاء العكبري (ت:٦١٦هـ) ط١،تحقيق ودراسة:د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض،مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.

- التجريد في إعراب كلمة التوحيد وما يتعلق بمعناها من التمجيد ،لعلي بن سلطان القاري(ت١٠١٤هـ)،ط١،قدم له وضبط نصه وخرج أحاديثه مشهور حسن سلمان ،عمّان، دار عمار،١٤١١ هـ.

- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه،لعلاء الدين الحنبلي(ت٨٨٥هـ) تحقيق: د .عبدالرحمن الجبرين وزميليه، الرياض،مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ.

- التحرير والتنوير(تفسير ابن عاشور)،لمحمد الطاهر بن عاشور (ت: ١٢٨٤هـ)تونس،دار سحنون، ١٩٩٧م.

- تحفة الحبيب على شرح الخطيب،لسليمان بن محمد البجيرمي(ت: ١٢٢١هـ) ط١، بيروت،دار الكتب العلمية،١٤١٧هـ.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،لأبي حيان الأندلسي(ت: ٧٤٥ هـ)حققه:أ.د. حسن هنداوي،ط ١،دمشق،دار القلم،ج٢: ١٤١٩ هـ،ج٥: ١٤٢٢هـ،ج٨: ١٤٣٠هـ،ج١٠: ١٤٣٣هـ .

- التصريح بمضمون التوضيح،للشيخ خالد الأزهري(ت:٩٠٥ هـ)،ط١ ، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم (ج١: ١٤١٢ هـ،وبقية الأجزاء: ١٤١٨ هـ) .

- التعريفات،للشريف الجرجاني(ت:٨١٦ هـ)ط ١،وضع حواشيه:محمد باسل عيون السود، بيروت،دار الكتب العلمية،١٤٢١ هـ.

- التعليقات البازية على شرح الطحاوية،لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (ت:١٤٢٠هـ)ط١،أعده غزاي بن حمدان الأسلمي،الرياض، دار ابن الأثير، ١٤٢٩ هـ.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد،لمحمد بن أبي بكر الدماميني(ت: ٨٢٧ هـ) ط١، تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر،بيروت،دار الكتب العلمية ،١٤١٩ هـ.

- التفسير الكبير،للإمام فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ) ط ٢ ،بيروت،دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧ هـ.

- التقرير والتحبير شرح التحرير لابن الهمام،لابن أمير الحاج الحلبي (ت:٨٧٩ هـ)ط ١، تحقيق:د. محمد عبد الرحمن المفدى،بيروت،١٤١٨ هـ.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد،لناظر الجيش (ت:٧٧٨ هـ)دراسة وتحقيق:أ. د. علي محمد فاخر،ورفاقه،ط١،القاهرة،دار السلام، ١٤٢٨ هـ.

- توجيه اللمع،لأحمد بن الحسين بن الخباز (ت:٦٣٩ هـ)ط١،دراسة وتحقيق:أ. د. فايز زكي محمد دياب،القاهرة،دار السلام،١٤٢٣ هـ.

- ثلاث رسائل في التوحيد والهيللة،للهبطي الصغير (ت:١٠٠١ هـ) ط ١،تحقيق:د.خالد زهري،بيروت،دار الكتب العلمية،١٤٢٣ هـ.

- الجامع الحاوي في مرويات الشرقاوي،تحقيق:أبي الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي ،دمشق،دار البصائر،١٤٠٥ هـ.

- جمع الجوامع في أصول الفقه،لتاج الدين ابن السبكي(ت:٧٧١هـ) = حاشية البناني .

- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام،لأبي زيد القرشي (ت:أوائل القرن ٤هـ) ط٣، حققه وعلق عليه وزاد في شرحه:د. محمد علي الهاشمي،دمشق،دار القلم،١٤١٩ هـ.

- الجنى الداني في حروف المعاني،صنعة:الحسن بن قاسم المرادي (ت:٧٤٩ هـ) ط١،تحقيق: د. فخر الدين قباوة،ومحمد نديم فاضل،بيروت،دار الكتب العلمية،١٤١٣ هـ.

- حاشية البناني(ت١١٩٨ه) على شرح الجلال المحلي(ت:٨٦٤هـ) على جمع الجوامع في أصول الفقه لابن السبكي(ت:٧٧١هـ) ط٢،مصر،مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٦هـ.

- حاشية التفتازاني(٧٩٣هـ) على شرح الإيجي(ت:٧٥٦هـ) لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب(ت:٦٤٦هـ) : بنظر شرح مختصر المنتهى الأصولي .

- حاشية الخضري(ت:١٢٨٧هـ) على شرح ابن عقيل(ت:٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك،ضبط وتشكيل:يوسف الشيخ البقاعي،بيروت،دار الفكر، ١٤١٥هـ.

- حاشية الدسوقي(ت:١٢٣٠ هـ) على مغني اللبيب،ط١،ضبط وتصحيح:عبد السلام محمد أمين، بيروت،دار الكتب العلمية،١٤٢١ هـ.

- حاشية ابن سودة (ت:١٢٩٤هـ)على شرح السمرقندي(ت:٨٦٠هـ) لرسالة الوضع للإيجي (٧٥٦ه)،ط١،بيروت،دار الكتب العلمية،٢٠١٠م.

- حاشية الشرقاوي على شرح الهدهدي على أم البراهين،ط٤ ،مصر،مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي،١٣٧٤ هـ.

- حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري(ت: ٩٢٦هـ)على شرح المحلي(ت:٨٦٤هـ) على جمع الجوامع،ط١، تقديم أ.د.مصطفى سعيد الخن،تحقيق وتعليق ودراسة:عبد الحفيظ بن طاهر الجزائري، الرياض،مكتبة الرشد،١٤٢٨ هـ.

- حاشية الصبان(ت:١٢٠٦ هـ) على شرح الأشموني(ت:٩٠٠هـ) على ألفية ابن مالك، ط١،بيروت، دار الفكر،١٤١٩ هـ.

- حاشية العطار(ت:١٢٥٠هـ) على شرح الجلال المحلي(ت:٨٦٤هـ) على جمع الجوامع،ط١،القاهرة،دار البصائر، ١٤٣٠ هـ.

- حاشية يس العليمي(ت:١٠٦١هـ) على شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (ت:٩٠٥هـ)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية .

- الحصائل في علوم العربية وتراثها،صنعة:د .محمد أحمد الدالي،ط١ ،سورية،دار النوادر، ١٤٣٢هـ.

- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر،لعبد الرزاق البيطار(ت: ١٣٣٥هـ)، حققه ونسقه وعلق عليه: حفيده محمد بهجة البيطار، ط٢ ،بيروت،دار صادر،١٤١٣ هـ.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،لعبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ) ط١،تقديم:د . محمد نبيل طريفي،بيروت،دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،للسمين الحلبي (ت:٧٥٦ هـ) ط١،تحقيق:د . أحمد محمد الخراط،دمشق،دار القلم،١٤٠٦ هـ.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم،لمحمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤ هـ) القاهرة،دار الحديث.

- رسائل التوحيد والهيللة،للهبطي الكبير (ت:٩٦٣ هـ) ط١ ،تحقيق:د .خالد زهري،بيروت،دار الكتب العلمية،١٤٢٣ هـ.

- رسالة الوضع،لعضد الدين الإيجي (ت:٧٥٦هـ)=حاشية ابن سودة

- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب،لتاج الدين السبكي(ت:٧٧١هـ) ، ط١، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود،بيروت،عالم الكتب،١٤١٩هـ.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني،لأبي الفضل محمود الألوسي (ت:١٢٤٢هـ)، بيروت،دار إحياء التراث العربي .

- سلك الدرر في أعيان القرن الثالث عشر،لأبي الفضل خليل محمد المرادي (ت:١٢٠٦هـ) القاهرة،دار الكتاب الإسلامي .

- سير أعلام النبلاء،لشمس الدين الذهبي (ت:٧٤٨هـ) الجزء ٢١ و ٢٢،ط١١، تحقيق: د . بشار عواد معروف،ود . محبي هلال السرحان،بيروت،مؤسسة الرسالة،١٤١٧هـ .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب،لعبد الحي بن أحمد الحنبلي (ت:١٠٨٩هـ) تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط،دمشق،دار ابن كثير،١٤٠٦ هـ .

- شرح الأشموني (ت:٩٠٠ هـ) على ألفية ابن مالك، ط١ ،تقديم:حسن حمد،بيروت،دار الكتب العلمية،١٤١٩ هـ .

- شرح ألفية ابن مالك،لابن الناظم بدر الدين بن محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ) تحقيق:د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد،بيروت،دار الجيل.

- شرح الإلمام بأحاديث الأحكام،لابن دقيق العيد (ت:٧٠٢ هـ) ط٢ ،حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه:د . محمد خلوف عبدالله،دمشق،دار النوادر، ١٤٣٠هـ .

- شرح التسهيل،لجمال الدين ابن مالك(ت ٦٧٢ هـ)ط١،تحقيق:د . عبدالرحمن السيد،ود . محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر،١٤١٠ هـ .

- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه،لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ) ط١،تحقيق:زكريا عميرات،بيروت،دار الكتب العلمية،١٤١٦ هـ.

- شرح الجزولية،لأبي الحسن الأبذي(ت ٨٠٧٢ هـ) السفر الثاني،للباحث معتاد بن معتق بن عاقل الحربي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى،١٤٢٣هـ، رقمها ٤٥٧٤.

- شرح الجلال المحلي(ت:٨٦٤هـ) على جمع الجوامع في أصول الفقه لابن السبكي (ت:٧٧١هـ) =حاشية البناني.

- شرح الرسالة الوضعية ،لعصام الدين الاسفراييني (ت:٩٤٥هـ) مصورة عن نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود بالرياض،رقمها ٧١٢٣ .

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب،للرضي (ت:٦٨٨ هـ) الرياض،جامعة الإمام محمد بن سعود،القسم الأول:تحقيق د. حسن بن محمد الحفظي،ط١،١٤١٤ هـ،والقسم الثاني:تحقيق د. يحيى بشير مصري،ط ١،١٤١٧ هـ.

- شرح الشرقاوي على مقدمة المعصراوي في الأنكحة،مصورة عن نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية،رقمها ٣٣٥٣٨٢.

- شرح كتاب سيبويه،لأبي سعيد السيرافي (ت:٣٦٨ هـ) ط١، تحقيق:أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ،بيروت،دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ.

- شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب ،للقاضي عضد الدين الإيجي (ت:٧٦٥هـ) ومعه أربع حواش عليه للتفتازاني والسيد الجرجاني والفناري والجيزاوي،ط١، تحقيق:محمد حسن محمد حسن إسماعيل، بيروت،دار الكتب العلمية،١٤٢٤ هـ.

- شرح المفصل،لابن يعيش الموصلي (ت:٦٤٣ هـ) ط١،تقديم:د. إميل بديع يعقوب، بيروت،دار الكتب العلمية،١٤٢٢ هـ .

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب،لابن الحاجب(ت:٦٤٦ هـ)دراسة وتحقيق:د. جمال عبد العاطي مخيمر،ط١،مكة المكرمة،مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٨ هـ.

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)،لابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ) ط١، تحقيق:د. صاحب أبو جناح،بيروت،عالم الكتب،١٤١٩ هـ.

- شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية،لابن لب الغرناطي (ت: ٧٨٢ هـ) ،مكة المكرمة،مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي،جامعة أم القرى،العدد ٦، ١٤٠٣ /١٤٠٤هـ.

- شرح كافية ابن الحاجب،لابن القواس الموصلي (ت:٦٩٦ هـ) دراسة وتحقيق:د. علي الشوملي،ط١،الأردن،دار الأمل،٢٠٠٠ م .

- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية،لطاش كبرى زاده (ت: ٩٦٨ هـ) بيروت ،دار الكتاب العربي،١٣٩٥هـ .

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية،لتقي الدين النيلي(ت:القرن ٧) ط١،تحقيق:أ. د. محسن ابن سالم العميري،مكة المكرمة،مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى،١٤٢٠هـ.

- الضروري في صناعة النحو،لابن رشد الحفيد (ت:٥٩٥ هـ) ط١، تحقيق ودراسة:د .منصور علي عبدالسميع ، القاهرة،دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.

- طبقات الشافعية،لابن قاضي شهبة (٨٥١هـ)ط١،تحقيق: د .الحافظ عبدالعليم خان،بيروت، عالم الكتب ،١٤٠٧هـ.

- طبقات الشافعية الكبرى،لتاج الدين السبكي(٧٧١هـ) ط٢، تحقيق:د .محمود محمد الطناحي و د .عبدالفتاح محمد الحلو،هجر للطباعة والنشر والتوزيع ،١٤١٣هـ.

- طبقات الفقهاء،لأبي إسحاق الشيرازي(ت:٤٧٦ هـ)،هذبه: ابن منظور (ت:٧١١هـ)، ط١،تحقيق:إحسان عباس، بيروت،دار الرائد العربي ، ١٩٧٠م.

- عجائب الآثار في التراجم والأخبار،لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي (ت:١٢٤١ه تقريبًا)،سلسلة أعلام العرب، القاهرة،دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،١٩٦٧م.

- عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية،للدكتور عبد العزيز محمد الشناوي، ط١،تحقيق:د .فخر صالح قدارة، بيروت،دار الجيل،١٤١٥ هـ.

- الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)،لشهاب الدين القرافي (ت: ٦٨٢هـ) ط١،تحقيق:أ. د. محمد أحمد سراج و أ.د.علي جمعة ،القاهرة،دار السلام، ١٤٢١ هـ.

- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط،الأردن،مؤسسة آل البيت (مآب) المجمع الملكي للبحوث والحضارة الإسلامية .

- فهرست اللبلي ،أحمد بن يوسف بن يعقوب الفهري (ت:٦٩١ هـ)تحقيق:ياسين يوسف بن عياش وعواد عبد ربه أبو زينة، بيروت،دار الغرب الإسلامية،١٤٠٨هـ.

- الفوائد السنية في شرح الألفية ، لأبي عبد الله البرماوي (٨٣١هـ)، دراسة وتحقيق الباحث: خالد بن بكر بن إبراهيم عابد ،رسالة دكتوراه،جامعة أم القرى، ١٤١٧ه، رقمها ٦٤٧٧.

- الكتاب،لسيبويه (ت:١٨٠ هـ)ط١،تحقيق وشرح:عبد السلام محمد هارون، بيروت،دار الجيل.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،لحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)بيروت،دار إحياء التراث العربي.

- كشف المشكل في النحو،للحيدرة اليمني (ت:٥٩٩ هـ) تحقيق:د.هادي عطية مطر،بغداد،وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٤هـ

- الكليات،لأبي البقاء الكفوي(ت:١٠٩٤هـ)ط٢، أعده للطبع: . عدنان درويش، ومحمد المصري،بيروت،مؤسسة الرسالة،١٤١٩ هـ.

- كنز السعادة في كلمة الشهادة،لشهاب الدين أحمد بن محمد الأشموني النحوي (ت:٨٠٩هـ) مصورة عن نسخة مخطوطة في المكتبة المحمودية،المدينة المنورة،ضمن مجموع رقمه ٢٦٢٨ .

- الكناش في فني النحو والصرف،لصاحب حماة (ت:٧٣٢ هـ) ط١، دراسة وتحقيق: أ.درياض بن حسن الخوام،بيروت،المكتبة العصرية،١٤٢٠هـ.

- اللباب في علل البناء والإعراب،لأبي البقاء العكبري (ت:٦١٦ هـ) ط١، تحقيق:غازي مختار طليمات،بيروت،دار الفكر،١٤٢٢ هـ.

- المحرَّر في النحو،لعمر بن عيسى الهرمي (ت:٧٠٢ هـ) ط١ ، تحقيق ودراسة : أ.د.منصور علي محمد عبد السميع،القاهرة ، دار السلام، ١٤٢٦هـ .

- المحصول في علم أصول الفقه،لفخر الدين الرازي (ت:٦٠٦هـ) ط٣، دراسة وتحقيق: د.جابر فياض العلواني،بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

- المرقاة في إعراب لا إله إلا الله،لابن الصائغ (ت:٧٧٦هـ) ويليه مسألة في كلمة الشهادة، للزمخشري (ت:٥٣٨هـ) تحقيق:د.حسن موسى الشاعر، عمّان،دار عمار،٢٠٠٢م.

- مسألة في كلمة الشهادة، للزمخشري (ت:٥٣٨هـ) = المرقاة في إعراب لا إله إلا الله .

- المسائل المنثورة،لأبي علي الفارسي (ت:٣٧٧ هـ)،تحقيق:مصطفى الحدري، دمشق،مجمع اللغة العربية .

- المساعد على تسهيل الفوائد ،لبهاء الدين ابن عقيل (ت:٧٦٩ هـ)، ط ٢، تحقيق وتعليق:د. محمد كامل بركات،مكة المكرمة،معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى،١٤٢٢هـ.

- المسودة،لآل تيمية:شيخ الإسلام وأبيه وجده، ط١،حققه وضبط نصه وعلق عليه:د.أحمد بن إبراهيم الذروي،الرياض،دار الفضيلة،١٤٢٢هـ.

- مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، علي عبد العظيم،القاهرة، مطابع الأزهر الشريف .

- المطول في شرح تلخيص المفتاح،لسعد الدين التفتازاني (ت:٧٩٣هـ) القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٣٣٠هـ .

- مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس ،لعبدالرحمن الجبرتي (ت: ١٢٤١ه تقريبًا) بالاشتراك مع صديقه شيخ الأزهر الشيخ حسن العطار(ت: ١٢٥٠هـ) القاهرة،مكتبة الآداب،١٤١٩هـ.

- معاني القرآن وإعرابه،لأبي إسحاق الزجاج (ت: ٣١١ هـ)ط١ ،تحقيق:عبد الجليل شلبي، بيروت،عالم الكتب،١٤٠٨ هـ.

- معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية)،لعمر كحالة (ت: ١٤٠٨هـ) ،ط١، بيروت،مؤسسة الرسالة،١٤١٤ هـ.

- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ،د .أحمد مطلوب،ط٢، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م .

- معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي وبيان ما ألف فيها ،عبدالله بن محمد الحبشي، أبو ظبي،المجمع الثقافي ،٢٠٠٠م.

- معنى لا إله إلا الله،لبدر الدين الزركشي (ت:٧٩٤ هـ) ط٣، دراسة وتحقيق وتعليق: علي محيي الدين علي القره داغي،بيروت، دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ .

- المغني في النحو،لابن فلاح اليمني(ت:٦٨٠هـ)تقديم وتحقيق وتعليق د .عبد الرزاق بن عبد الرحمن السعدي،ط،بغداد،دار الشؤون الثقافية العامة،١٩٩٩ م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ،بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١١هـ .

- المفصل في صنعة الإعراب،للزمخشري (ت:٥٣٨ هـ) ط١،تقديم:د. إميل بديع يعقوب، بيروت،دار الكتب العلمية،١٤٢٠ هـ.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،لأبي إسحاق الشاطبي (ت:٧٩٠ هـ) ط١، ج٢:تحقيق د. محمد بن إبراهيم البنا، ج٣:تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي، مكة المكرمة،جامعة أم القرى،١٤٢٨ هـ.

- المقتصد في شرح الإيضاح،لعبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١ هـ)،تحقيق:د. كاظم بحر المرجان،العراق،وزارة الثقافة والإعلام،١٩٨٢ م.

- المقتضب،لأبي العباس المبرد(ت:٢٨٥ هـ)تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ.

- المقرّب،لابن عصفور (ت:٦٦٩ هـ)،ط١،تحقيق:أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري،مكة المكرمة،المكتبة الفيصلية،١٣٩١ هـ.

- الملخص في الجدل في أصول الفقه ، لأبي إسحاق الشيرازي (ت: ٤٧٦ هـ) تحقيق:محمد يوسف آخندجان نيازي،رسالة ماجستير،جامعة أم القرى،١٤٠٧هـ،رقمها ١٢٢٤.

- منبر الإسلام، مجلة يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية،العدد التاريخي بمناسبة العيد الألفي للأزهر،جمادى الأولى،وجمادى الآخرة،١٤٠٣هـ.

- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام،لأحمد بن محمد الشُمُنّي(ت:٨٧٢ هـ) ط١،مكتبة الأعيان،١٤٢٧ هـ.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء،لأبي البركات الأنباري (ت:٥٧٧ هـ) ط٢،تحقيق: د .إبراهيم السامرائي،بغداد،مكتبة الأندلس،١٩٧٠ م.

- نفائس الأصول في شرح المحصول،لشهاب الدين القرافي (ت:٦٨٢ هـ) ط١، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد المودود وعلي محمد معوض،مكة المكرمة،مطبعة نزار مصطفى الباز، ١٤١٦هـ.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري (ت:٤٧٦ هـ) ط١، تحقيق:زهير عبدالمحسن سلطان،الكويت،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،١٤٠٧ هـ .

- نهاية السول شرح منهاج الوصول،لجمال الدين الإسنوي (ت:٧٧٢هـ) ط١، بيروت،دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ.

- النهاية في شرح الكفاية،لابن الخباز (ت:٦٣٩ هـ) تحقيق ودراسة:د .عبدالجليل محمد عبدالجليل العبادي،القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي .

- الهداية في شرح بداية المبتدي ، لبرهان الدين المرغيناني (ت: ٥٩٣ هـ) اعتنى بتصحيحه: الشيخ طلال يوسف،بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ .

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين،إسماعيل باشا البغدادي(ت:١٣٣٩هـ) بيروت،دار إحياء التراث العربي،١٩٥١م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) :الجزء ٢ و ٣ تحقيق وشرح:عبد العال سالم مكرم،بيروت،مؤسسة الرسالة،١٤١٣هـ.

- الوافي بالوفيات،لصلاح الدين الصفدي(ت:٧٦٤هـ) ط١، تحقيق واعتناء: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، بيروت،دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمـــة	٥
القسم الأول الدراسة.	٩
الفـــصل الأول : الشيخ الشرقاوى سيرته ومنزلته العلمية	٩
المبحث الأول : اسمه ومولده وحياته ووفاه .	٩
المبحث الثانى : منزلته العلمية .	١٤
الفـــصل الثانـــى : رســـالة الشرقاوى : تعريفها ، وقيمتها العلمية .	٣١
المبحث الأول : تعريف الرسالة.	٣١
المبحث الثانى : القيمة العلمية للرسالة	٣٨
القسم الثانى التحقيق	٥٣
١ وصف نسخ المخطوطة	٥٣
٣- النص المحقق	٦٣
القسم الأول : بيان الإعراب فى لا إله إلا الله	٦٤
أولاً : بيان الإعراب فى (لا إله إلا الله) برفع لفظ الجلالة .	٦٨
ثانـــياً : بيان الإعراب فى (لا إله إلا الله) بنصب لفظ الجلالة .	٨٥
ثبت المصادر والمراجع	١٠٥
فهرس الموضوعات	١٢٣